

الجزء الثاني

من كتاب

# اجود التقريرات في الاصول

للعلامة حجة الاسلام والمسلمين آية الله...

الحاج السيد أبي القاسم الخوئي الفروي

دام ناله العالي

من نشرات

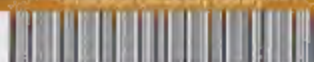
مكتبة البوزرجي المصطفوي

طبعات - شارع البوزرجي

١٩٣٩

طهران - إيران





32101 073383190

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---

--	--



## الجزء الثاني

# من اجود التقريرات

(في بيان دلالة النهي عن العبادة او المعاملة على فساد المنهى عنه و عدمها)  
 وقبل الخوض في ذلك لابد لنا من تمهيد مقدمات (الاولى) الفرق بين هذه المسئلة  
 ومسئلة اجتماع الامر والنهي هو ان محط البحث في المسئلة السابقة كما عرفت انما هو ان  
 متعلق الامر والنهي في مورد الاجتماع هل هو هوية واحدة والتركيب بينهما اتحادى  
 ليكون الدليلان الدالان على الوجوب والحرمة متعارضين او انهما هويتان وان احدهما  
 غير الاخر وجوداً ليكون التركيب اضماليا ولا يقيم التعارض بين دليلى حكميهما وبعبارة  
 اخرى النزاع في تلك المسئلة انما هو في ان العبادة المجتمعة نحو اجتماع مع المنهى عنه  
 هل يسرى اليها النهي المتعلق بما هو مجتمع معها يدعوى ان التركيب بينهما اتحادى او انه  
 لا يسرى اليها لكون التركيب بينهما اضماليا وكون متعلق النهي مغايراً لمتعلق الامر في  
 الخارج واما النزاع في المقام فهو في ان النهي بعد الفراغ عن تعلقه بعبادة او معاملة  
 هل يدل على فسادها او انه لا يستلزم فسادها تعلق به منهما فالفرق بين المسئلتين في  
 غاية الوضوح (ثم) ان هذه المسئلة من المسائل الاصولية قطعاً فان نتيجة البحث كبرى  
 كلية اذا انضمت اليها سفرها انتجت نتيجة فقهية بلا توسط شىء اخر وهذا بخلاف  
 لمسئلة السابقة فانك قد عرفت (١) ان نتيجةها لا تقع في طريق الاستنباط بلا واسطة  
 (ولا يخفى) ان هذه المسئلة من المسائل الاستلزامية العقلية ولا ربط لها بمباحث الالفاظ  
 اصلاً لوضوح ان غاية ما يدل عليه النهي باللزوم اليين بالمعنى الاعم انما هو عدم الامر  
 بمتعلقه لتضادهما واما عدم تحقق الملاك فيه ليحكم العقل بفساده فليس اللفظ دالاً  
 عليه قطعاً والسرفى ذكر المسئلة في مباحث الالفاظ انما هو ان الاصوليين لم يعتقدوا ان  
 (١) بل عرفت ان نتيجة تلك المسئلة ايضاً تقع ايضاً في طريق الاستنباط بلا واسطة فتكون  
 هي ايضاً من المسائل الاصولية



## (في دلالة النهي على الفساد)

خاصا للاحكام العقلية غير المستقلة اعنى بها مباحث الاستلزامات بل ذكرها كلا منها في مورد لاجل مناسبة ما ومن الظاهر ان المناسب للتعرض لهذه المسئلة انما هي مباحث النواهي فلذلك ذكروها فيها هذا بناء على المختار من كفاية اشتغال العبادة على الملاك في صنعها واما بناء على ما ذهب اليه صاحب الجواهر (قده) من اشتراط الامر في الصحة فكون المسئلة من مباحث الاقاط لا يخلو من وجه .

المقدمة الثانية: ان المراد بالنهي في المقام هو النهي التحريمي والنهي واما النهي التزيهي او التحريمي الغيري فلا يد لان على فساد العبادة قطعاً (اما الاول) فلمما عرفت سابقا من ان النهي التزيهي عن فرد لا يتنافى الرخصة الضمنية المستفادة من اطلاق الامر فلا يكون بينهما معارضة ليقيد به اطلاقه نعم اذا كان شخص المأمور به متبعا عنه كما اذا كان اطلاق الامر شموليا فلا محالة يقع التعارض بين دليليهما فاذا قدم دليل النهي فلا موجب لتوهم الصحة باتيان الفرد المنهى عنه لان الصحة تدور مدار وجود الامر او الملاك والاول مفقود في المقام على الفرض والثاني لا كاشف عنه اذا كاشف عنه منهصر بالامر بذلك الفرد بخصوصه اذا المفروض عدم وجود اطلاق بدلي كاشف عن وجود الملاك في متعلقه على اطلاقه فالاثبات بالمتبى عنه يقع فاسداً لا محالة لكن هذا الفرض خارج عن محل الكلام لان محل الكلام انما هو فيما اذا كانت دلالة النهي على الفساد هو الموجب (١) لوقوع المعارضة بين دليلي الامر والنهي ولتقييد متعلق الامر بغير متعلق به النهي ومن الواضح ان التعارض في مفروض

(١) لا يخفى انه لا يوجد مورد تكون فيه دلالة النهي على الفساد هي الموجبة لوقوع المعارضة بين دليلي الامر والنهي ولتقييد متعلق الامر بغير ما تعلق به النهي وذلك لان الامر والنهي بانفسهما متنافيان ولا يقل ان يكون متعلق احدهما متعلقا لآخر كذلك الحال في بقية الاحكام فلا يكون لدلالة النهي على الفساد اساس بوقوع المعارضة بين دليلي الامر والنهي اصلا وعليه فلا فرق بين النهي التحريمي والنهي التزيهي الا فيما ذكر من ان النهي التزيهي عن فرد ما بما انه متضمن للتخييص في فعله لا يتنافى اطلاق الامر بالطبيعة بالاضافة الى ذلك الفرد بخلاف النهي التحريمي فانه يتنافى الاطلاق المزبور فيوجب تقييد المأمور به بغير الفرد المنهى عنه لا محالة واما كون التعارض بين دليلي الامر والنهي متوقفاً على دلالة النهي على الفساد فلا مورد له اصلا

الكلام لا يتوقف على دلالة النهي على الفساد أصلاً (وأما الثاني) اعني به النهي الغيري فهو على قسمين الأول ما كان نهياً شرعياً أصلياً مسوقاً لبيان اعتبار قيد عدمي في الأمر به الثاني ما كان نهياً تبعياً ناشئاً من توقف واجب فعلي على ترك عبادة مضادة له بناء على توقف وجود أحد الضدين على عدم الآخر (أما القسم الأول) اعني به النهي المسوق لبيان المنع كما في النهي عن الصلاة في غير المأكل فلا اشكال في دلالة النهي على الفساد بداهة ان الأمر به اذا اخذ فيه قيد عدمي فلا محالة يقع فساداً بعدم اقترانه به وهذا خارج عن محل الكلام اذ حال هذه النواهي حال الأوامر المتعلقة بالأجزاء والشروط المسوقة لبيان الجزئية والشرطية فتكون دلالتها على الفساد عند عدم اقتران الأمر به بالقيد المدعى كدلالة الأوامر على الفساد عند عدم اقتران الأمر به بالقيود الوجودية فكما لاختلاف ولا اشكال في دلالة الأوامر المتعلقة بالأجزاء أو الشروط على اعتبارها في الأمر به جزء أو شرطاً بالمطابقة وعلى فساد العمل الفاقداً لشيء منها بالالتزام لاختلاف ولا اشكال في دلالة النهي الغيري على اعتبار قيد عدمي في الأمر به بالمطابقة وعلى فساد العمل الفاقداً له بالالتزام (و أما القسم الثاني) اعني به النهي التبعي الناشئ من توقف واجب فعلي على ترك عبادة كالنهي عن الصلاة المتوقف على تركها وجود الأزالة بناء على كون ترك أحد الضدين مقدمة لوجود الآخر فلا موجب لتوهم دلالة النهي على الفساد أصلاً وذلك لما عرفته في محله من ان غاية ما يترتب على النهي الغيري الناشئ من كون ترك متعلقه مقدمة للواجب الأهم انما هو عدم الأمر به فعلاً ومن انه يكفي في صحة العبادة اشتغالها على مالك الأمر وان لم يتعلق بها بالفعل الأمر من المولى ومن الواضح انه لا يمكن استكشاف عدم الملاك من النهي الغيري المزبور فلا موجب لفساد العبادة المنهى عنها بمثل هذا النهي وقد تقدم الكلام في الكشف عن وجود الملاك في هذا الحال فلا حاجة الى الاعادة نعم لو بني على اعتبار الأمر في صحة العبادة كما اختاره صاحب الجواهر (قدم) ومنعنا صحة الترتيب لكان هذا النهي الغيري أيضاً دالاً على الفساد لكان قد عرفت فيما تقدم صحة القول بالترتيب وعدم اعتبار الأمر في صحة العبادة فلا يكون في النهي الغيري دلالة على الفساد أصلاً .

المقدمة الثالثة : انه لا اشكال في دخول العبادة بالمعنى الاختصاص اعني بها الوظيفة التي شرعت لاجل التعبد بها في محل النزاع في المقام وأما العبادة بالمعنى الأعم



كغسل الثوب وامثاله من مقدمات الصلاة فهي من جهة وقوعها عبادة موجبة للتقرب بها تدخل في محل النزاع فعلى القول بدلالة النهي على الفساد لانصح عبادة مع النهي عنها وامام من جهة اثارها الوضعية المترتبة عليها ولولم تقع عبادة كطهارة الثوب المترتبة على غسله بالماء فلا يدل النهي عنها على فسادها قطعا كما لا اشكال في دخول المعاملة بالمعنى الاعم من العقود والاقاعات في محل النزاع اذ لا موجب لاختصاصه بالمعاملة بالمعنى الاخص المتوقعة على الايجاب والقبول كما هو ظاهر واما المعاملة بالمعنى الاعم الشاملة للتججير والحيازة وامثالهما فلم يتوهم احد دلالة النهي فيها على الفساد وعليه فالمراد من المعاملة في محل البحث هو كل امر الشائي يتسبب به الى امر اعتباري شرعي فيكون شاملا للعقود والاقاعات

المقدمة الرابعة : ان التقابل بين الصحة والفساد ليس من قبيل تقابل الايجاب والسلب بداهة ان تقابل الايجاب والسلب يختص بالعدم والوجود المحمولين للذنب يمتنع خلوه ماهية من الماهيات من الانصاف باحدهما ومن الواضح ان الصحة والفساد ليسا كذلك بل يحتاج صدقهما في الخارج الى فرض محل قابل لهما ولكنه وقع الكلام في ان الفساد امر عدمي ليكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملكية او انه امر وجودي كفسد الصحة ليكون التقابل بينهما من قبيل تقابل التضاد (والظاهر) هو الاول وذلك لان انصاف عبادة او غيرها بالفساد لا يحتاج الى علة مقتضية له في الخارج بل يكفي في تحققه انتفاء شيء مما اعتبر في صحة تلك العبادة او غيرها فلا يكون الفساد امرا وجوديا ثم ان الصحة قد تقابل بالفساد فيراد به اختلال الشيء من جهة اجزائه او شرائطه المقومة له المستلزم لعدم ترتب الاثر عليه بالمرة وقد تقابل بالمعيب فيراد به اختلال الشيء من جهة اجزائه او شرائطه الكمالية غير الدخيلة في قوامه المستلزم لعدم ترتب الاثر عليه على النحو الكامل اما ما يقابل الصحة بالمعنى الثاني فلا كلام لنا فيه في المقام واما ما يقابلها بالمعنى الاول اعنى الفساد فهو قد يكون في الامور الخارجية وقد يكون في الامور الشرعية لا كلام لنا على الاول وانما الكلام في دلالة النهي على الفساد وعدم دلالة عليه في القسم الثاني اعنى به الامور الشرعية من عبادة او معاملة (نم لا يخفى) ان معروض الصحة والفساد لا يمكن ان يكون هي الامور البسيطة من جميع الجهات ولا الامور المركبة التي اعتبرت موضوعا للتكليف بل هما ينصفان بالوجود او العدم



ليس الا اما عدم امكان اتصاف موضوع التكليف بالصحة و الفساد فلان موضوعه كالبالغ العاقل المستطيع لا تأثير له في نفس التكليف لما عرفت في بحث الواجب المشروط من ان الاحكام المجعولة الشرعية انما يكون تحققها باعتبار الشارع و جعله ايها على تقدير وجود موضوعها فوجود الموضوع في الخارج وجود لما جعل الحكم على تقدير وجوده من دون ان يكون له دخل فيه بوجه والا لزم انقلاب المجعول الشرعي مجعولا تكوينيا و هو خلف ( واما عدم ) امكان اتصاف الامور البسيطة بالصحة او الفساد فلان الامور البسيطة من جميع الجهات يستحيل ان تقع في الخارج تارة بنحو ترتب عليها الآثار واخرى بنحو لا ترتب عليها لتتصف بالصحة تارة و بالفساد اخرى ( فان قلت ) قد ثبت في بحث الصحيح و الاعم على ان الفاظ العقود والايقاعات اسام المسببات دون الاسباب ولا اشكال في انها امور بسيطة فلو كانت الامور البسيطة غير قابلة للاتصاف بالصحة والفساد لامتنع اتصاف العقود والايقاعات بالصحة تارة و بالفساد اخرى مع انه لا اشكال في صحة اتصافهما بهما ( قلت ) ( ١ ) قد ذكرنا في ذلك البحث ان نسبة صيغ العقود بالاضافة الى ما يرتب عليها كالملكية و نحوها ليست نسبة الاسباب التكوينية الى مسبباتها بل نسبتها اليها نسبة الالة الى ذى الالة فليس انشاء الملكية مثلا بصيغته مقابرا لوجود الملكية خارجا بل الفرق بينهما انما هو الفرق بين الابداد و الوجود اعنى به الفرق بين المصدر و اسم المصدر فالملكية بالمعنى المعبر عنه باسم

( ١ ) قد تقدم في بحث الصحيح و الاعم انه ليس انشاء الملكية مثلا عبارة عن ايجادها خارجا لما مر من ان الملكية الشرعية غير قابلة لتعلق الابداد بها من غير الشارع مع ان المتباينين ربما يلتفتان اليها اصلا و اما الملكية الاعتبارية فانما نسبتها اليها بالامارة فاعتبارها منسبها لا يحتاج الى سبب او آلة فكما ان نسبة العقد الصادر في الخارج الى الملكية ليست نسبة الاسباب الى مسبباتها كذلك ليست نسبتها اليها نسبة الالة الى ذى الالة ولا نسبة الابداد الى الوجود هذا مع انك عرفت سابقا ان الابداد و الوجود متعددان بالذات ومختلفان بالاعتبار فكيف يعقل ان يكون وجود اللفظ ايجادا للملكية مثلا ومع ذلك تكون الملكية مرتبة على وجود اللفظ و مغايرة في الخارج والتحقق ان اتصاف العقود والايقاعات بالصحة او الفساد انما هو لاجل ان الامضاء الشرعي انما تعلق في عالم التشريع بنحو القضية الحقيقية بالاعتبار الصادر من شخص خاص مع تحقق قيود مخصوصة و من جعلتها وجود مظهر خاص في مقام ابراز الاعتبار و -

المصدر وان كانت بسيطة ولا تنصف الابلوجود و العدم الا انها بالمعنى المعبر عنه بالمصدر اعنى به انشاءها باللفظ المتحد معه خارجا تنصف بالصحة و الفساد ( بيان ذلك ) ان الشارع لما اعتبر بنحو القضية الحقيقية وجود لفظ خاص مع قيود خاصة انشاء للملكية مثلا وآلة لوجودها في عالم التشريع فالصفة الموجودة في الخارج التي انشأها الملكية تنصف بالصحة اذا وقعت مطابقة لما اعتبره الشارع انشاء لها في عالم تشريعه كما انها تنصف بالفساد اذا لم تقع مطابقة له وبذلك ظهر ان مناط اتصاف العقود بالصحة و الفساد هو انطباق ما اعتبره الشارع في تشريعه انشاء لشيء ما على ما يوجد في المنشئ خارجا وعدم انطباقه عليه وبما ذكرناه من ان نسبة صيغ العقود الى ما يترتب عليها ليست نسبة الاسباب الى مسبباتها قد دفعتنا في البحث المزبور اشكال عدم جواز التمسك باطلاقات العقود والایقاعات بناء على كون الفاظها اسامي للمسببات دون الاسباب وقد ذكرنا ان ما افاده المحقق العلامة الانصاري (قده) في مقام الجواب عن الاشكال المزبور من ان اعضاء المسببات يستلزم اعضاء الاسباب لا يمكن الالتزام به فراجع (فتحصل) ان المحل الثابت للاتصاف بالصحة والفساد في الامور التشريعية انما هي الامور المركبة من متعلقات الاحكام والمعاملات بالمعنى الاعم الشامل للعقد والایقاع و لمثل التذكية والتطهير ونحوهما اما اتصاف متعلقات التكليف بهما فانما هو باعتبار ما يترتب عليها من الاثر التكويني الاعدادي (١) فانها اذا وقعت في الخارج على النحو الذي تعلق بها الامر فهي تنصف بالصحة والابلفساد واما اتصاف المعاملة بهما فهو باعتبار ما يترتب عليها من الاثر التشريعي التوليدي لانها اسباب توليدية في حكم الشارع او العقلاء لانها خاصة فان وقعت في الخارج على النحو الذي اعتبرت به سببا في عالم الاعتبار لما يتولد منها

— انشائه فان كان ما وقع في الخارج مصداقا لذلك المعنى الكلي المتعلق به الامضاء الشرعي فهو يتصف بالصحة والایقاع وفساد وفيما ذكرناه في تحقيق معنى الانشاء وما به يمتاز الاعتبار عن الانشاء ما ينفك في المقام فراجع

(١) لا يخفى انه لا يتوقف اتصاف المباداة بالصحة او الفساد على كون الاحكام تابعة لما في متعلقاتها من المصالح او المفساد ليكون مناط اتصاف المباداة بالصحة ترتب الاثر الاعدادي على وجودها في الخارج ومناط اتصافها بالفساد عدم ترتب ذلك الاثر على وجودها فيه فالصحيح ان المناطق في اتصافها بالصحة والفساد انما هو وجدان الفرد الموجود في الخارج امام الاجزاء والشرائط وقدراته لشيء ما منها على ما يعترف به شيخنا الاستاذ قدس سره فيما سيأتي

بان كانت تمامة الاحراء و الشرائط فهي تصنف بالصحة والافساد ( فان قلت )  
 ان ما ذكرته من انصاف متعلق لتكليف بالصحة والفساد باعتبار ترتيب اثره الاخرى عليه و  
 عدم ترتيبه عليه لا يستقيم ، بل على ما مر في بحث الصحيح لا يتم من عدم كون لثرا بترتيب  
 على الامور به متعلقا للامر ولا قيد له فانه كيف يعقل مع ذلك كون ترتيبه وعدم ترتيبه  
 عليه مناط للصحة والفساد ( قلت ) لا ملازمة بين كون التثني باعتبار وجوده وعدمه مناطا  
 للصحة والفساد وكونه مأمورا به استقلالاً او ضمناً وانما ادعيته من الملازمة من الامرين  
 ليس بيباقي نفسه ولا هيبة في سياق ادعوى هذا مصداقي ان الطبيعي احدى يتعلق به لآخر  
 باعتبارها بترتيب عليه من اثره لا تصنف بالصحة والفساد في مقدم تعلق الامر به وانما ينصف  
 بهما الموقوف المعارضي باعتبار انطوائهما المأمور به وعدم انصفه عليه فهي الحقيقة مناط  
 الانصاف بالصحة والفساد انما هو انصاف المأمور به وعدم انصفه على الموقوف المعارضي و  
 اتماما كونه من ان مناط انصاف المأمور به بالصحة والفساد هو ترتيب الاثر وعدم ترتيبه  
 عليه فانما هو باعتبار استلزام ترتيب الاثر على المأمور به لا انصاف المأمور به عليه واستلزام  
 عدم ترتيب الاثر عليه لعدم انطوائهما مأمور به عليه فالنصير يكون ملاك الصحة والفساد هو  
 ترتيب الاثر وعدمه انما هو عبارة اخرى عن الانصاف احرر وروى وعدمه ( ثم انك ) بعد ما عرفت  
 ان الانصاف بالصحة والفساد في متعلقات التكليف وفي المعاملات انما يدور مدار الانصاف و  
 عدمه على ما عرفت بيانه تعرف ان تفسير الصحة وموافقه الشريعة كما عن المتكلمين او باسقاط  
 لاعاده و لقضاء كما عن الفقهاء انما هو تفسيرهما به كل طائفة منهما من آثارها لان معنى  
 الصحة عند المتكلم يعاير معناه عند الفقيه ( ثم ) ان في كون الصحة والفساد امرين اشتراعيين  
 كالسبية والجبرية والشرطية والمالية او جعليين كما ملكية والروحية واسمان وسجوها قولا  
 نالها التفصيل بين العبادات والمعاملات بتقريب ان الصحة والفساد كما تقدم انما يستترعان  
 من ترتيب الاثر وعدم ترتيبه ومع ان ترتيب اثار العبادات عليها امر تكويني لانه لا يد للعقل تكون  
 الصحة والفساد من الامور الانشائية من الامر التكويني وعبر قائلين للعقل التشريعي وانما  
 المعاملات فما ان ترتيب آثارها عليها انما هو جعل الشارع وبوكان ذلك من جهة امثاله  
 لحكم العقل وتكون الصحة والفساد فيها من الامور الجعلية و راعيا التفصيل بين الصحة  
 الواقعية والظاهرية بالانترام يكون لصحة الواقعية من الامور الانشائية وكون الصحة

الظاهرية امر اجمع ولا تشريعي وهذا هو المحذور (بيان ذلك) انه قد تحقق بملاك الصحة والفساد في العبادات هو انطبق المأمور به على المعنى به خارجا وعدم انطبقه عليه و في المعاملات هو انطبق اسبابها على الموجودات خارجي وعدمه ومن لوازم الضرورية ان انطبق الكل على الظاهر على ما في الخارج وعدم انطبقه عليه امر تكويني غير قابل للجعل التشريعي سواء في ذلك الماهيات الفعلية وغيرها فطبق المأمور به الواقعي الاول او الثاني او المأمور به الظاهري على الموجودات خارجي وعدم انطبقه عليه كاصناف سائر المعاملات على الموجودات لخاصية وعدم انطبقها عليها غير ان المحذور التشريعي كما هو الحال في انطبق الماهيات غير الفعلية على الموجودات لخاصية وعدم انطبقها عليها ومما ذكرناه يظهر ان جعل الملكية وغيرها من الاحكام الوضعية عند صدور اسبابها الخاصة وان كان بعد شارع الا ان تلك الاسباب في مقام العمل لا ينفصل عنها ولا يفسد ولا يفسد بها المأمور به الموجد والخارجي باعتبار انطبق تلك الاسباب وعدم انطبقها عليه في احد وجهين واضح ان انطبقها وعدم انطبقها على شئ مستحيل على احدهما شرعي وهذا لا محالة يكون الصحة والفساد في المعاملات ايضا غير قابل للتعديل للمعمل بل بملاحظة ما ذكرناه في باب الاحكام من استحالة عدم كون المأمور به بالامر الواقعي الثاني مخربا او في الاولى لاسيما في الامر بالافعال لعدم معناه ان استقيده من نفي الامر بمقتضى عدم اعتبار المعيد في هذا الحال يظهر ان الصحة في موارد الاوامر او في نسبة الى الاوامر الواقعية الاولى غير قابلة للتعديل (واما الصحة) والفساد في موارد الاوامر الظاهرية بالنسبة الى الاوامر الواقعية في حق ايهما محمولان فانفسهما قد انكشف الخلاف وعدمهما قبل انكشف الخلاف فلا انطبق المأمور به الواقعي على المعنى به في الخارج وان كان مشكوكا فيه ومعنى المأمور به الواقعي هو الاشغال والحكم بعدم ترتيب آثار الانطبق الا للشارع ان يحكم في هذا الحد بالانطبق مقتضى اصل واعادة ويتعدى المكلف بترتيب آثار الصحة عما ذكرناه ان لا يحكم به بل بمقتضى حكم العقل بالاستعمال وعدم ترتيب آثار الانطبق فاذا ثبت ذلك كانت الصحة التي هي عبارة عن انطبق المأمور به على المعنى به من الاحكام المحمولة كما اذا لم يعتمد به واقعي حكم العقل بالاشغال كان الفساد الذي هو عبارة عن عدم الانطبق محمولا له ايضا وما بعد انكشف الخلاف فما كان للشارع ايضا ان يكتفي بما وقع بالقصا ويرصه مطابقا للمأمور به وليس ذلك في كانت الصحة



والفساد في هذا الموضع أيضاً مجموع من يجعل الشارع لكن حكمه بالصحة في هذا الموضع لا يكون من الأحكام الظاهرية الصرفة بل يكون متوسطاً بينها وبين الأحكام الواقعية الثانوية فمن جهة أحد الشك في موضوعه يكون من الأحكام الظاهرية ومن جهة كونه موجهاً لفراغ دمه المكلف من التكليف الواقعي ولو اكتشف له اختلاف معدّل يكون شبيهاً بالأحكام الواقعية الثانوية

المقدمة الخامسة ان المراجع في دلالة النهي على الفساد يعلم ما اذا كان هناك ما يقتضي الصحة من إطلاق أو عموم أو لآل النهي وما اذا لم يكن ذلك وتوقع قطع الطر عن وجود النهي بحيث كان معلى النهي في نفسه مشكوك الصحة والفساد لحل شبهة موسوعة أو حكمية وكان لاحد محكوماً بالفساد ولو لم يكن هناك نهى فالنهي عن عمده أو معاملة ساء على دلالة على افساد يوجب في القسم الاول تقييد الطاق أو تخصيص العام بغيره والعملي عنه وما القسم الثاني الحكم بالفساد فيه وان كان ناشئاً في نفسه ومع قطع الطر عن النهي ايضاً لان الأصل عدم مشروعية تلك العمادة وعدم ترتب الاثر على تلك المعاملة لانه حكم مستند الى الأصل العملي والنهي ساء على دلالة على الفساد يكون دلالة عليه ورافعه موضوع الأصل العملي فلا يصح ان يوجه اليه وعليه تخصيص المحقق لقمى (أنه) محل المراجع بما كان هناك يقتضي صحة عمده أو اوجه ملة من طلاق أو عموم ليخرج مثل النهي عن صوم لوصول وانقضاء عن محل الكلام تخصيص في غير محله وأول ما يمكن صرح هو نفسه بالمثل لمدعاء لا يمكن حمل كلامه على انه اراد من الاقصاء كون الفعل في نفسه قابلاً للصحة وانعقاد فيوافق ما فاده (فهو) حيث ما احترازه من ان المراجع المذكور يختص بالمورد القابل للاتصاف بالصحة والفساد لكن تصريحه بالمثل جعل كلامه ظاهراً فيما نسباه اليه وقد عرف ان اعتباراً في محل الكلام في غير محله .

المقدمة السادسة انه لا يصل بمول عليه في المسئلة الاسوية عند الشك في دلالة النهي على الفساد وعدمها سواء كان المراجع في دلالة النهي على الفساد لغضام كان في دلالة عليه عقلاً لا حد دعوى المارمة بن لحرمة والفساد وعدمها اما الأصل في المسئلة العربية فيختلف بالنسبة الى لعمادات والمعاملات لان الأصل في جميع موارد الشك في صحة لمعاملة يقتضي الفساد لاصاله عدم ترتب الاثر على المعاملة الخارجية وبقاء متعلقها على

ما كان عليه قبل تحققها من دون فرق في ذلك بين ان يكون الشك لأجل شبهة حكمية او موضوعية واما العادة (١) فان كان الشك في صحتها وفسادها لأجل شبهة موضوعية فمقتضى قاعدة الاشتغال فيها هو احكامه بفساد العادة التي به وعدم سقوط أمرها واما ان كان لأجل شبهة حكمية فالحكم بالصحة والفساد عند الشك ينشئ عن اختلاف في حريان البرائة ولاشغال عند الشك في لجرية او الشرطية او المانع (٢) هذا كله بحسب ما تقتضيه القاعدة الأولية واما استعراي القواعد لثبوتها الحاكمة على القواعد الأولية فربما يحكم بصحة العادة او لمعاملة عند الشك فيها بقاعدة اعراف او النجاسات او الصحة و غير ذلك .

اذا عرفت هذه المقدمات فالكلام يقع في مقامين (الأول) في العادات (والثاني) في المعاملات (اما المقدم الأول) فتوضح ان الحق فيه بان يقال ان النهي تارة يتعلق بعادات العادة واخرى بحزنها وثالثة بشرطها ورابعة بوصفها العالزم لها او الخارج عنها . ان النهي عن ذات العادة بذاتها او بواسطة احد هذه الامور بحيث يكون ذلك واسطة في ثبوت تعلق النهي بذاتها فالحق ان النهي يبدل على فسادها وقيل الاستدلال على ذلك لانه يدفع الشبهات التي ربما تورد في المقدم (الأول) انه كيف يعقل تعلق النهي بالعادة مع ان فرض كونها عادة يستلزم فرض كونها معربة وفرض تعلق النهي بها يستلزم فرض

١- لا يخفى ان ما فاده شيخنا لاسناد مذهبنا من معرفة من عادات وعبره ومن انعرفه بين موارد لشبهة الموضوعية وعبرها وان كان صحيحا في نفسه في لعله لا يهتدى عما هو محل البحث في المعاملات من الكلام بها هو من حيث في صحة عادة او معاملة عند اعراف من كونها مهيبة ولا ينبغي لربنا في ان مقتضى الامر فيه هو بفسادها فبان ان النهي عن عادة لا يصح عادة كما عرفت موقفا عن وجوب الامر بها او شيئا من ممالك المعنوية غير ما يحتمل ممالك المعنوية وشئ منها لا يكون بمحقق في فرض كون العادة مهيبة عنها كما هو ظاهر . اما ان كان لمسي عنه غير عاده فان كان هناك ما يقتضي صحة من اطلاق و عبوء والا فلا يصل لتعني عدم رتب لا ترعبه فتحكم عليه بالفساد

٢- هذا ما يوضح ان كان الشك في صحة العادة وفسادها ناشئا من الشك في اعتبار شئ منها جزءا وشروطها وما كان الشك لم يورث الشك في اصل مشروعية العادة مع عدم دليل على مشروعيتها فمقتضى لاصحها به بفسادها بفساد الوجه به صاهر

كوبها معنده ويستحيل كون شئ واحد في آن واحد معرباً ومعبداً معاً (والجواب)  
عنها هو ما اشرنا اليه سابقاً من ان المراد من العبادة في المقام هو العمل الذي لو شرع  
لكان تشريعاً لاجل ابعده وكان امره تعديداً او العمل الذي كان بحسب دونه عبادة  
كاستحود والركوع وامثالهما والشبهة امر بوجه اما مشتت من تعبد بالمراد من  
العبادة المسمى عنها وهو يكون عند دقة النظر بالعمل مع ان الامر ليس كدلت بضرورة استحوا  
تعلق المسمى بمثل ذلك (الثانية) ان العبادة وان فرض تعلق المسمى بها الا ان فسادها لا يستند  
الى المسمى اذ الدال الفساد اما بمرس على عدم مشروعية العبادة ولو مع قطع النظر عن  
تعلق المسمى به فلا يكون المسمى اثر في فسادها اصلاً (والجواب) عنها ان فساد العبادة  
في فرض عدم تعلق المسمى بها لا يكون مستنداً الى الاصل العملي وهي اصاله عدم مشروعيته  
عند الشك فيها واما في فرض تعلق المسمى بها فسادها اما يكون مستند الى ادليل عند  
الرافع لموضوع الاصل العملي اعني به الشك في فسادها في فرض وجود المسمى يستد اية  
للمحاجة (الثالثة) ان المسمى عن العبادة من جهة المسمى عن حرثها او شرطها او وصفها وان  
كان امره عقولاً لا نه يستحيل تعلق المسمى بها فانها لو اذ ما ذكر مثلاً ان دلت من صوم او صال  
او صوم الخائس ووجودها فهو غير صحيح لان المسمى في هذه الموارد اصلاً متعلق بخصوصية  
من خصوصيات العبادة لا اياً (والجواب) عنها ان الخصوصية التي بها يتخصص العبادة  
على وجوه احدىها لا تكون موجهاً لاسماء العبادة الى نوعين او صفتين بل يكون  
امراً اخر مضافاً له وموجهاً لشخص به كالتميز الى الاحدية في اصداده ووجود ذلك  
واللهي في هذا المسمى لا (١) من ان تعلق تلك الخصوصية دون ذات العبادة ووجه  
فيه طاهر وانما هو يكون موجهاً لاسماء لمرور فسادا تعلق المسمى بخصوص -وع

(١) بل الصحيح ان المسمى في هذا القسم قد يتعلق بالخصوصية المقابلة للمعروف به المسمى في  
نفس تلك الخصوصية وقد يتعلق بالفعل المقترن بتلك الخصوصية بمسمى في نفس ذلك الفعل  
فيكون امر من حيث الخصوصية من نفس بواسطة في الموت لعن المسمى بنفس نفس  
بمعرباً تقوم قرينة متعلقة او متصلة على ان المسمى المتعلق في ظاهر الدليل بالعمل لمخصص  
دون عن الخصوصية فهي عرضي بانه متعلق في الحقيقة بالخصوصية المستقر بها العمل  
وخصوصية كون من نفس او صفة في اعراف دون امور وكيف كان فكل من انفس  
يمكن في نفسه فلا ينفى الحكم بتثبيته من دلالة دليل عليه

أو صنف من العبادة كان هذا النوع أو لصف مبهما عنه مداته لامحالة و انما ظاهر أن خصوصية صوم الوصال و صوم الحائض من القسم الثاني فإن المكلف هو الركن الأعظم في تشريع الحكم و جعله و باختلافه يختلف ذلك العبادة حسب و قبها وربما تكون عبادة محسوبة من شخص و تكون معسوبة من شخص آخر فالصوم الصادر من الحائض نوع مستقل في حال الصوم الصادر من غيرها كما أن الرمان من مقومات الصوم و باختلافه تختلف حاله حسب و قلحاً فيكون محسوبة في زمان و مفوضاً في زمان آخر فالمناقشة في أصل المثال كالمناقشة في إمكان تعليق النهي بدت العبادة مناقشة في غير محلها (و ما لدليل) على المدعى اعني به دلالة نهى عن الفساد فهو أن النهي إذا تعلق بمدات عبادة ولو كان ذلك بواسطة محرر يكون واسطة في شئب و هو لامحالة يستلزم عدم الأمر بها فإن اعتبر في صحة الفساد معنى الأمر كما أحذر صاحب الجواهر (قدّمه) فدلالة النهي عن العبادة على فسادها في عامة الأصوح و أن اكتفينا في صحتها باشتغالها على الملاك كما هو المحقق فالأمر الملاك الذي يمكن بحكم العقل أن يتقرب به من المشتغل عليه من المولى إنما هو الملاك الذي يكون في حد ذاته له قيمة للبحث ولم يكن عدم طلب المولى عني طلقه إلا من جهة عدم قدره المكلف عني أمثاله لأجل وجود طلب آخر أهم من ذلك المطلوب كما هو الحال في موارد السراح في مرحلة الأمتثال و إنما الملاك المعلوم أو المعبود الملاك النهي فكما أنه يستحيل كونه داعياً للمولى إلى البحث يستحيل أن يكون موجهاً للصحة للعرب و ما شمل عليه و إذا فرضنا أن أكرام العالم لعاسق ليس فيه ماله يقتضى طامه أو فرضنا أن ماله معلوب لماله حرمة أمتنع التقرب به من المولى و ما أن أحفروا في المقام حرمة ماله و لا يكتشف كشفاً قطعياً عن عدم ماله الأمر فيها أو عن كونه معلوماً للمالك طلبة لأصبح العرب بها قطعاً هداً معصافاً إلى ما ذكرناه (١) في لمبحث السابق من أن فعالية التقرب بما يصلح أن يتقرب به في نفسه

١ دعوى اعتبار عدم صحة ما عني في صحة العرب و عبادة و ما كان قد عرفت من قبل إلا أن يصبح في المقام هو عدم صحة العبادة نهى عن الاستحالة للعرب و ما يفسد قسماً في استخراج العبادة لمعني عنها ما لا يفسد قسماً و معصية لمعني عن قسمة لأن يتقرب بها من المولى بالضرورة فتع فاسدة لامحالة



مشرطة عقلاً بعدم كونه مزاحماً بالفتح الماعلى و بما ان العبادة المسمى عنها تصدر  
 مفوضة ومنعقة بالفتح الماعلى يستحيل التقرب بها من المولى وان كان فيها ملائكة للوجوب  
 ايضاً (هذا كله) في النهي المنعلى بذات العبادة و اما النهي عن حرمة العبادة ولتحقيق  
 انه يدل ايضاً على فسادها (وتوضيح الجواب) فيه هو ان حرمة العبادة اما ان يؤخذ فيه  
 عدد خاص كالوحدة المعتد به في سورة ماء على حرمة امره اما ان لا يؤخذ فيه  
 ذلك اما الاول اعني به حرمة العبادة المعتبر فيه عدد خاص فالنهي لمتعلق به يقتضي  
 فساد العبادة لا محالة لان الانبياء في ضمن عباده اعداء يقتصر عليه فيها اويأتى بعده بما  
 هو غير مسمى عنه وعلى كمال التقديرين لاسمى الاشكال في بطلان العبادة المشتملة عليه فان  
 الحرمة المسمى عنه لا محالة يكون خارجاً عن اصلاق دينه لحرمة او عدمه فيكون وجوده  
 كعدمه وان اقتصر المكلف عليه في مقام الامتناع بطات العبادة اقمدها حرماً وان لم يقتصر  
 عليه بطات من جهة الاحلال بالوحدة المعتد به في الحرمة كما هو المرص ومن هنا تطل صلاؤه  
 من قرأ احدى لعرائه في الفريضة سواء اقتصر عليها ام لم يقتصر لان قرائنها تنلزم الاحلال  
 بالفريضة من جهة ترك السورة ومن جهة لزوم اقراره بها وبسببها على حوار القرآن لمعدت  
 الصلاة في الفريضة ايضاً لان دليل الحرمة قد حصص دليل الحواز غير الفرد المسمى عنه  
 ويحرم القرآن (١) بالاصافة اليه لا محالة هذا ما اذا اتي ان يحريم الحرمة يستلزم احد لعباده  
 بالاصافة اليه بشرط (٢) سواء اتي به في محله الخاص به كقراءة الفريضة بعد الحمد  
 (١) حرمة الفريضة في عبادة غيره عن غير عبادة غيره ان حرمة عبادة غيره في عبادة  
 كما قيل باعتبار عدم فساد سورة مسبوقة في صحة الصلوة ومن اوجب سجدة واحدة على حوازه و  
 عدم اعتبار عدم الاقرار بها في صحة العبادة فكذلك حرمة الحرمة في نفسها مفصلة  
 بطلان العبادة ما لم يكن هناك موجب لفساد الصلوة ان عبادة ما يرس على كون  
 جزء لعبادة محرمة ومبني على بطلان عبادة غيره لا كعبادة غيره في عبادة الامثال وما  
 بطلان اصل العبادة فلا يرتب على حرمة حرمة ما يرس به بوجه لا ان يكون هناك موجب  
 اخر لفساد العبادة على ما يفسح المجال له سبحانه تعالى

(٢) لا يضي ان حرمة حرمة العبادة لو كانت موجبة لاعتبار العبادة بالاصافة به شرط لان كانت  
 حرمة كل شئى موجبة لذلك ايضاً اذ لا فرق في هذه الجهة بين كون النهي عنه من حيث  
 جواز العبادة وعدم كونه من سبب ولا بد من ذلك في بطلان كل عبادة اتي في سببها

أما في معنى غير محله كفرانها بين السجنتين ويترتب على ذلك أمور كلها موحدة بطلان  
العبادة المشتملة عليه (الأول) كون العباد مقيده بعدم ذلك المهي عنه ويكون وجوده مانعاً  
عن صحتها وذلك يستلزم بطلانها عند اقترانها بوجوده (الثاني) كونه زيادة في الفريضة (١)  
فقط اتصالاً بسبب الزيادة العددية المعترضة عنها في صحتها ولا يعتبر في تحقق الزيادة  
قصد الحرث إذا كان المأني بمعنى جس أحد اجزاء العمل به بغير قصد الحرث في صدق إذا  
كان المأني بمعنى غير حسه (الثالث) خروج عن أداة حوار متعاقب اندثار في الصلاة فإن  
دليل الحرمة لأجله وجب تخصيصها بغير الفرد المحرم فيدرك الفرد المحرم في عموم  
أدلة بطلان الصلاة بالنكاه العمدي إذا جازح عن عمومها أنه هو الذكر غير المحرم وهو  
ذكره هو الوجه في بطلان الصلاة بالذكر المهي عنه وأنه ما يتوهم من رآه في ذلك

— محرر خارجي كالمعاري لا حصة في الصلوة مع أنه واضح اتصاله بحسنه في غيره من  
الصلوات على غير ما يرى عباده الأصناف التي كانت حصة من صلواته لا حصة  
صلواته صحة لعمامة وحرمة ذلك لتسلي الوقوع في السجدة وعبه من حره وأما  
أنه دل غيره من المحرمات في أنه لا يوجب فساده لعمامة ووقع في السجدة ما لم يكن  
هناك موجب آخر للبطلان

(١) لا يشك عليك أن هذه الوجهة كالوجه الذي لا حصة في الصلوة ولا يجري في غيره  
من الصلوات مع أن الكلام في المعام لا يحسن بالمهي عن حره من خصوصية عبادة الله  
هو ظاهر على أنه لا يتم معنى من أوجهه عند كونه من وجهه سبي إلا أن صدق عموم  
الزيادة على ما حقق في معناه يتوقف على قصدية منه سببه وفيه إخراج من دون فرق  
من كون السجدة من سبب اجزاء العمل وثوبه من غير سببه نعم في خصوص السجدة  
التي لا توقف صدقها على كونها من غير سببه عند كونه من غير سببه من غير سببه  
والصحة بعد الفرق منه ومن أن كون من هذه جهة وعبه في الحره محرمه أو قصدية  
جرت به الصلوة لا يتحقق عموم الزيادة لغير سببه اتصالاً وعبه الوجه الثالث دلالة لا  
دليل على بطلان الصلوة بالذكر المحرم وبما الدليل قد راعى على صلاحها بكتلة لا تتم  
والذكر المحرم ليس منه على أمر من المتحقق أنه لا يصلح صلوة بغيره لا المحرم لا  
فيما ورد للمهي عنه في خصوص الصلوة المستفاد منه مانع عن صحته وفيما ترى به قصد  
كونه جزء من الصلوة بموجب لصحى عموم الزيادة فيها كما مر من

هو دحوله في كلام الادميين فهو فاسد لان لفروض ابد كرمعوم ومن لواضع به لا يجرح  
 سبب النبي عنه عن كونه ذكر ايدخل في كلام الادميين (واما انشائي) اعني به مالم يؤخذ  
 فيه عدد خاص فقد اتضح الحال فيه مما تقدم لان جميع الوجوه المذكورة المقتضية لفساد  
 العبادة المشتملة على اجراء النبي عنه جارية في هذا القسم ايضاً وانما يحتص القسم الاول  
 بالوجه الاول منها (واما النبي عن شرط العادة) او وضعها فاندرج الى النبي عن نفس العبادة  
 كان حكمه حكمه وذلك مثل النبي عن الاحجار بالقراءة اراجع الى النبي عن القراءة الجهرية  
 في الحقيقة لان القراءة الجهرية بها خاصة من مطلق القراءة كان النبي عن الاحجار  
 بها عن نفس تلك الحصة الخاصة فهو سدر في باب النبي عن حراء العادة اذ كانت القراءة  
 حزماً لها وفي باب النبي عن نفس العبادة اذ كانت انقرة معها عاده مستغنة واما في غير  
 ذلك فلا موجب لفساد العادة بالنبي عن شرطها او وصفها لعدم سرية النبي عنها  
 اليها بوجه اصلا وهذا هو في النبي عن الوصف واما في النبي عن لشرط فلان شرط العادة  
 الذي يتعلق به النبي اياه والمسمى المعبر عنه باسم المصدر واما يتعلق النبي فهو المعنى  
 المعبر عنه بالمصدر (١) فهو متعلق النبي ليس شرعاً بالعادة وها هو شرط لها يتعلق  
 به النبي مثلاً الصلاة مشروطة بالتستر ولو فرضا حرمة لس خاص فال لم يكن النبي  
 عنه نهي عن الصلاة معه فهو لا يوجب طائها لغير من معاذره متعقبة لها فيكون حاله حال اسطر  
 الى الاحتمية في اثناء الصلاة وانه ظهر لطلان تقسيم الشرط الى تعدي كالطهارات الثلاثة  
 وعبر تعدي كالستر ونحوه لان شرط الصلاة اياها هي الظهارة المراد بها معنى اسم المصدر  
 المقاربة معها زماناً واما الاعمال الخاصة من الوضوء والتيمم والعسل فهي نفسها ليست  
 شرطاً للصلاة وانما هي محصلة لها هو شرطها (٢) فهو عود اعني بانفس الاعمال لس شرط  
 (١) قد عرفت مما تقدم ان المعنى المعبر عنه باسم المصدر لا هو المعنى المعبر عنه بالمصدر الا  
 لا بأس به من وجود وجود وحده وعلقه فلا بأس كونها مأموراً به والاخر  
 منها عن فلا مانع من لا التزم بكون النبي المتعلق بشرط موجباً لكون التعدي بشرط  
 اعمامور به في ضمن الامر بالمعنى معناه لغير المعظم ضرورة ان مأمور به لا بد من  
 ان يكون معديراً في لوجود للنهي عنه في لعارج فالعادة المعبر به بالشرط ينهي عنه  
 لا يكون من تنصيص عنه العسفة اعمامورها منع فاسده لا محالة ولا يفرق في ذلك بين  
 كون الشرط عاديّاً وكونه غير عادي كما هو ظاهر .

(٢) هذا هو المعروف بين اصحاب ولكن لا تعدي بكون طهارة عنواناً مصفاً عني -

للصلاة وما هو شرط لها اعني به نفس الطهارة فهو ليس بعبادة بل حاله حال هيئة الشرايط  
في عدم اعتنا بقصد القرينة فيها ولذلك يحكم بصحة صلاة من صلى عافياً عن الطهارة فاركشف  
كوبها مقترنة بها فليخص ان حال الشرائط حال تقية لاوصاف في ان النهي عنها لا يوجب فساد  
المشروط او المتصف بها االه بكن النهي عنها فيما عمن المشروط او المتصف بها واما فيما  
اذا كان كذلك فلا اشكال في فساد العبادة كما عرفت

تنبيه ذكر حملة من المحققين ان كون شيء مباحاً من صحة عبادة واعتبار عدمه  
فيها يتصور باحد وجوه (الاول) ان تكون المامعية مستعدة من اسمي العيرى الدال عليها  
بطير التقييد بالقيود والوجودية المدلول عليه بالادامر العيرى (الثاني) ان يكون المامعية  
مستعدة من النهي الدال على حرمة العبادة كالنهي عن الصلاة في الحرير بناء على  
عدم كونه بها غير باو الوجود في استعداده المامعية من النهي الاول وتقييد المأمور به بعدم  
تحقيقه في ضمن متعلق به النهي هو ما اشرنا اليه مراراً من ان صلاح متعلق الوجوب لخصصة  
خاصة ساقى الحرمة لمتعلقة بها سواء في ذلك كون الاطلاق شمولاً وكونه تدليلاً فاد اقدم  
دليل للحرمة كما هو المعروف كان موجباً لتقييد اطلاق المأمور به ولا محالة يخصص الامر  
بعير الخصصة المسمى بها (الثالث) ان تكون المامعية مشتقة من التراجع وعدم قدره المكلف  
على امثال المعطين معاً (اما القسم الاول) فلا اشكال في ان مقتضى اطلاق الدليل الدال  
على المامعية هي المامعية الواضعية المطابقة لا ترتفع الجمل او المسمى او لا يطرار دوحان  
التقييد المسمى على هذا هو حال القيود والوجودية والاس الا ان في مقتضى كون تقييدها  
واقعياً ومطلباً لجميع احوال المكلف ولزم ذلك عدم حوازل كتنه عير المسمى حقيقة الا  
اد اقام دليل بالخصوص على الاجراء واما الشك في المامعية وعدمها في هذا القسم فحكمه  
يسنى على احتياط لبرائة او الاحتياط في بحث الاول والاكثر الارباب طيس (واما القسم الثالث) ولا  
اشكال في ان المرجح للتقييد فيه هو سجر خطاب الاله وكونه موجباً لغير المكلف عن امتثال  
خطاب الاله مما لم يتنجر خطاب الاله لا موجب للتقييد وان كان هناك التكليف بالاله  
تأشاً في الواقع كما في موارد الجهل والسيان فعند الشك في وجود التكليف بالاله  
يقطع بعدم وجود المراجعة للتكليف بالاله اذا كان الشك لمرور مورد الاجريان

نفس العمل والوصو والتيم ويكون اشتراطه انصوة بها مثلاً من مثل اشتراط لعماده  
بالشرط المتقدم ويعتق الحال في ذلك مو كول الى محله



البرائة عقلا او نقلا فحر بان الاصل في هذا القسم برفع موضوع التقييد وقعا ولا ينافي ذلك وجود المكلف في الواقع لعدم كونه مراداً للتكليف العملي عالمه يمكن واصل الى المكلف وشاعلله باعتداله عن امتثال غيره (واما القسم الثاني) فهو متوسط بين القسمين (توضيحه) ان الموجب للتقييد فيه هي فعليه احرمة ومصادتها الاطلاق لو حوت فاداكات احرمة موجودة في الواقع ولو مع عدم تحرها على المكلف كما في موارد التحمل او اسيان كالاعيين باقية على حاله لعدم ارتفاع موحه بالحمل او اسيان فيكون حال هذا القسم حين اتمه الاول من هذه الجهة واما اذا لم تكن احرمة ماثلة في الواقع بل كانت ساقطة بعروض اضطرار و نحوه فربما يقال فيه سقوط اعتبار التقييد ايضا لانها موحه لان المعروف ان الموجب للتقييد اما هي فعليه احرمة ومصادتها الاطلاق المأمور به واما سقطت بالاضطرار و نحوه كالالتقييد بالامور وحسب على ذلك برتب به اذا شك في المأمرة لاحل الشك في احرمة العسية كالالحكم فيه هو الرجوع الى البرائة والوسية على الاشتغال في الشك في لافل والاكثر الارتباط ليس وذلك لان الشك في المأمرة في معروف الكلام بما انه مسبب عن الشك في احرمة العسية فبحر بان البرائة عنها يرتفع موضوع الشك في المأمرة ولا يبقى محال لحكم العقل بالاشتغال ومن هذا ذهب جماعة من لا يجوز اطلاقه فيما يشك في كونه من احرار مالا يؤكد بحمه الى حواز اطلاقه فيما يشك في كونه دها او حريرا و(لكن التحقيق) يقتضي فساد القول المبرور (١) وفساد ما رتبوه عليه اما فساد القول بسقوط اعتبار التقييد عند سقوط احرمة باضطراب و نحوه والان المأمرة ادعى بها تقييد اطلاق المأمور به بغير الحصة المسمى عنها لو كانت في طول احرمة ومرتبة عليها لثم ما ذكره من ارتفاعها ارتفاعا موحها اعني به احرمة لكن الامر ليس كذلك فان اطلاق المأمور به وشموله لحرمة حاصفة وان كان يصاد حرمتها فلا بد من رفع يده في فرض كونها محرمة ذلك عروب فما تقدم ان وجود احد الصدين لا يكون علة لعدم الصد لآخر وفي مرتبة سابعة عليه بل هما متلازمان فاذا سقط احدهما لموجب يقتضيه من اضطراب و نحوه والاموجب لسقوط الملامم الاخر وبالمجمل اذ كان دليل لشي يقتضي حرمة متعلفه وتفسد متعلق الامر بغير

(١) تقدم الكلام في صحة هذا القول على ما هو ثابت به لا سوف يفتى على كون وجود احد الصدين في مرتبة سابعة على عدم الاحر كما ذكره في املاك التي لا يكون مؤرا في معوصه فعل في هذا اصولي لا يسمع من العرب بذلك انما اذا كان مشتملا على املاك استحقاقية بالفعل



وحرمة فاصلة لا محذور وان كانت موحدة فعلا للترخيص العملي في اكله وعدم تنجز الحرمة الواقعية على تقدير ثبوتها وترتيب حميم آثار الحلية الواقعة عليه مادام الشك باقياً إلا أنها لا توجب ارتفاع الحرمة للدائية لترتفع به العادة المترتبة عليها نعم إذا كانت العادة مترتبة على احرمة الفعلية دون الدائية كان الأصل ارتفاع الحرمة رافعا للشك في العادة وحاكما على الأصل الجاري فيها

واما المقام الثاني اعني نهى عن افعالها فوضح مجاله بان يقال نهى الله عن فعل مطلق وكان مما عير به من قبل لسان النجاشية ولا اشكال في دلالة النهي على الفساد وانما في سبب حذف النهي على نفسه السبب المحض عندنا اذ لا يشرع بعدم ذلك الخصوصية ام تعاقب بالنسب عن ذاته ليس فدل على عدم رتبته عليه احكامه وعلى تقييد النسب المحض عنده بعدم ان الخصوصية بالانكشاف واما اذا كان النهي نهياً تحريمياً فمما هو تارة (١) يكون متعلقاً بالنسب انما به احوالاً معدلة به هو واحد لها من دول ان يكون

(١) فاعرف فيما بعده به لاجل ما هو ان سببه محذور وانما تعاقب صلاحها عرفاً لا معنى لان يكون لهي معنى بالمعنى المحذور عنه محذور وهو النهي المحذور عنه سبب المحذور اخرى فموقوف في هذه الحالة على ان هناك نه محذور حده عباداً يمكنه مثلاً انعام من سببه لا عذر اعني ان السبب المحذور محذور فممكن انعامه بالانكشاف مثلاً مع دفع سببه عن امضاء السبب له وعدم امضاءه له وانما يظهر انما يعرض في محذور من الشك عباداً هذا انما هو المحذور خارجي عن عقد وعده هذا لا يفسد له انما يفسد ما يفسد وهو غير قابل لتعلق النهي به نعم انكلاء في دلالة على سببه وعدم دلالة على ضروره الاعتناء لعدم اشارة خارج عن حده فممكن انكفاء وحده انكفاء فممكن لتعلق النهي به فذا عرض في مورد من الامور المحذورة لا يفسد في انكفاء سببه بل اشارة سببه لا يوجد معروفة وهذا ظاهر لا يخفى على واما الامور المحذورة بالانكشاف مثلاً فهو وان كان قد لا يتعلق النهي به الا انه لا يفسد على عدمه معناه ان يرفع به لان سببه انفسه عن انكفاء في هذه الحالك لا يفسد حده انما يفسد وعده معناه عباداً على تقدير تحفظه في الجرح لان النهي لما يستعمل بصير الجرح عن بعض معناه في الجرح من دول عرض لا يفسد على تقدير تحفظه وعده امضاءه فذا كان له ان يفسد لا يفسد في انفسه بل يفسد النهي عنه ثم يمكن ما من واحد من هذه من هذا يظهر به لا وجه لفساد شخصاً لا يفسد

نفس ما يوجد في الخارج معوضاً للمولى وهذا كالمهي عن البيع وقت النداء وحين  
 الاشتغال بالصلاة وأخرى يكون متعلفاً بالمسب اعني به نفس ما يوجد في الخارج ويصدر  
 من المكلف وهذا كالمهي عن بيع آلات اللهو ولعمري وجوهها وبما ذكره آخر الهي التحريمي  
 المعنى قد يتعلق بأشياء معاملة ما هو أشاء نحو سارق معنى امصدر وقد يتعلق بنفس  
 المشاء نحو سارق معنى اسم امصدر والحق في المقام هو التفصيل بين الهي المتعلق  
 بالسب فلا يندر عني، فساد الهي المتعلق بالمسب فيدعي عليه اما عدم دلالة تعلق الهي  
 بالمسب عني فساد المعاملة فالان معوضيه لأشياء في المعاملة ما هو فعل من افعال المكلف  
 لا تستلزم عدم ترتب اثر المعاملة عليها ووجه ضرورة انه لا عاقبات بين حرمة اشياء انبيع  
 وقت النداء مثلاً وحكم الشارع شرى زرع عليه في الخارج فيحتاج انساب العباد حيث  
 الي قيام دليل اخر عليه عن الهي وهو معهود على تعرض له دلالة تعلق الهي بالمسب  
 على فساد المعاملة والان صحة المعاملة توقف على دلالة امور (اول) كون كل من المتعاملين  
 هاتك المعين او بحكمه ليكون اثر العمل بده ولا يكون احسباً عنه (الثاني) ان لا يكون  
 محجوراً عن التصرف فيها من جهة تعدي حق لغيرها او لغير ذلك من اسباب الحجر ليكون  
 لها السلطنة الفعلية على التصرف فيها (الثالث) ان يكون ايحدا المعاملة سبب حاس و  
 آلة خاصة و على ذلك فدا قرى تعلق الهي بالمسب و نفس الملكية المشاء مثلاً  
 كما في الهي عن بيع المصنف والعدا مسلم من الكافر كان هي معجراً هو يولي للمكلف  
 عن الفعل ورافعا لسلطته عليه فيحصل بذلك الشرط الثاني المعترف في صحة المعاملة اعني

فدس سره هي هي بمقدمه بواردة بون ليجر عنها شرعاً لأحق حق امه...  
 او مع عنه المعاملة ولعل ذلك من سبب الحجر و الهي لمعاقب بدار ما يكون...  
 الاعسار من سبب كالمهي عن بيع لشيئاً بالعدا... الاشعاع بضمها عريضة او الهي  
 لشيئاً بضمها لا عسار لمورد به هو مصير فعدا... لا سبب على عدم كوني لاعسار...  
 انعام... معصية عندا شارع صاهر لاسرة عنه والصحيح... حرمة...  
 عني فسادها مصنف... ما كان الهي عن معصية فاضاهر... كونه في مقام ارتد عنه وعدم  
 مصائب... كل دلالة عني فسادها مصنف... ذلك حرج عنها... مجرد الكلام... لا اعلام و  
 ما ذكرناه في بعض النسخ في لعمري صهر ما في كلام لا عاصم... لخص و الاضرب  
 والله هو الهادي الى سواء السبيل



به كون المكلّف مسلطاً على المعاملة في حكم الشارع ونسب على ذلك فساد لمعاملة لا  
 محالة وعلى ما ذكرناه يترتب تسالم الفقهاء على فساد الاحارة على الواحبات المعدية (١)  
 فان المظنّ بعد خروج الممنوع عن سلطانه كونه مملوكاً له تارك ونعالي لا يمكنه تملكه  
 من اذنه باحارة وبخوها وحكمهم سلطان مبدّر الصدقة (٢) فان المكلّف سدره يكون  
 محجوراً عن كل ما ينافي لوفاء سدره فلا يند تصرفه في المساقية له وحكمهم بفساد معاملة  
 خاصة اذا اشترط في ضمن عقد خارجي عدمها كما اذا بيع زيد داره وشرط على المشتري  
 عدم بيعها من غيره فان الشرط امر بوجوب الوفاء فيجعل المشتري محجوراً عن البيع  
 المبرور فلا يكون بائناً الي غير ذلك من العوارض المشتري كعهده المعام في المالك وعلى به  
 (١) بطلان الاحارة في عدة اسباب منها ان الممنوع لا يملك التصرف في هذه  
 الامور بحدّ ذاته ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك  
 لا يملك بطلان الاحارة والاراء بطلانها مما كان مملوكاً مطلقاً بطلاناً شرعاً في جميع  
 موارد مع انه واضح البطلان .

[illegible]

استلزام هي احوالي عن معاملته حجر المكلف بها لمترتب عليه فساد تلك المعاملة وعدم  
ترتب الامر عليها شرعاً ( فان قلت ) ان افعال المعاملات بما فيها اسام للصحيحة لانه  
من ان يكون متعلق النهي فيها صحيحاً حين وقوعه وانما متعلق النهي بالمسبب المستلزم  
كونه معدور المكلف لئلا يمكن من افساده وعصاه وعلى ذلك فانه من النهي عن المسبب  
يدل على صحة المعاملة ويعود هاكم ذهب اليه المحقق صاحب الكفاية (قده) (قلت)  
قد عرفت فيما تقدم ان ما يصف بالصحة والفساد اما هي الاسباب واما المسببات وهي  
لا تصف بها بل تصف بوجود او الغياب وعليه فانه متعلق بالمسبب او كان متعلقاً  
بما هو مسبب في نظر الشارع وفي اعذاره انه ما ذكرت من ان النهي عنه يدل على صحة  
المعاملة لا على فسادها كمن الامر ليس كذلك ضرورة ان النهي اما يتعلق بالمسبب  
العرفي (١) المجتمع مع افساد الشارع وعدم افساده له ومع النهي عنه وعدمه غاية  
الامر ان النهي عنه يقتضي حجر المكلف عنه المستلزم لعدم افساد الشارع به الذي هو  
عساره احرى عن فساد المعاملة فالمسبب عنه وهو المسبب العرفي معدور للمكلف في  
النهي وعنده على حد سواء ووفقاً واضح من عدم افساده على ايجاد الملكية مرفية وعدم  
كوبه بمقتضى الشارع وما يكون مدعى النهي انما هو الاول وهو ادعاء استلزام النهي انه  
هو الثاني وبالمعنى ما سبق به النهي وان كان لا يندرج في الترام بكونه مقدور احسن وقوعه  
ببعض المكلف من امثاله وعقبه الان صحة امره كايه في ذلك وهي لانها في فساد  
شرعاً لاستلزام النهي له كما عرفت (ثم ان هذه الروايات) ربما استدلت بها على عدم دلالة  
النهي على افساد وهي الروايات اوارده في عدم يعود كالحال من دون ادن مولا  
وان صحته موقوفة على اقراره بمقتضى حد من حد من الملة تشارك به في وانه يقتضي سيده  
فاد اقراره وتقرى الاستدلال به على ذلك هو ان صريح الروايات هو ان عصيان العبد سيده  
(١) ان الصحيح كما عرفت ان النهي يقتضي معاقبة من لا يعصى بالاعتراف العام  
بالمسبب او ما يكون مسبباً في الخارج دعوى في عدمه لا يكون هو ذلك  
على الصحة كما لا يكون دالاً على افساده ما لا يفسده من افساده بل هو  
لعرفي على انه معاقبة مولا لا على افساده بل على افساده من افساده من الشارع  
في نه عرفي يقتضي به وحرر المصنف عنه ومن ذلك خبره في كلامه شيخنا  
الاستاذ قدس سره في المقام فتدبر جيداً

لا يستلزم بطلان النكاح وإنما يوجب ته قبحه على إحارته مولاة و ما ان عصيان السيد لازم  
عصايته ثم الى استبعاد من تلك الروايات عدم استلزام عصيانه يعني لبطلان النكاح واما  
عصايته تعالى المستلزم لفساده بمعنى مفهوم قوله عليه السلام لم يملك بعض الله فلا بد  
من ان يراد به العصيان الوضعي بمعنى ان المراد لم يرتكب ما هو غير مشروع في نفسه  
كالنكاح في العدة على ما قبل لزوم عليه السلام به بذلك فلا يكون قبلا بلصحة بعد  
وقوعه بل ارتكب امره مشروعاً في نفسه قبلا لتعلق الإحارة به من المولى فيصبح عدم  
تعلق لإحارته واما العصيان التكليفي الذي هو محض الكلام في المقام فهو غير مراد من  
العصيان اعمى في رواية قطعاً لأن عصيان السيد لازم عصيانه بما ذكره تعالى فيصيح  
عليه مع اثبات عصيانه لسيدته (وكن التحقيق) (١) فساد الاستدلال المذكور لأن  
صحته تتوقف على ما يراد من عصيان في كل من الموردين بمعنى يعبر بها مراد منه في الآخر  
وهذا خلاف الظاهر جداً فالظاهر ان المراد من عصيان الله تعالى المستلزم للمفساد مقتضى  
(١) ان لا يكون ان يترك من بعد العصيان في هذه الروايات هو ان يترك  
الوضعي في كل من موردين غير من النكاح لم يورد في كل مورد في نفسه في اشرافه  
السيد لا يكون مانع من صحته ووجوده لا عدمه واما السيد به وعدمه إحارته ان كان رجع  
المانع بحصول إحارته من النكاح و الوفاء في النكاح عدمه من دون سنده ليس من  
انصرافه بحرمه رجع ولذا لا يقدح في حرمته ما حرم بقوله في إحارته سنده ففساد  
كما ان غير ذلك وتعلق بعدم الإحارته في إحارته السيد بالاستكمال مع انه لم ينفى في  
غير من عصيان تكليفي من مولاة من غيره فيصير فيكون المراد من عصيان  
في روايات هو ان عصيان الوضعي فيكون لمحصل من روايات وفيه الدلالة ان النكاح لو كان  
غير مشروع في نفسه كما كان في هذه الروايات فيكون ثلثاً كان ذلك صلاً و غير فاقبل لصحة  
وما اذا كان في نفسه مشروعاً غاية الامر به غير في صحته ووجوده رصده سنده به كان فساده  
دائراً مدار عدم رضاء السيد خصوصاً وهذه الروايات ما ذكره انه لم كان بعد محرم لم يرد من  
كما ان قصد به حرامه وسيم ووجود ذلك ما حكم بفساد لعقد ففساد من حرمة هذا العقد  
حرمة لا سهل لا رهاق أيضاً فيكشف ذلك عن ان لغيره بملكه لا يستلزم فساد العقد  
بفساد حصص ما ذكره به كما لا بد من روايات عن دلالة النبي على صحته كحديث لا يدل  
على دلالة النبي على الفساد فهي ما كنه من هذه الجهة وقد عرفت انه لا دليل آخر على دلالة النبي  
على الفساد فالصحيح هو ان يكون عدم دلالة عليه في غير لسادات

مفهوم الرواية هو العصيان السكعي وامامه ذكر من يحقق عصيانه تعالى في المقام لاستلزام  
عصيان السيد له فهو وان كان صحيحا الا ان الامهي في الرواية ليس مطلقا عصيانه تعالى  
بل خصوص عصيانه المتيقن بمخالفة نهية الراجح التي حققه تعالى على عبده مع قطع  
السطر عن حقوق الناس بعضهم على بعض فيكون المحصل من الرواية ان عصيان العبد  
لسيده سكاحه من دون اذنه او كابدنا من مخالفة نهية متعلق بذلك النكاح من حيث هو  
في نفسه لما فيه من الفساد المقتضية لذلك لا وجب ذلك فسادا كما في النهي عن  
النكاح في امة لان متعلق هذا نهى موقوف للشارع حدودا وبقاء لاستمرار مصلحته  
المعتبة للنهي عنه وما اذا كان عصيان العبد ناشئا من مخالفة النهي عن التمرد على  
سيده فهو بدور مدار تمرده عليه حدودا وبقاء فادارضى سيده باعصاء فيه ارتفع عنه  
النهي بقاء ولا يكون حينئذ موجب لفساده ولا يمنع من صحته فلمستاد من الروايات هو  
ان الفساد بدور مدار النهي حدودا وبقاء فالنهي الا الهى الناشئ من تفويت حق الغير ايضا  
يوجب فساد المعاملة فيما اذا كان النهي باقيا بها موضوعه واما اذا ارتفع بحازرة من  
له الحق نكح المعاملة رتفع النهي بقاء فيقول الصحيح هوان الروايات تدل على  
دلالة النهي على انفساد وعلى ان صحته لمعاملته لا يجمع مع عصائه تعالى نعم اذا كان العصيان  
ناشئا من تموت حق من ما حق توقف صحته المعاملة على احرازه الموحدة لارتفاع  
النهي ومن هذا الشأن ثم انه لا يحتس الحكم بصدقه معامله العنصرية المملوكة بالاحازرة  
بالمعاملة الواقعة على ذلك اعبر بل نعم معامله او قمة على معنى حق التعبر  
ايضا ولو صدرت لمعاملته من تعاقد على ما ملكه خلافا للمحصل القعي (قده) حيث  
خصه بما اذا وفقت المدة على ذلك تعبر (هذا كله) فيما اذا يعنى النهي بالنسب او  
بالمسب واما اذا تعلقت بالانكار كما هي عن ذلك الثمن وجوده فاستكشاف فساد عنه سحو  
الان في غاية الظهور

(سبه) لا يحصى ان جميع ما ذكرناه في دلالة النهي على فساد و عدمها يختص  
بالنهي الابتدائي واما النهي التشرعي لمعلق بمعاملة او عهده فتوضيح الجان فيه بان  
يعال ان المعاملة التي لا يعال كونه مشروع وعهده عند لشارع دائري بها بقصد ترتب  
الانر عليها تشريعا فهي ان بقيت على ماهي عليه من الجهر بكونها مشروعة فلا اشكال

في فسادها الا انه ليس من جهة دلالة النهي على الفساد بل من جهة اصاله عدم ترتيب الانحراف عليها عند الشك فيه واما اذا استكشف بعد ذلك كونها مشروعة ومضادة عند لشارع وان كان المكلف من جهة عدم علمه بالحال قد اوقعها على وجه التشريع ولمعوضيه فلا وجه للنقل بفسادها وذلك لان النهي عنه حيث انما هو عنوان بشرع وابقاع المكلف المعاملة بهذا العنوان المتعنى بالعلم بكونها مشروعة واما نفس المعاملة بذاتها فليس فيها جهة معوضة اصلا فلا يكون مثل هذا النهي موجبا لعدم معرفته واما لمعدات والحق ان النهي التشريعي فيها يدل على فسادها مطلقاً (وبيان ذلك) يحتاج الى مقدمه وهي ان الاحكام العقلية تفارق الاحكام الشرعية في ان متعلقات الاحكام الشرعية هي دور لافعال مع قطع النظر عن علم المكلف وجهها واما ان يكون علم المكلف طريقاً يفضي الى الحكم الثالث لمتعلقاتها وهذا بخلاف الاحكام العقلية فيها لا تمتد الا للعنوان المعلومة بمعنى كذلك وعلمها مأخوذ فيها على نحو الموضوعية (والسر) في ذلك هو ان الاحكام الشرعية انما تكون تابعة لما في متعلقاتها من المصالح والمفاسد من دور دخل في ذلك لعلم المكلف بها واما حكم العقل بالحسن او القبح فليس هو الا بمعنى ادراكه استحقاق الدعاء بالمدح والثواب او الذم والعقاب ومن الواضح انه لا بد في استحقاقهما من صدور الفعل عن قصد والنياب فلا يكون العمل من دور ذلك مورد الحكم العقل قطعا (ثم به) قد يكون حكم العقل في موارد العلم وجهه بالاحكام الشرعية ناشئاً من ملاك واحد تشترك فيه جميع تلك الموارد قد يكون حكمه في موارد العلم بالاحكام الشرعية ناشئاً من ملاك واقعي وفي موارد الجهد به ناشئاً من ملاك احقر صريحي (اما الاول) فهو حكم العقل بقبح التشريع فان حكمه به انما هو من جهة كون التشريع تصرف في سلطان المولى بغير اذنه فما لم يحرر كون الحكم مشروعا يكون اساده اي المولى تصرف في سلطانه واقتراء عليه وهو قسح ولا فرق في ذلك بين ما اذا علمه المكلف بعدم كون ذلك الحكم مشروعا وما اذا شك في ذلك لان ملاك القبح في الصورتين امر واحد اعني به التصرف في سلطان المولى بغير اذنه ولا يبعد ان يكون حكمه العقل بقبح الكذب من هذا القسح وعليه يكون الاحبار شبيهاً عند عدم احراز مطابقتها الواقع كاستناد شبيهاً الى المولى مع عدم احراز كونه مشروعا محكوماً بالقبح



عقلاً سواء كان المعبر عالماً بعدم المطابقة كان شاكياً (و اما الشيء ) فهو كحكم العقل نقيض فعل ما ترس عليه هلاك النفس قطعاً او احتمالاً فان حكمه نقض ذلك الفعل في موارد احراز تحقق الهندك حكمه وقى ناشئ من هلاك واقعي اعني به حفظ النفس وفي موارد الشك فيها حكمه صريفي ناشئ من لاهتهم مراعات اوائع و كحكمه نقض الاقدام على معصية المولى فان حكمه يدك في موارد لقطع بالمعصية حكم ناشئ من ملاك واقعي اعني به التعبدى على امولى وفي موارد الشك فيها كموارد الاقدام في التشبه قبل المعص او المقرورة بالعلم الاحمالى حكمه صريفي ناشئ من ملاك التحفظ عن الوقوع في المعصية الواقعية (وتظهر امره ) بين مسمين في حريان لاصول العميه و عدمه فالقسم الاول لايجرى فيه الاصل (١) فانه اذا شك في كون عمل مشروعاً كان حكمه العقل بقبحه حكماً واقعياً مجزراً لوجود نهر من ان موضوعه اعم من العالم بعدم كونه مشروعاً و من الجهل به فلا عدال حسنة لحرين اصله عدم كونه مشروعاً اذ لا يترتب على حرمان الاصل العملى الا كون احكامهم المترتب على مجرى لاصل مجزراً تصدق ومع احرازه وحدان كما هو المفروض في اعمه لا يبقى مخرج لحرمانه اذ لا معنى لهلك بما هو مجزراً وحدى فيه بدون الحصول بل هو من اردي ابعثه كما هو واضح و على ذلك يتفرع عدم حرمان مثاله عدم لحيه عند الشك فيه على ما سبق و

(١) لتدق به لامح من حرمان لاصل في كل مورد كان مجزراً لاصل فيه فالأمر موضع و لرفع مجزراً حرمانه و هو باب الامر له في الموضوع رفع وعدمه و حرمانه عدمه مشروعته شيئى حرمانه عدمه و عليه شرعاً فيكون حرمانه السريخ حسنة لاجل احرار عدمه مشروعته لاجل الشك في مشروعته حكمه لا يرمى بخصيص عدل من من رده بعداه و مدعوى لرواه العمومه من عند اعم و هو من راس مشروع لحرمان عمى حرمان الاصل حاصل في الخارج و لو لم يكن هناك عدم شرعى فيكون لعدم مشروعته لاجل راس ذلك لا رعبه لعمى و هي مجموعة من حصول لا يرمى خارج حسب احرار السعد الشرعى عمى بغير عدمه لا يوجد كون لعدم امواج لا رعبه ذلك السعد في الخارج لعمى الاكان لعدم شرعى لا رعبه صاهره هو ان انعم يتحكم في فرض عدمه بشرطه يبيع لقلب بلاس و مستحبى لهاب مريد بوصيخ عند الحكم في حرمان اصله عدم لحيه عند الشك فيها في معناه انشاء الله تعالى

بأنه في محله و أما القسم الثاني فلا مانع فيه من حرياس الأصل و احرار المكلف  
 بسببه موضوع الحكم انواقى او عدمه بعدا كما في موارد استحباب الصبر او استصحاب  
 عدمه فيكون استحباب العدم حيثد موجدا لأمر المكلف من التعاقب على مخالفة او قبح  
 ولا يسمى معه موضوع الحكم اعملى الطريقى ( اذا عرفت ذلك ) فقول ان عدمه انه نهي  
 بها شريعا بما هو محكوم به بالصريح بحكم العقل تكون محرمة بحكم الشرع ايضا فعدة  
 الملازمة فتكون معوضة واقفا حين وقوعها فلا محالة تقع فاسدة و ان انكشف بعد  
 ذلك كونها مشروعة في نفسها ( فن قلت ) اذا اسعف الامر بقبح شيىء امتنع ان  
 يتعلق به حكم شرعى مولوى فاداحكم الشارع في مورد به حكم ارم حمله على الارشاد  
 كما هو الحال في مورد حكم العقل بوجوب الطاعة وحرمة المعصية و عليه يكون نهي  
 الشارع عن التشريع ارشادا لأمولوا ليقع محرما و معوضا و من الواضح انه دا له  
 تقع المصادرة محرمة شرعا فلا موجب لاعتدائها بها بعد انكشاف كونها مشروعة ( فثبت )  
 ليس المراد في عدم كون فعل قايلا لان يتعلق به حكم الشرعى المولوى هو سبب  
 العقل بحكم ذلك الامر حسا او قبحا لان موارد الملازمة بين حكم العقل و حكم الشرع  
 كموارد حكم العقل بفتح الظلم و حسن اعدل لها من هذا القبول بل الميراث في  
 ذلك هو كون حكم ذلك المورد محملا تكوينا و مثاله بالذات اذ كل ما كان كذلك  
 لا يكون قايلا لعدم شريعى قطعيا وهذا كفتح المعصية و حسن الطاعة و حجية لقطع  
 فاما قدسيا بل ما ان وجوب امتثال كل تكليف وحرمة عصيانه شبهان بالآخرة الى امر ذاتى  
 على به الحسنات بل نفس الطاعة و امتناع الذنوب لنفس المعصية فلهذا فان لها لذات  
 ضرورة انها لو كانت متناهية الى وجوب احرار او تسلسل و لا حل ذلك لا تكون الطاعة  
 والمعصية قبلت اطلاق الحكم المولوى الشرعى بهما و كذلك حجية كل حجة معجولة  
 تنهى بالآخرة الى حجة اعلم في ذاته ضرورة انه لولا العلم باعتبار الشارع اصلا او  
 اماره حجة و كون علم حجة في ذاته لما كان ذلك الاصل او ملك الامارة حجة فما هو  
 حجة تكويبية لذات الله هو العلم و اما غيره فهو سبب الى في سبيل حقيقته لا محالة  
 و لا شبهة اعلم الى غيره في حقيقته لدار او تسلسل و مع ذلك كما يظهر ان فتح التشريع  
 ليس على حد فتح المعصية ليكون ذاتي له و محملا تكوينا فهو حنفى قابل لتعلق الحكم

المولوى الشرعى به واداكى كذلك فالملازمة العقلية بين حكم العقل وحكم الشرع  
 نستكشف من قبحه على احرز منه شرعاً (فان قلت) سلما ان التشريع محكوم باحرمة الشرعية  
 الا ان ما هو قبيح بحكم العقل اما هو نفس التشريع الذى هو من سحر الاعمال العقلية والمحرّم  
 حبشذ هو البناء العقلى على ثبوت حكمه فى الشرعية فى طرف عدم علم به ومن الواضح  
 ان حرمة فعل قلبي لا تستلزم حرمة الفعل الخارجى ليرتب عليه اطلاقاً اذا كان عبادة  
 (قلت) ليس الامر كذلك اذا الشرع ليس عبارة عن اعمل اقلبي المحض لانه نفسه لا يكون  
 تصرفاً فى سلطان المولى وامر، عنه بل هو داخل فى باب العزم على المعصية لدى ورد  
 فى احراز كثيره المعصية كما انه ليس عبارة عن نفس الفعل الخارجى بما هو ضرورة بل  
 هو عبارة عن العمل الصادر عن هذا اسم المسمى بالخبرى على طلقه فى الخارج و كان  
 ذلك بالاتفاق على صفة حقيقة التشريع وان كانت متقومة بالماء اقلبي الا انه جهة تعليلية  
 صدق عنوان التشريع على ما صدر من المطلب فى الخارج من عمل او اثناء فصادق لتشريع  
 اما هو العمل الصادر من المكلف وان كان قوم كونه شرعاً هو لما اعلمى وعليه فما هو  
 قبيح عقلاً وحرام شرعاً اما هو نفس العمل الخارجى الصادر عن لذة، على (فان قلت)  
 سلماً صدق التشريع على العمل الخارجى وكون ذلك اعمل محكوماً بالحرمة شرعاً  
 ولكن مثل هذه الحرمة لا تكون مقيدة لاصلاح الامور بل بعضها اعمل لا يكون مستندة  
 لصادق كما كان الامر كذلك فى الحرمة السابقة لاسرقة ان حرمة اعمل فى موارد التشريع  
 اما ثبت له فى مرتبة عدم احرار حكمه اعمل فى نفسه فمكون هي فى مرتبة متاخرة عن مرتبة  
 حكمه اعمل فى نفسه فالاتى فى احرمة التشريعية راجعان اعمل فى نفسه ليرتب على ثبوت  
 الحرمة تقييد متعلق الرجحان بغير متعلقها (قلت) نعم ان حرمة التشريع وان لم تكن  
 فى مرتبة راجحان لفعل لا ذلك قد عرفت فيما تقدم انه لا يكفي فى صحة العادة وحصول  
 التقرب بها راجحانها فى نفسها بل لا بد من كونها غير مبرر جم بالصح العقلى (١)  
 (١) قد عرفت ما معنى دعوى عدم صدق الدعوى فى صحة العادة وحصول تقرب بها و  
 التحقيق فى الجواب ان راجحانها على ما فى نفسه ومع نفسه لصدور فتح التشريع وكون كل  
 تامة حال التشريع يصدق فيكون كلاً لا يلائم كفى فى صحة العادة وحصول التقرب بها  
 لا بد من ذلك من كون العادة مستندة راجحانها على ما فى صدره فلو كان العمل حال صدوره  
 مبعوضاً بموتى ولو لاجل الموتى راجحانها لما يمكن لتقريبه من الموتى كما هو ظاهر

وعليه فما ان الفعل الصادر تشريعاً يصدر من المكلف فيجاء به عوضاً لا يكون قابلاً لان يتقرب منه وان كان الفعل واحداً في حذومه فانصح من جميع ما كرهناه ان الحرمة التشريعية كالحرمة الدائمية ولانها على عكسها في خصوص الصادات الا ان حجة الدلالة فيهما مختلفة

### (المفهوم الثالث في المفاهيم)

وقد انقضى في المقصود بسمي تقديم مقدمه وهي انما قد ذكرنا في بحث المعاني لحرية ان لفظة مفهوم انما يطلق على شيء باعتبار كونه مدركاً لسط عقلاً لا يساواه وصف بآرائه اعطاهم بوضع وسوء استعمال فيه لانه انما يستعمل في المفهوم بهذا المعنى يختص بالمفاهيم الاخرية المدلول عليها مواد الالفاظ او هيئاتها وانما انما هو المقادير المعطوق الذي هو محل الكلام في المقام وهو يختص بالحدود التركيبية لفظ المفهوم حينئذ يكون مشتركاً لفظياً بين المعنيين بخلاف لفظ لمدلول وفيه مشترك معنوي بينهما فيطلق على ما يستفاد من الالفاظ المفردة وعلى ما يستفاد من الحمل التركيبية بمعنى واحد ثم ان اهمام معنى خاص من لفظ مخصوص ان استدل الى وصف ذلك لفظ اراء ذلك المعنى والدلالة عطائية وان استدل الى وصفه بآراء معي احر يستلزم فهمه من اللفظ انما فهمه والدلالة التزامية وهذا البيان تدخل للدلالة التعميمية في الدلالة الالتزامية ولا تكون قسماً آخر في قبالتها اذ لا يلزم في الدلالة الالتزامية كون المفاهيم شيئا لازماً لانها المفهوم الموضوع له كما في مثل العمى ولا يكون نفس ما فهم من اللفظ لازماً نفس الموضوع له لتخرج بذلك الدلالة التعميمية عن تعريف الدلالة الالتزامية (م ن) الدلالة الالتزامية تنقسم الى قسمين اعتيادية وعقائدية لان اروم المفاهيم شيئا لانها المفهوم الموضوع له ان كان سحوا للروم ادين بالمعنى الاحسن كما في مثال الضوء والشمس والعمى والبصر والدلالة عطائية لعدم احتياج دلالة اللفظ حينئذ الى مقدمة حرة غفلة عن كان سحوا للروم ليس بالمعنى الاعم بل يكون (١)

— فلا فرق بين سديم حرمة عبادة عبادة بين كون حرمة عبادة به وكونها تشريعية ومن ذلك يظهر ما في كلام شيخنا الاستاذ قدس سره في المقام

(١) لا يذهب عن ذلك ما في كلامه سبحانه لا سديم قدس سره في مقام من حفظ الروم ليس بالمعنى

الاعم بالروم غير ان في الروم سديم معنى الاعم لا يشار عن الروم ليس بالمعنى —

الاسماء اللازمة للموضوع له محتاجاً الى مقدمه عقلية خارجة كالمفاهيم وحوث مقدمة من وحوث ما يتوقف عليها كانت الدلالة عقلية (ثم ان) المفاهيم مفهوم تركب من جملة تركيبية يستند الى دلالة نفس الجملة في حد ذاتها على ذلك المعنى كانت الدلالة مطوقية وان استند الى لروحه لا مفاهيم مطوق الجملة نحو اللزوم بين بال معنى الاخص لتكون الدلالة لعنصرية كانت الدلالة مفهومية و نحو اللزوم انبى بالمعنى الاعم لتكون الدلالة عقلية كانت الدلالة سياقية كما في دلالة الاقتصار والنسبة و اشارت و غيرها من دون و في في ذلك من دلالة جملة واحدة على المعنى التركيبى ودلالة جملة من علم و لا من كما في قوله صلى الله عليه وآله كفى في حواث من قال هلكك واهلكك واثمت اهلى في هاشمى رمضان وانه يدل على كون الوقوع المذكور سدا لحوث الكمال لثاني كدلالة الايتس انصار كتبين على كون اقل الحمل سه اشهر ومن ذلك انصهار يعرف المطلق بالعلماء دل على العلم في محل المطلق ما هو باعتبار كون المدلول معنى مطاوعاً للجملة كما ان تعريف المفهوم بانه ما دل عليه اللفظ لافى محل المطلق انما هو باعتبار كونه مد ولا التركيبا في ما ذا كان المزوم بين بالمعنى الاخص لتكون الدلالة على المفهوم من الاسم ودلالية اللفظ (ثم انه) قد ظهر معاد كرماء ان الراءى في حجية المفهوم وعدمها انما هو و الراءى في وجود المفهوم وعدمه لاسب الراءى في الحقيقة انما هو في دلالة اللفظ عليه نحو الازم و عدمها لافى حجيتها بعد تسليم تحققها (ثم ان) الراءى في كون المفهوم والمطوق من صفات اللفظ او المعنى او الدلالة لا يترتب عليه مرة مهمة في المقام اصلا مهم صرف الكلام لى بيان دلالة اللفظ على المفهوم وعدمها فقول انه اقد وقع الراءى في دلالة اللفظ على المفهوم في موارد فلا بد من التعمس ان حد منها في فصل مستقل والتكلم في ما يخصه تفيا واثباتا.

الاخص منه تكفى في ١١ و انما بالمعنى الاخص محل نفس المزوم في الاستدلال الى لازمه بخلاف المزوم ليس بالمعنى الاعم فانه لا تكفى فيه ذلك بل لابد فيه من صور الازم والمزوم واسمة سهب واما اذا كان لزوم مفاهيم شيى لا مفاهيم شيى آخر فمحتاج الى سهم مقدمه عقلية خارجة فليس لازم لا يكون سدا صلا وعنه مفاهيم وجوب لعدمه من وحوث دى لعدمه سدا به يحتاج الى حكم العقل شوت الملازمة يكون من قبيل اسرود غير ليس



## (فصل في مفهوم الشرط)

اجتمعوا في دلاله الجملة الشرعية على المفهوم عدما وتحقق الحال في المقام  
لا بد من تقديم مرس (لؤل) قد ذكرناه في بحث الواجب المشروط ان ادوات الشرط  
انما وضعت لتعاني مع دخولها على معاد حملها اخرى من دون فرق بين ان تكون الجملة المعلقة  
اشائية وان يكون خبرية فالمعلق على دخول الوقت في قولنا اذا دخل الوقت فصل اما  
هو وجوب العمل بالمسعاد من حملها الاشائية كما بالمعلق على طلوع الشمس في قولنا  
اذا كانت الشمس صاعدة فالسار هو وجود السار هو وجود السار استمداد من الجملة الخبرية و  
كلا المبررين لابد في انقصة شرطية من احد مقدمي الوجود فيحكمه بالتالي  
وعليه يكون اعدام مفهوما يحكمه الثاني في التالي و رافعا لادلافة وبالجمله  
يكون مقدم في مصه شرطية قيد اعس احكمه المد لور في الثاني وبذلك يصرق هذا  
الاميد عن قود لو حب فالقيد الواجب ان يكون قيد للماده في نفسها وقول عروس الوجود  
عليه فيكون المبدأ في مرتبه سابعه على عروس الوجود عليها واما قيد الوجود فهو وان  
كان قيد للماده ايضا (١) على ما ساءه مما لا يستحال بقيد معاد المسئله لانه معنى حرفي  
وملحوظ آلي لان كونه قيد للماده اما هو عسار عروس الوجود عليها فيكون تقيدها و  
عروس احكمه عليها في مرتبه واحده وفي عرس واحد وقد ذكرنا ان ماد كره المحقق  
التفتازاني من ان اعصية الشرطيه هي ما حكم فيها شوب سمة على تقدير ثبوت سمة  
اخرى ان اراد منه ان معاد اعصية شرطية بالاحرجه يرجع الى ذلك فلا كلام لافي وان  
اراد ان معادها هو ذلك ابتداء فهو غير صحيح لان لسمة من المعاني الجرفية والمعنى الجرفي  
يستحيل ان يكون احد طرفي المصدق والا لا قلب المعنى الجرفي معنى اسما وهو خلاف  
(الثاني) ان دلاله لقصة شرطية على المفهوم على نه اعفاء التالي عند استثناء المقدم  
تتوقف على امور (مها) كون ترتيب التالي على المقدم نحو الدروس لا نحو الاتفاق  
(و مها) ان يكون الترتيب من باب ترتيب المعلوم على عليه لا من باب ترتيب المدة  
على معلولها او من باب احد المعاول لانه ذاته على المعامل الاخر كما هو الحال في لبرهان  
(١) قد عرف مما تقدم ان المعنى لقصة شرعية ان يكون قيد لبعض احكام المذكور  
في لفظة من الاشياء رجوع اعصاي لمدته المسئله لا موحده صلا فرج

الامى لان غاية ما يقصده اسرها الامى هو ان يستلزم تحقق المقدم تحقق التالي ليرتب  
 عليه انكشاف التالي من انكشاف المقدم واما امتناع وجود التالي من دون وجود المقدم  
 فلا يكون في السرها الامى دلالة على ذلك اصلا ضرورة ان وجود المعلوم وان كان  
 يكشف عن وجود علته النامة بجميع احزائها وعن جميع ما يترتب عليه الا ان عدم  
 المعلوم لا يكشف عن عدم ذات العلة لجواز اسنادها الى وجود النامة مثلا وجود ممكن  
 يكشف عن وجود الواجب بالداب لاستحالة وجود الممكن نفسه واما عدمه فلا يكشف  
 عن عدم الواجب ولا عن عدم ممكن آخر لحوار اسناده انى امر يخصه فلا نعم  
 غير وعلى ذلك ونقصه الشرطية التى لا يكون ترتيب التالي على المقدم فيها من قيد ترتيب  
 المعلوم على عته لا يكون فيه دلالة على المعهوم قطعا (ومعها) ان تكون العلة علة منحسرة  
 ضرورة انه مع عدم احصائها يمكن وجود الحكم المذكور فى السالى فى القصة الشرطية  
 بسبب علة اخرى اما دلالة نقصه الشرطية على كون العلاقة ايجابية فهى طاهرة بدرجة  
 استعمالها فى موارد الابهى وحيث ان ذلك غير صحيح فى نفسه ولا يدعى صحة الاستعمال  
 فى تلك الموارد من رعاة علاقة واعمال عناية ضرورة انه لا يصح تعليق كل شىء على  
 كل شىء واما كون اللزوم فى اعصية الشرطية من باب ترتيب المعلوم على علته فربما يدعى  
 انه مأخوذ فى وصف ادوات الشرط و لكنه غير صحيح قضا والارم ان يكون الاستعمال  
 فى غير موارد ترتيب المعلوم على علته من نية موارد اللزوم محازا ومحتاحا الى اعمال  
 عليه مع انه باطل بالضرورة نعم طاهر انقصه الشرطية هو ذاك لان طاهر حمل شىء  
 مقدما وجعل شىء آخر تابعا هو ترتيب التالي على المقدم فان كان هذا الترتيب موافقا  
 للواقع ونفس الامر ان يكون المقدم علة للتالى فهو والا لزم عدم مطابقة طاهر انكلام  
 للواقع مع كون المتكلمة فى مقدم البيان على ما هو الاصل فى المحاضرات العربية و عليه  
 فمطهور بجملة الشرطية فى ترتيب التالي على المقدم يستكشف كون المقدم علة للتالى  
 وان لم يكن ذلك مأخوذا فى نفس الموضوع له و اما كون العلية نحو الاحصار  
 وربما يدعى ايضا اخذه فى الموضوع له و قد طهر بطلان هذه الدعوى من  
 بطلان سابقها و عليه فالاند فى انساب الدلالة على الاحصار من اقامه دليل  
 آخر (وربما يستدل) على ذلك بالتمسك بمقدمات الحكمه تقريبا ان

القضية الشرطية ظاهرة في استناد التالي الى المقدم مطلقا فلو كانت هناك علة اخرى سابقة زمانياً على العلة المذكورة في القضية لاستند المعلول في وجوده الى العلة السابقة كما انها لو كانت في عرصها لاستند المعلول الى كليهما معاً فمن اطلاق استناد التالي الى المقدم في القضية الشرطية يستكشف انحصار العلة بالمقدم المذكور فيها (ولكن برز) على هذا القريب ان عامة ما تدل عليه القضية الشرطية بالدلالة الوضعية اما هو لزوم التالي للمقدم واما استبعاد ترتيب التالي على المقدم وتوابعه عليه من طاهر تقديم المتكلم المعدم وتأخيرها التالي في كلامه واما استناد التالي في وجوده الى المقدم بالفعل فليس المتكلم في مقام بيانه قطعاً ليتمسك باطلاق كلامه لاثبات انحصار العلة بالمقدم ( واما ما ربحا يتوهم ) في هذا المقام من ان مقدمات الحكمة وان افادت انحصاراً علة بالمقدم الا انها اما تجرى في خصوص ما اذا كان المقدم علة للتالي دون غيره من الموارد والعضايا الشرطية المتكفلة لبيان الاحكام الشرعية كلها من قبيل الثاني اعني به ما لا يكون المقدم فيه علة لوجود التالي والوجه فيه هو ما ذكرناه سابقاً من ان الشرط في تلك القضايا لا يكون الا موضوعاً للحكم المعلق عليه فيها ويستحيل ان يكون الحكم المحمول اجاعله معلولاً لوجود موضوعه في الخارج وعلى ذلك سيالمتداع تعلق الجمل التشريعي بالنسبة ولزوم كون المحمول التشريعي هو نفس المسبب عند وجود سببه فاذا لم يكن المقدم علة لوجود التالي لم يبق موضوع لاجراء مقدمات الحكمة لافادة انحصارها (ممدوع) ان الحكم المحمول و ان لم يكن معلولاً لوجود موضوعه الا انه مترتب عليه نحو ترتيب المعلول على علته والقضية الشرطية لا تدل بالدلالة الوضعية الاعلى ترتيب التالي على المقدم واما كون الترتيب نحو العلوية فهو لا يستفاد من انقصة الشرطية اصلاً بل هو يستفاد من خصوصية بعض الموارد كموارد افادة ترتيب بعض الاهور التكوينية على بعضها الاخر في القضايا الشرطية لان الترتيب في تلك الموارد محصور بترتيب المعلول على علته وعليه فادان اطلاق ترسب التالي على المقدم واستناد وجوده الى وجوده كاشعاً عن انحصار المراتب عليه ذات القضية الشرطية على المفهوم سواء في ذلك انصبايا الشرطية المتكفلة لبيان الاحكام الشرعية وغيرها من القضايا الا ان الشأن انما هو في اثبات مثل هذا الاطلاق في القضية الشرطية وقد عرفت انما انه غير ثابت

(والمتحقق) في اثبات دلالة القضية الشرطية على المفهوم ان يقل ان شرط المذكور في القضية الشرطية اما ان يكون في حد ذاته مما يتوقف عليه عقلا ووجود ما هو متعلق بالحكم في الحراء واما ان لا يكون كذلك (وعلى الاول) فاما ان ترتب الجزاء على الشرط وتعيده به قهرى ومما لا بد منه لا يكون للقضية مفهوم لامحالة وهذا كما في قولنا ان رزقت ولداً فاحتنه او تصدق عنه فان القضية الشرطية حيث تكون مسوقة لبيان تحقق الحكم عند تحقق موضوعه فيكون حال الشرط المذكور فيه حال القلب فلا تدبر على المفهوم ضرورة ان التعليق في مثل هذه القضايا لودل على المفهوم لدل كل قضية ولو كانت حمالية عليه وذلك لما ذكرناه في بحث الواجب المشروط من ان كل قضية حمالية تدخل الى قضية شرطية يكون مقدمها وجود الموضوع وتاليها ثبوت لمحمولها (واما على الثاني) فاما ان الحكم اثبات في الحراء ايسر من توقف على وجود الشرط في هذا القسم عقلا فهو لا يخلو من ان يكون مطلقاً بالاصافه الى وجود شرط المذكور في القضية الشرطية او من ان يكون مقيداً به وما انه رتب في ظاهر القضية الشرطية على وجود الشرط بمشع الاطلاق فيكون مقيداً بوجود الشرط لامحالة وما ان المتكلم في مقام البيان قد اتى بقيد واحد ولم يعيده شئياً آخر سواء كانت التقييد بذكر عدله في الكارم ام كان لتقييد بمثل العطف بالواو ليكون قيد الحكم في الحقيقة مركباً من امرين كما في قولنا اذا حائك ريد واكرمك فاكرمه يستكشف من ذلك احصاء القيد بخصوص ما ذكر في القضية الشرطية والجملة القضية الشرطية وان كانت بحسب الوضوح لا تدبر على تقييد الجراء بوجود الشرط لصحة استعمالها بلا عدية في موارد القضية المسوقة لبيان الحكم عند تحقق موضوعه الا ان ظاهره في ما اذا كان التعلق على ما لا يتوقف عليه متعلق الحكم في الجراء عملاً هو ذلك فاذا كان المتكلم في مقام البيان فكما ان اطلاقه الشرط وعدم تقييده شئياً بمثل العطف بالواو مثلاً يدل على عدم كون لشرطه مركباً من المذكور في القضية وعبره كذلك اطلاقه وعدم تقييده شئياً بمثل العطف باو يدل على احصاء الشرط بما هو المذكور في القضية وهذا بطريق استعادة الواجب التبعينى من اطلاق الصيغة فكما ان اطلاقها يقتضى عدم سقوط الواجب باتيان ما يحتمل كونه عدلاً له فثبت به كون الواجب تعيينياً كذلك مقتضى الاطلاق في المقام هو احصاء قيد الحكم

بما هو المذكور في القضية فيشتبه انه لا يبدل له في ترتيب الحكم عليه ومعد كراهه بظهر  
فساد ما اورده المحقق صاحب الكفاية (قدم) على هذا التفسير بما حاصله ان الوجوب  
التعبيبي والتخييري بما انهما متباينان سمحا كان على المولى الحكيم التسيه على احدهما  
مخصوصه اذ لم يكن في مقام الاهمال او الاجمل و بما ان بيان الوجوب التخييري  
يحتاج الى ذكر خصوصيه في الكلام اعني بها العدل المحتمل تعلق الوجوب به تغييرا  
والمعروض عدم التسه عليه كان مقتضى الاطلاق كون الوجوب تعبيبي وغير متعلق الا  
مخصوص ما هو المذكور في الكلام وهذا بخلاف المقام فان ترتب المعلوم على علته المنحصرة  
ليس معبرا في المسح لترتبه على غير المنحصرة بل هو في كليهما على نحو واحد ولا يمكن  
اثبات احصاء العلة بما هو المذكور في القضية بالاطلاق (وجه الظهور) هو ان الاطلاق  
المتمسك به في المقام ليس هو اطلاق الحراء واسب ان ترتبه على الشرط انما  
هو نحو ترتب المعلوم على علة المنحصرة لرد عليه ما ذكر بل هو اطلاق الشرط بعدم  
ذكر عدل له في القضية وذلك لما عرفت من ان ترتب الحراء على الشرط وان لم يكن  
مدلولاً للقضية الشرطية وصفاً الا انه يستفاد منها في متفاهيم العرف سابقاً وذلك يستلزم  
تقييد الحراء بوجود الشرط في غير القضايا المنسوفة لبيان تحقق الحكم بتحقيق موضوعه  
كما تقدم ومما ان التقييد بشيء واحد يعبر التقييد باحد الشيئين على الدل سمحا يلزم  
على المولى بيان الخصوصية اذ كان في مقام البيان ومما انه لم يبين العدل مع انه  
هو المحتاج الى البيان تعيين كون الشرط واحداً وكون التقييد محصوراً به  
في هذه الامور (الاول) ان الحكم المستفاد من التالي المعلي على وجود الشرط  
اذا كان مفهوماً اسمياً كالوجوب المدلول عليه بكلمة يجب وامثالها ولاشك وانما اذا كان  
مفهوماً حرفياً ومستفاداً من الهيئة فربما يشكل في دلالة القضية انشراطية حينئذ على المفهوم  
ان معاد الهيئة معنى حرفي وانتهائه بانتفاء شرطه عقلي ولا ربط له بالمفهوم لان المفهوم  
عبارة عن ارتفاع منج الحكم بانتفاء الشرط المذكور في القضية وانما انتفاء شخص الحكم  
المذكور فيها فهو عقلي واجنبي عن باب المفهوم وعليه فمما ان المعلق في القضية انشراطية  
اذا كان الحكم مستفاداً من الهيئة ليس الاشخصاً واحداً من الحكم قد استلزم في الكلام  
لا كياً قابلاً للصدق على كثيرين لانكون في القضية دلالة على المفهوم وعلى ارتفاع مسح



الحكم بانتفاء الشرط المذكور فيها اذا المفروض ان مسح الحكم غير معاني في الكلام على شيىء وبما المعلق على الشرط هو شخص الحكم وقد عرفت ان انتفائه بانتفاء شرطه احسبى عن باب المفهوم راسا (وحواله) (١) ان المعلق في القضية الشرطية ليس هو مفاد الهيئته لانه معنى حرفى وملحوظ آلى بل المعلق فيها هى نتيجة القضية المذكورة في الجزاء وان شئت عبرت عنها بالمادة المتشعبة كما ذكرنا تفصيل ذلك في بحث الواحد المشروط وعليه يكون لمعاني في الحقيقة على الشرط المذكور في القضية الشرطية هو الحكم العارض للمادة كوجوب الصلاة في قولك اذا دخل الوقت فصل فينتهي هو بانتفاء شرطه غاية الامر ان المعاني على الشرط حينئذ هو حقيقة الوجوب مثلا من دون توسط مفهوم اسمى في الين وامافى القسم الاول فالمعاني على الشرط هو مفهوم الوجوب باعتبار فاعله في حقيقته فلا اشكال .

لامر الثاني لا اشكال في انه كلما راد الشرط المذكور في القضية قيدها بان كان مركبا من امور او مقيدا بقيود راد المفهوم سعة اذا انتفاء الشرط حينئذ يكون بانتفاء احد اجزائه او قيوده المأخوذة في المقدم فينتفى بانتفائه الحكم الثالث في الثاني ( اما الاشكال ) في ما اذا كان الثاني مشتملا على حكم كلي اجبائى او سلبى صير قوله عليه السلام اد باع نساء قدر كرام يتعصبه شىء من جهة ان مفهوم القضية الشرطية حينئذ هل هو موحدة حرمة لان ارتفاع السلب الكلي اما يكون بالايحاط الجزئى كما هو مقرر في علم الميراث او انه موحدة كليه فتدل الرواية على تعصب الماء القليل بملاقات كل نجس ( ربما نقل ) (٢) ان المفهوم اما هو رفع الحكم المذكور في التالي وربما ان نقص السالبة الكلية هي الموحدة الحرمة لان دل الرواية الاعلى تعصب الماء القليل شىء ما

(١) وانتعصى في لغو هو مدعومه سابقا من ن حجة ابتداء الوجوب عبارة عن اظهار عوار كور من معاني دمة المكلف فدا كان لعصر بالاعتبار لم يرد معينا على وجود شىء مثلا سلم ذلك تعصبه انتفائه ولا يعرف في ذلك س ان يكون الاعتبار مستقدا من لهيئة و ن يكون مستقدا من لمادة المسببة في المفهوم لاسمى باعتبار فاعله في معونه

(٢) اصاهر ان هذا لقول هو لتصحح لان السعد من القضية الشرطية اما هو متيق مدلول الثاني مدلول المقدم ومدان مدلول لالى في محل البحث ليس الا امراً وحداً على به الحكم لمعجون على الحقيقة سارية تكون استغنى عن انتفاء الشرط المذكور هو ذلك -

لا بكل شيء. ( ولكن التحقيق ) ان يقال ان الطر في علم الميراث مما انه مقصور على القواعد الكلية لتأسيس الراهين العقلية لا يطر فيه الى الطواهر ومن ثم جعلت الموجهة الجزئية نقيضا للسالة الكلية وهذا بخلاف علم الأصول فان المهم فيه هو استنباط الحكم الشرعي من دليله وبكفي في ذلك اثبات ظهور الكلام في شيء، وانما يساعد الراهان المطلقى فلاصافه بين كون نقيض السالة الكلية موجهة جزئية وظهور القضية التي علق فيها السالة الكلية على شيء في نبوت الموجهة الكلية بانتفاء ذلك الشيء فين الطرين عموم وحصوص من وجه وعلى ذلك فان كان المعلق على الشرط بحسب ظاهر القضية الشرطية هو نفس عموم الحكم وشموله كما في العام المجموعى فلا محالة كان المستغنى بانتفاء الشرط هو عموم الحكم ايضا فلا يكون المفهوم حيسد الاموحة جرميد واما اذا كان المعلق على الشرط هو الحكم العام اعنى به الحكم المنحل الى احكام عديدة باحلال موضوعه الى افراد ومصاديقه كان المعلق في الحقيقة عنى وجود الشرط حيسد هو كل واحد واحد من تلك الاحكام المتعددة فيكون المستغنى عند انتفاء الشرط هو كل واحد من تلك الاحكام ايضا وبالعلة الحكم الثالث في العزاء ولو فرض كونه اسعرافيا و منجلا الى احكام

الحكم ايضا بالحكم لمجمول في لى الى وان كان بحسب مقام المنبو من الامر منحل الى احكام متعددة حسب عدد افراد موضوعه لانه بحسب مقام المنحل امر واحد ومستفاد من دليل واحد ومن الواضح ان تعدد الحكم في غير مقام الاسباب لا تأثير له في كسفة استفادة المفهوم من الكلام في مقام الاتبات والدلالة و غلبه فلا بدل العصة الرصيه في مفروض الكلام الاعلى بقاء الحكم عن الطبيعة السازة عند انتفاء شرطه و من الضروري انه يتحقق بانتفائه عن بعض الافراد ولا يتوقف تحفمه على بقاء الحكم عن جميع الافراد مفهوم قولنا دالس ز بدلامه حره لم يعف احد هو بالحكم متحقق الخوف في عصمة وبلاصافة الى بعض الاشغاص عند بقاء الشرط المذكور في انفسية لا بالحكم متحقق الخوف له بلاصافة الى كل شخص وكذلك الحال في قولنا اد اعصب الامير لم يعصم احد وغيره من موارد استعمال القضية الشرطية في خلق حكم عام عنى شرط ما و عنى ذلك فلا يكون مفهوم قولهم عنيهم السلام اد سمع الماء قدبر كرلم سحبه شتى الاثوب بحسبة الباء القليل ملاقات بعض الحسابات في العملة لاثنوت الحساسة له ملاقات كل بحسب ان ما افاده شعبا الاستاد قدس سره من عدم القول بالعصل بين انواع استجاست متين جدا فلا يرتب عنى هذا المراع بلاصافة الى انواع الاستجاست انراصلا واما -

متعددة الألف المعلق على الشرط في النقصية الشرطية تارة يكون هو مجموع الأحكام  
 وأخرى كل واحد واحد منها وعلى لأول والمفهوم يكون حثيثا لامحالة بحالات الشيء  
 فانه فيه كلى كالمطوق هذا بحسب مقام ثبوت وأما بحسب مقام الأثبات فان كان العموم  
 المستفاد من الثاني معنى اسميا مداوليا عليه بكلمة كل واشياها امكن ان يكون المعلق  
 على الشرط هو نفس العموم او لحكم العام فلا بد في تعيين احدهما من افعه قريبة  
 خارجية وأما اذا كان معنى حثيثا مستفادا من مثل هيئة الجمع المعروف باللام وبجوهر  
 وغير قابل لأن يكون ماحوط نفسه ومعلنا على الشرط او كان مستفادا من مثل وقوع  
 السكره في سياق السبي وهو يكن هو نفسه مداوليا عليه باللفظ فلا محالة يكون المعلق  
 في انقصية الشرطية حثيثا هو بحكم العام كما في الرواية المزبورة اذا المعلق على الكرية  
 فيها اما هو عدم تحس الماء بملاقات كل واحد واحد من الحساسات لانه مقتضى وقوع  
 السكره في سياق المعنى فتدل الرواية على عدم تحس الكرم الماء بملاقاة البول او انهم  
 اوعبر هما فيثبت انفاء الشرط اعنى به كرية الماء تنجسه بملاقات كل واحد منهما فالاعنى

بالإضافة إلى المشحون من لا يرعبه ظاهره به عدد مائت استحسن له تحس في الحصة  
 يحكم بمعدل الماء لفضل بملاقات المشحون ماء على سعة العموم في حاجة لمعهم  
 وأما ماء على كون مفهوم موحدة حثيثا ولا بد ان يرعبه معنى افعه به هو تحس بملاقات  
 عدم الفصل بين المشحون ولا عن الحصة ليست به ومن هذا ليس يصير مستمافاه  
 شيئا الا بعد قدس سره في التمام من انه اذا دل دليل خارجي على تحس المشحون ما  
 لا فاه كفى ذلك في حكم بمعدل الماء اطلل بملاقات المشحون فلا بد اني استحسن  
 المفهوم والا كان المشحون غير ذلك في المصنوع فلا يرتب على يقول يكون المفهوم  
 موحدة كلية الحكم بمعدل الماء اطلل بملاقات وجه الصهور به اذا دل على تحس  
 المشحون بملاقات في تحس من غير ان يكون بملاقاة على بمعدل خصوص الماء بملاقات  
 فلا يكون مستحسن خلا في موضوع ما يكون فلا يحس ملاقة بملاقات الرواية امر بوجه  
 على عدم افعال السكر بملاقاته لا عصبه به نفسه بموقف يكون مفهومه موحدة كلية بدلت  
 برواية على افعال الماء لفضل ملاه به كما يدل على افعال بملاقات لا عن الحصة ولا كانت  
 برواية ساكنة عن حكم ملاقا المشحون فلا بد اني من اجاس دليل اخر وهذه تفرقة مهمة  
 ترتب على البحث عن كون مفهوم العصبية لكلية قصة كلية او حثيثة

حيث إن القول بأن المفهوم موجبة حرثية وأنه لا يثبت بالرواية الاتجس الماء القليل ملاقة بحس مادون جميع الحساسات (هذا) مع أننا لو قلنا بأن المفهوم فيما لو كان التالي سالبة كلية لا يكون الأموجبة حرثية لما ترتب عليه أثر في خصوص المثال لأنه إذا ثبت تحس الماء القليل يحس ما ثبت تحسه بكل محس من أنواع الحساسات ادلائل بالفصل بينها فلا ترتب ثمرة على البحث عن كون مفهوم الرواية موجبة كلية أم موجبة حرثية (وأما توهم) أن ما تدل عليه الرواية على القول بكون المفهوم موجبة حرثية إنما هو تحسه بملاقاة محس ما عاين الأمر أنه يتعدى من ذلك إلى بقية الحساسات بعدم انقوله بالفصل بكن عدم القول بالفصل مختص بالأعيان المجردة فلا يمكن إثبات تحس الماء القليل بملاقاته المحس الأعلى تقدير كون المفهوم موجبة كلية (فهو مدفوع) بأنه ليس المراد من الشيء المذكور في الرواية هو كل ما يصدق عليه أنه شيء. ذل معنى لا شترط عدم اعمان الماء عند ملاقاته الاحسام الطاهرة بكونه كراما لمراد به هو الشيء الذي يكون في نفسه موجبا لتحس ملاقيه وعليه فإن ثبت من الخارج تحسب التمسك بذلك يكفي في الحكم بافعال الماء القليل بملاقاة من دون احتياج في ذلك إلى التمسك بمفهوم الرواية وإن لم يثبت ذلك فلا تحس غير داخل في عموم المصنوع لشتت مفهومها نحاسه الماء القليل بملاقاته على تقدير كون المفهوم موجبة كلية .

الأمر الثالث إذا تعدد الشرط واتحد الجراء كما في قصتي إذا جرى الأذان فمصر وإذا خفيت الجدران فمصر فعليه احتمالات (الأول) أن يكون الشرط في الحقيقة هو الكلى الجامع بين الأمرين فكل واحد من الشرطين المذكورين في القصتين محقق له ومصادقه (الثاني) أن يكون الشرط في الحقيقة مركبا من الشرطين المذكورين في القصتين فكل واحد منهما جزء للشرط وعليه يترتب لزوم تقييد كل من الشرطين المذكورين في القصتين بانضمامه إلى الشرط الآخر فتكون القصيتان في حكم قضية شرطية واحدة مقدمها مركب من الأمرين بشرط وجوب القصر في المثال يكون مركبا من خفاء الأذان وخفاء الجدران معاً (الثالث) أن يكون كل منهما شرطاً مستقلاً وعليه يترتب لزوم تقييد إطلاق كل من الشرطين المذكورين في القصيتين بآيات العدل له فيكون وجود أحدهما كافياً في نبوت الجراء (الرابع) أن يرفع اليد عن ظهور كل من القصيتين في المفهوم ليرتفع التعارض بينهما

(الخامس) ان يقيد مفهوم كل منهما منطوق الآخر من دون ان يتصرف في شيء من المنطوقين (ولا يصح) انه في ما دانه يمكن هناك خامس عرفي بين الشرطين المذكورين في النصيتين كما هو الواقع في المثال المتقدم وما شاكلة يرجع الوجه الاول الى الوجه الثالث فيكون الشرط في الحقيقة احداً من المرئيين واما الوجه الرابع فهو ايضاً يرجع الى التصرف في منطوق كل من النصيتين فانبات العدله فيرجع الى الوجه الثالث واما الوجه الخامس فهو غير معقول اذ المفهوم ليس هو نفسه عدولاً للكلام مستقلاً ليتصرف فيه تخصيص او تقييد بل هو تابع للمنطوق فادانه يتصرف فيه امتنع التصرف في المفهوم وعليه فالامر يدور بين تقييد اطلاق الشرط المقابل للعطف بالواو لتكون النتيجة هو اشتراط الجراء بمجموع الشرطين المذكورين في النصيتين وتقييد اطلاقه المقابل للعطف بالواو لتكون النتيجة هو اشتراط الجراء باحد هما وحيداً ربما يقال ان كلامي النصيتين بما هما صريحة في ترتيب الثاني على المقدم المذكور فيها ونوفي بعض الموارد لا يبقى مجال لاحتمال كون كل من الشرطين جزءاً لما هو الشرط المعلق عليه الجراء في الحقيقة فيتعين وجه اجمعه بينهما في تصد اطلاق كل من الشرطين المقابل للعطف او ثبات العدل له فيكون كل من الشرطين مستغنياً في ترتيب الجراء عليه الا ان التحقيق ان دلالة كل من الشرطين على ترتيب الجراء على الشرط المذكور فيها باستقلاله من غير اهتمام بشيء آخر اليه انما هي بالاطلاق المقابل للعطف بالواو كما ان احصاء الشرط بما هو المذكور فيها مستمد من الاطلاق المقابل للعطف بالواو وبما انه لا بد من رفع اليد عن احد الاطلاقين ولا مرجح (١) لاحد هما على الآخر يسقط كلاهما من الحجية لكن ثبوت الجراء

(١) يظهر من لاند في محل كلام من رفع اليد عن خصوص لاصلاق المفرد بمصنف بكلمة او وادعاء لاصلاق لاسفل لعطف بالواو اعني حله والنسبة في ذلك ان بموجب اوقع انه رخصة بين انديس في انهاء ما هو ضروري كل من النصين في اسميه وضروري لافيه لاخرى في ثبوت الجراء عند تحقق الشرط المذكور فيها مع قطع بصريح دلالتها على مفهوم وعدم دلالتها عليه فهو كان انورد في الدليل في حصى لادان فمسترو بحسب تقصير الصلوة عند جلاء لحدس كان ضروري لفصله لا وى في اسميه وضروري لفصله فانه في ثبوت وجوب انقصير عند جلاء لحدس ان مسترو من لامحاله وعنه في لفصله في محل لكلامه انه هي بين —

كوجوب الضر في المثال بعلم تتبعه عند تحقق مجموع الشرطين على كل تقدير واما في فرض انفراد كل من الشرطين بالوجود فنسب الجراء فيه يكون مشكوكا فيه ولا اصل لفظي في المقام على الفرض لسقوط الاطلاق بالتعارض فتصل اسوة ابي الاصل العلى فيكون النتيجة موافقة لتقييد الاطلاق لمقابل بالمطابق بالواو واما ما ربما يقال من لزوم رفع اليد عن خصوص الاطلاق المعامل بالمطابق بالواو في الرتبة عن الاطلاق المقابل بالمطابق بالواو ضرورة ان استبعاد الشرط مساحر رتبة عن نعيه وبتخصيصه فيدفعه ان تقدم احد الاطالقيين على الاخر في الرتبة لا يوجب صرف التعيين ابي المساحر لاسب الموحد لرفع اليد عن الاطالقيين انما هو وجود العلم الاحكامي بعدم ازمه عند هذا

— مفهوم كل من التعيينين ومطابق لآخر ابدل على ثبوت آخره عند تحقق شرطه واما في رتبة كل من المفهومين بالاسماء الى مفهوم العينة الاخرى منه لعين ابي عدم لانه من رفع اليد عن عموم المفهوم في مورد لمعارضه وبما انه يستعمل لصرف في المفهوم نفسه لانه مدلول سمي ولازم على التصديق لانه من رفع اليد عن مفهوم المفهوم بمقدار يرتفع به المعارض ولا يكون ذلك لانفسه لمطابق ورفع اليد عن اطلاقه اعم من نفسه بخلافه واما رفع اليد عن الاطلاق لمقابل بمقدار او تكون مستبعدات شرعا في الجراء مدفوعا من ابي كوربي في المعارض فهو وان كان موجبا لرفع المعارض بين ابدلتي الاية لا موجب ضرورة انه لا يفسى لرفع اليد عن ظهور دليل مامع عدم كونه حارفي للمعارضه بصور آخر ولو رفع يدت ايضا المعارض بين ابدلتي حارفي وبتجديد ذلك ما دور الامر باكرام ابي له هرقى وجوب اكرامهم بغير دليل آخر بالاعتراكه وبعدمه عند وان قال يرفع المعارض بينهما لتحليل الامر في الدليل الاول على لاستخدام الاية لا موجب بنفسه اذا ما هو لا موجب للمعارض بينهما هو ظهور الدليل الاول في عموم فلا بد من رفع اليد عنه وبتخصيصه بالدليل الثاني وبما هو الامر في الوجوب على حاله مع ظهور ابي في العموم دون من ظهور الامر في الوجوب وهذا هو اسرر في جميع موارد المعارض بعض لظهور بتخصيصها الاخره انه لا بد في مقام العلاج بينهما من رفع اليد عن اصعب المعارضين بتخصيصه واما لظهور لآخر لاحسن عن المعارضين فلا موجب لرفع اليد عنه خلا لورس عنه رفاع المعارض بين دليلين ومصاد كونه يظهر انه لا يصل اسوة في معر الكلام ابي لاصور لانه يكون النتيجة سبحة تعيد الاطلاق المقابل لتقييد بالمطابق بالواو فتدبر جيداً



ومن الواضح ان سببة العلم الاحتمالي الى كليهما على حد سواء فلا موجب لرفع اليد عن احد هما بخصوصه دون الآخر .

الامر الرابع اذا تعدد الشرط واتحد الجزاء وثبت من الخارج او من نفس ظهور الدليلين كون كل شرط مستغلا في ترتيب الجزاء عليه فهل القاعدة تقتضي تداخل الشروط في تأثيرها اثر واحد اذ انما اذا تقاربت درجتها او تقدم بعضها على بعض او اياها تقتضي تعدد الاثر عند تعدد مؤثره وبمعنى ذلك تداخل الاسباب وعدمه وفي المقام راع احرازه وانما على تقدير تعدد الاثر كوجوب الفصل المترتب على الجناية ووجوب المترتب على الحبس فهل يجوز امتثالهما بفعل واحد او انه يجب ان يكون امتثال كل منهما بفعل معاير لما يتحقق به امتثال الآخر وبمعنى ذلك تداخل المسلمات وعدمه والكلام يقع في معنيين ( اما المقام الاول ) انسى به تداخل الاسباب وعدمه فتجيب الجواب فيه بتوقف على تقديره مقدمات . الاولى ان ظاهر كل من الشرطين هو ترتيب الجزاء على وجود الشرط المذكور فيها وحدونه عند حدوثه فالقول بالتداخل يستلزم رفع اليد عن هذا الظهور وحمل الكلام على خلاف ظاهره كما ان ظاهر الجزاء على ما قبل هو تعلق الحكم بصرف الوجود وكونه حكما واحداً لان صرف الوجود بمشعر ان يكون محكوماً بحكمين متضادين او متماثلين فالقول بعدم التداخل يستلزم رفع اليد عن هذا الظهور فمن نظر الى اظهر الاول ذهب الى عدم التداخل كما ان من نظر الى الظهور الثاني ذهب الى التداخل

الناية انه يختلف الحال في حريان الاصل العملي عند الشك في تداخل الاسباب والمسلمات فيه اذا شك في تداخل الاسباب كان مقتضى الاصل تداخلها وعدم ثبوت تكليف رائد على تكليف الواحد لمتيقن على كل تقدير فانه مشكوك فيه ومقتضى القاعدة فيه هو الرجوع الى الرأية عقلا وقللا واما اذا شك في تداخل المسلمات كان مقتضى الاصل عدم تداخلها لانه اذا ثبت تكليمان او تكاليف متعددة وشك في جواز امتثالها بفعل واحد فاعادة الاشتغال تقتضي عدم جواز الاكتفاء به في مقام امتثال كلا التكليمين او جميعها ( هذا كله ) في الاحكام التكليفية واما الاحكام الوضعية فليس لجريان الاصل في موارد ما صاطر كلى (١) فلا بد من ملاحظة كل مورد مخصوصه والرجوع فيه الى ما يقتضيه من (١) الصاهر من حريان الاصل عند الشك في تداخل الاسباب والمسلمات في موارد الاحكام الوضعية على حد جريان الاصل عند الشك في موارد الاحكام التكليفية ماد شك في وحدة -

## الاصول العمدة

الثالثة ربما يتوهم ان القول بتداخل الاسباب يتنى على كون الاسباب الشرعية معروفة كما ان القول بعدم التداخل يتنى على كونها مؤثرات في الاحكام المترتبة عليها وعللا لتحقيقها لكنه توهم فاسد ويبيانه يحتاج الى شرح المراد من لفظي العلة والمعرف فنقول ان لفظ العلة يطلق تارة ويراد به المالك الذي ادعى الى جعل الحكم على موضوعه او المقصى للحكم المجعول واخرى يراد به الموضوع المترتب عليه الحكم وهذه الشرائط المأخوذة في الفصل الشرطية لما تقدم سابقا من ان شرط الحكم يرجع الى موضوعه في الحقيقة كما ان لفظ المعرفة يطلق تارة ويراد به ما يكون كاشفا عن وجود شيء من جهة كونه معا ولا لذلك الشيء اولارما له عقلا واخرى يراد به ما يكون ملازما لشيء وجوده بحسب العادة مع امكان امكانهما عقلا (لا شك) في انه يستحيل صدق المعرفة بالمعنى الاول على مالك جعل الحكم وعلى مقصى الحكم المجعول وعلى موضوع الحكم نداهة لروم تقدم جميع ذلك على الحكم فيستحيل ان يكون هي معرفة له بذلك المعنى واما المعرفة بالمعنى الثاني فهو يستحيل ايضا صدقه على موضوع الحكم ومالك التشريع لاستحالة امكانهما عن الحكم والتشريع خارجا عنهم يصح صدقه هذا المعنى على مالك الحكم المجعول لانه يمكن انعكاس الحكم عنه احيانا كما في وجوب العدة على المطلقة فان مالك وجوبها اما هو حفظ الاسباب وعدم اختلاط المياه وهذا المالك وان لم يكن مفردا وسائرا في جميع الموارد الا ان تميز مورد لاختلاط عن غيره كونه عسرا في الغالب بل متعددا احيانا جعل الشارع وجوب العدة على نحو

الحكم وصفي وسدده عند تحقق سبب من اسبابه في الخارج والاصل صفي عدم حدوث غير الحكم لو حدث من حدوده كما انه دا عم تعدد الحكم وشك في رهاق كليهما مع انهم ارتفع جدب امضى الاصل عدم غير المسع ارتعاه فلا فرق بين لاحكام استكفية وابوصية الا في الاصل لحدوث في موارد لشك في نه حل الاسباب واستساست في موارد لاحكام التكفية سائر سح الاصل لحدوث في موارد الاحكام الوصية ومن ابواصح ان ذلك لا يوجد لمعرفة من موارد لشك في الاحكام التكفية ومورد لشك في لاحكام ابوصية عند شرت جميعها في تنجته حريان لاصل جهها كما عرفت

الاطلاق تحفظا على عرصة فوجوب العدة في موارد عدم الخلط واقعيان كان خاليا عن الملاك، لا ان تشريع الحكم على لاطلاق ناشئ عن هلاك يقتضيه اعنى به التحفظ على لعرض فتن من دلت ان كون الشرط الذي هو الموضوع في الحقيقة معروفا بالحكم المرتب عليه مما لا معنى له اصلا وعلى تقدير صحة كونه معروفا له ومجرد امكان تعدد التعرف بالكسروا اتحاد المعرف بالفتح لا يكفي في رفع اليد عن ظهور القضية الشرعية في ترتب الجراء على كل واحد من الشروط فالرأى في التداخل وعدمه ينشئ على ظهور القضية الشرعية بالفعل في تعدد الجراء بتعدد شرطه وعدمه سواء في ذلك القول بكون الاسباب الشرعية معروفة و لمول بكونها مؤثرات .

المرقة ان يتعلق بالحكم في الجراء المذكور في القضية الشرطية اما ان يكون قابلا للتعدد اولا وعلى انشائي فاما ان يكون قابلا للتقيد اولا واولا كالوضوء الواجب بالدول واليوم فانه يمكن بحال وصوريين على المكاف في الخارج عند تحقق البدن واليوم منه او فردين من الدول او فردين من اليوم مثلا ( وانشائي ) كالقتل لمشروع قصاصا عن اثنين فان قتل شخص واحد وابله يمكن تعدده في الخارج الا ان تشريعه مقيد بكل من السنين بحيث لو تعاوني احد المقتولين لا يسقط حق ولي المقتول الاخر وكالاختار الممسح عن امرين فانه اذا سقط احد السنين بقي الاخر على سببته ( وانثالث ) كوجوب القبل الناشئ من غير حق الناس كالارنداد وجوه فان حكم الله لا يمكن العمومه فيؤكد الحكم عند اجتماع السنين لامحالة ( لا شكل ) في دحول القسم الاول في محل النزاع في لمقام و اما القسم الثاني فهو ملحق بالقسم الاول و بناء على عدم التداخل ينقيد الجراء بكل من السنين فيؤثر احد هما عند ارتفاع الاخر واما القسم الثالث فهو خارج عن محل الكلام ولا محاس من الالزام بالتدخل فيه والوجه في ذلك طاهر ( اذا عرفت ذلك ) فاعلم ان الاقوال في المسئلة ثلاثة نالها لتعصيل بين تعدد الاسباب شخصيا مع اتحادها حسبا وتعدد ها شخصا وحسبا فلم يرم بالتدخل في الاول و بعده في الثاني ( و لحق ) هو لقول بعدم لتداخل مطلما و توضيح ذلك اما يتم بين امرين ( الاول ) ما تقدم سابقا من انه لا شكل في ان على قضية شرعية ترجع الى قصة حقيقية كما ان كل قضية حقيقية تدخل في قضية شرعية مقدمها و حدود الموضوع وتاليها ثبوت انه محمول له والمعنى المستفاد منها

في الحقيقة شيء واحد واما الاحتمال في كيفية التعبير عنه وعليه فكما ان الحكم في لقصة  
الحقيقية يجعل بانحلال موضوعه الى احكام متعددة اذ المفروض ان فرض وجود الموضوع  
فرض ثبوت الحكم له كذلك يجعل الحكم في العصة الشرطية بانحلال شرطه لان ادوات  
الشرط اسمية كانت ام حرفية اما وضعت لجعل مدخولها موصفا لفرض والتقدير واما ان  
النالي على هذا الفرض فلا يكون من انصبه الشرطية والحقيقية فرق من جهة الانحلال  
اصلا وعليه فيتعدد الحكم بتعدد الشرط وجودا كما يتعدد بتعدد موضوعه في الجراح  
واما بتعدد الحكم بتعدد شرطه حتميا فهو اما يستفاد من ظهور كل من القصبتين في ان كلا  
من الشرطين مستقل في ترتيب المعراء عليه صدقا فان ظاهر قضية اذا قلت فتوصا هو  
ان وجوب الموضوع مترتب على وجود ليول ولو قاربه او سقه اليوم مثلا وكذلك ظاهر  
قضية اذا قلت فتوصا هو ترتيب وجوب موضوع على اليوم ولو قاربه او سقه اليوم مثلا  
فاطلاق كل من القصبتين يستفاد منه استقلال كل من اليوم واليوم في ترتيب وجوب الموضوع  
عليه على جميع التقادير ولازم ذلك هو تعدد وجوب الموضوع عند حصول الشرطين في الجراح  
(الثاني) ان تعلق الطلب بشيء لا يقتضي الايجاد ذلك الشيء خارجا ونقص عدمه لمطلق  
واما ان نقص العدم المعلق يصدق على اول وجود من وجودات الطبيعة يكون الا بيان به محريا  
في مقام الامتناع عقلا (واما توهم) ان ذلك من جهة تعلق الطلب بصرف اوجود وصده  
على اول الوجودات (فهو فاسد) اذ لا موجب لاحد صرف الوجود في متعلق الطلب بعد عدم  
كونه مدلولاً عليه بالهيئة والاسالمادة ضروره ان المادة لم توصف الا بنقص الماهية  
المعرنة عن الوجود والعدم واما الهيئة فهي لا تدل الا على طلب ايجادها  
ونقص عدمها الصادق فمرا على اول الوجودات وليس هناك ما يدل على اعتماد  
صرف الوجود في متعلق الطلب غير صيغة الامر المعروف بعدم دلالتها على ذلك  
هيئة ومادة و عليه فالطلب لا يرد على صرف الوجود المعهود في المتعلق في مرتبة  
سابقة على عروس الطلب عليه بل الطلب هو نفسه يقتضي ايجاد متعلقه خابرا  
ونقص عدمه المطلق واذا فرض تعلق طلبين بماهية واحدة كان مقتضى كل منهما ايجاد  
تلك الماهية فيكون المطلوب في الحقيقة هو ايجادها ونقص عدمها مرتين  
كما هو الحال بعينه في تعلق ارادتين بتكوينيتين بماهية واحدة بتعدد الابدان نابع

تعدد الإرادة التشريعية كانت إم تكوينية و بالجملة أن كل امر في نفسه لا يدل الأعلى  
الطلب المقتضى لا يحد متعلقه و إما كون هذا الطلب واحداً أو متعدداً فليس في الأمر  
بشيئ منه دلالة عليه قطعاً نعم إذا لم يكن هناك ما يقتضى تعدد الطلب فقد فرض  
تعلق الأمر بالطبيعة كان الطلب واحداً قهراً إلا أنه من جهة عدم المقتضى تعدده  
لأن جهة دلالة المقعد عليه فإذا فرض ظهور القضية الشرطية في الأحوال و تعدد  
الطلب أو فرض تعدد القضية الشرطية في نفسها كان ظهور القضية في تعدد الحكم  
موجباً لارتفاع موضوع الحكم بوحدة الطلب أعني به عدم المقتضى للتعدد و إذا  
عليه و أنه تبرأ عن ذلك و سلمنا ظهور الجراء في وحدة الطلب لكان ذلك من  
جهة عدم ما يدل على التعدد فإذا دلت الجهة الشرطية بما في الأحوال أو  
من جهة تعدد ما في نفسها على تعدد الطلب كان هذا الظهور لكونه لغوياً معدوماً على  
ظهور الجراء في وحدة الطلب من جهة ظهور الفرق بين المقام الذي انتمى فيه بتعدد  
الطلب و مسألة تعلق الأمر بشئ واحد مرتين كما إذا قال امولى صم يوماً ثم قال صم  
يوماً ثانياً انتمى فيها بحمل الأمر الثاني على الأول كما تقدم و ذلك لأن ظهور الأمر  
الثاني في التأسيس تعدد الحكم ليس ظهوراً لعلية الكون قريبة على صرف ظهور وحدة  
المتعلق في وحدة الحكم بل هو من العدمورات السياقه فكما يمكن أن يكون هو قريبة  
إلى التأسيس و التعدد كذلك يمكن أن تكون وحدة المتعلق قريبة على الوحدة و  
التأكد فلا يبعد حينئذ للكلام ظهور في التأسيس و معه لامتناع من الرجوع إلى الولاية  
عن التأكيد الرائد عن امتناع فتكون النتيجة تبيحه التأكيد وهذا بخلاف المقام  
فإن ظهور جهة الشرطية في تعدد الحكم بما أنه ظهور لعلية يكون رافعا لظهور  
الجراء في وحدة الحكم فيكون مقتضى القاعدة حينئذ عدم التداخل (فإن قلت) إنما  
ذكرته من معاضة ظهور الأمر الثاني في التأسيس ظهور وحدة لمتعلق في التأكيد  
في ما إذا تعلق الأمر بشئ واحد مرتين يتوقف على تحقق الظهور الثاني في نفسه  
وقد مر آنفاً و حال وحدة الحكم إنما ثبت من جهة عدم المقتضى للتعدد لأنها نفسها مدلول  
عليها بالكلام و عليه فلا موجب لرفع اليد عن ظهور الأمر الثاني في التأسيس ولو  
كان ذلك ظهوراً سياقياً من دون معارض له فلا بد من حمل الأمر الثاني في المسئلة

المتقدمة بصا على التأسيس (قلت) قد ذكرنا في تلك المسئلة ان ظهور الكلام في التأسيس  
 اما هو فيما اذا لم يكن الكلام مسوقا بمثله ولا لم يستقد له ظهور في ذلك ليشتم  
 به تعدد الحكم واما ما ذكرناه من وقوع المعارضة بين الطهورين فهو اما كان مسياً  
 على تسليمها والا فلا لتحقيق هو ما عرفت من انه لا ظهور لوحدة المتعلق في وحدة الحكم  
 ولا الامر الثاني في التأسيس (فان قلت) ان ما ذكرته من صور تقصيد الشرطية  
 في تعدد الحكم اما يتم فيما اذا كان الحكم في الحراء مستقداً من الجملة الاشائية  
 لان لمعلق حينئذ يكون هي المادة المنتهية الفاعلة للتعدد فادراكات القضية الشرطية  
 ظاهرة في ذلك فلا بد من واحد ظهورها واما اذا كان الحكم المذكور مستقداً من الجملة  
 الخيرية مثل قولنا يجب فلا بد فيه من القول بالتداخل لان المتعلق على اشرط حينئذ  
 هو مفهوم الوحوب الذي هو مفهوم واحد و غير قابل للتعدد و من الواضح ان الاخذ  
 بظهور الكلام اما يكون في المورد القابل لعدون غيره (قلت) المفهوم بما انه مفهوم  
 لا معنى لكونه معانفاً على شيء و اما يصح تعليقه عليه بلحاظ كونه مرآة وقابلية الحقيقة  
 ويرحم التعليق بالاحرة الى تعليق حقيقة لوحوب لراجع الى تعليق المادة المنتهية (١)  
 فلا اشكال و بالجملة لا فرق في حقيقة لمعلق على الشرط بين الصيغة الاشائية و الاحارية  
 فاذا كان الحراء قابلاً للتعدد في احدهما كان قابلاً للتعدد في الآخر ايضا وهذا الذي  
 ذكرناه هو توصيف ما افاده العلامة (قدم) في الاستدال على اصابة عدم التداخل بانه اذا  
 اجتماع سببان لوحوب الوضوء مثلاً فاما ان يكون كل منهما مؤثراً في حكمه غير ما يؤثر  
 فيه الآخر او يؤثر كلاهما معاً في حكم واحد او لا يكون لشيء منهما تأثير في الحكم صلاً  
 او يكون التأثير لاحدهما دون الآخر وما عدا الوجه الاول فساد طاهر فينبغي الوجه  
 الاول فيكون عدم التداخل هو مقتضى القاعدة وهذا البرهان عمتن على ثلاث مقدمة  
 (الاولى) ان طاهر انقصية الشرطية هو استقلال كل شرط في ترتيب الحراء عليه (ثانية)  
 ان ما عدا الوجه الاول ينافي الاستقلال المربور (الثالثة) انه بعد ما تبين ان لكل واحد  
 من الشرطين اثرًا مستقلاً يكون تداخل الاثرين في واحد ليرحم الامر بالاحرة الى

(١) ما افاده شيخنا الاساد قدس سره في لفظه وان كان في عامه لوجوده والمادة الا انه لا  
 سوف على الالتزام برجوع لتعليق في القضية الشرطية في المادة المنتهية كما هو ظاهره  
 وقد تقدم في محله تحقيق البطلان في ذلك مرجع .

تداخل المسبين خلاف الأصل فيكون مقتضى القاعدة حبس عدم التداخل ووجوب  
 الاتيان بالحرارة مرتين فافرح من جميع ما ذكرناه ان ظهور القصة الشرطية بمعنى عدم  
 التداخل الا فى ما اذا كان متعلق الحرارة غير قابل للتعدد ولا لتقييد كما فى وجوب القيل للمير  
 حتى ناس وفيما اذا كان الشرط نفسه غير قابل للتعدد كما فى سبب الاقطار فى شهر رمضان  
 لوجوب الكفارة فان افراد المعطرات و ان كانت كثيرة الا ان غير الوجود الاول معها  
 لا يصح سكونه معصر (١) فلا محالة يكون الوجود الاول هو الموجب بكفارة دون غيره  
 وكما فى الحدث الموجب لوجوب الوضوء فان محققاته و ان كانت كثيرة الا انه لا معنى  
 لحدوث الحدث بعد تحققه ويكون اول الوجود منها هو الموجب للحدث دون غيره ففى  
 امثال ذلك (امتنع عن القول بالتداخل) (واى المقام الثانى) اعنى به تداخل المسبين فالقاعدة  
 فيه تقتضى عدم التداخل مالم يدل دليل على التداخل و ذلك لان لاصل عدم سقوط  
 الواجبات المتعددة بفعل واحد او كان ذلك بعد امتثال الجميع فى غير ما دل دليل على  
 سقوطه به كما هو الحال فى سقوط اعمال متعددة بفعل واحدة او بفعل واحد بوى به  
 سقوط جميع وكما فى ارتفاع افراد الحدث الاصغر بوضوء واحد بناء على تعدده ووجودا  
 عند تعدد اساسه فانه لا شكل فى ارتفاعه تمام افراده حيث يوضو واحد ولو لم يعص  
 به ارتفاع جميعها لمحققه فعلا به او بوى المتوضى ارتفاع بعض افراد الحدث و عدم  
 ارتفاع بعضها الاخر امكن لقول صحة الوضوء ولو بوى به عدم بالاضافة الى المعص لان  
 ارتفاع المعص يستلزم ارتفاع الجميع قهراً كما يمكن القول بطلانه (٢) وعدم ارتفاع الحدث  
 شىء من افراده لان بى ارتفاع المعص بى عدم ارتفاع المعص الاخر مع ثبوت الملازمة  
 بينهما بيان مسافى لا يمكن اجتماعهما فى زمان واحد فيرجع ذلك الى وقوع الوضوء  
 (١) هذا ما نشأه فيما راكنا وجوب الكفارة فترساعى تحقق عنوان المعص بى فعل و اما  
 اذا كان مترساعى و تكاد ان المعص كالجماع و الاكل و الشر و وجوب فخرى فيه لكلام  
 المتقدم عند البحث فى تداخل الاسباب او المسببات حرفاً بحرف  
 (٢) لظاهر ان الصحيح من بوجهى منها هو الوجه الاول لان بى ارتفاع بعض الاحداث  
 و بى عدم ارتفاع بعضها لاخر و ان كانتا مسافيتين الا ان مسافيت لا يصح صحة الوضوء  
 ادلا بغيرها لايه من الوضوء و قصد انقرب به و مائة رفع الحدث فبى غير معصية  
 فيها فلا تكون تامة التيتين المزبورين موجبا لصلاته



غير نية فيكون فاسداً وعلى كلا التقديرين لا يمكن التفكيك بين افراد الحدث الاصغر والقول بارتفاع بعضها دون بعض و بالحملة الاصل العملي يقتضي عدم سقوط الواجبات المعددة بفعل واحد ما لم يدل على سقوطها به دليل بالخصوص مع يستثنى من ذلك مورد واحد وهو ما اذا كانت السمة بين الواجبات عمومياً أو خصوصاً من وجه كما في قضية اكرم عالماً و اكرم هاشمياً فان اكرام العالم الهاشمي الذي هو مورد الاجتماع لهما يكون مسقطاً لكلا الخطأين لاسقاط متعلق كل منهما عليه ولا يعتبر عدمه في تحقق الامتنال الا لاثبات ما سطر عليه متعلق الامر في الخارج (وربما سوهم) في امثال المقام انه ليس من باب تبادل المسبب بل هو من قبيل تكدي الحكم في مورد الاجتماع فالفعل الواحد يكون امتثالاً للحكم الواحد (الا انه توهم) فاسد لاننا نؤكد في امثال المقام انما يتصور على تقدير متعلق كل من الحكمين نفس مورد الاجتماع كما هو الحال فيما اذا كان كل من العاميين من وجه شمولياً واما اذا كان كل منهما دليلاً كما في المثال المتقدم فلامعنى لتأكيد الطلب في مورد الاجتماع (١) لان متعلق الطلب في العموم استدلى انما هي نفس الطبيعة العامة عنها الخصوصيات فالفرد المأمى به ليس بخصوصه متعلقاً للامر ليتأكد عليه عند تعلق الامر به واما بايجور الانسان في مقام امتثال الامر بالطبيعة لانه مقتضى الترخيص في التطبيق المستفاد من الاطلاق على ما تقدم سابقاً

### (فصل في مفهوم الوصف)

وقيل الخوص في تحقيق الحال فيه يسمى تقديم مقدمتين (اولى) ان محل الكلام في المقام هو الوصف المعتمد على موصوفه و اما غير المعتمد عليه فلا اشكال في عدم دلالة على المفهوم فهو حيثند خارج عن محل النزاع اذا كان الوصف على اطلاقه ولو كان غير معتمد على الموصوف محل النزاع لدخلت الجواند في محل النزاع ايضاً بداهة انه لا فرق بين العائد و غير المعتمد من الوصف الا في ان المدعى في الجانده جعلى وفي غير المعتمد غير جعلى وهذا لا يكون فارقاً بينهما في الدلالة على المفهوم و عدمها

(١) هذا مصفاً الى ان الالتزام بما كذا الحكم في مورد الاجماع يستلزم لاسراء يكون الحكم ليحتمل في مورد العام من وجه تامة احكام يكون واحدها ما كذا و لاثبات مباحث متأكد مع انه واضح البطلان

فلو كان غير المعتمد دالاً على المفهوم لدل الجاهل عليه ايضاً بل يمكن ان يقال ان كون  
المبدأ الجوهرى ماسداً للحكم بحيث يرتفع الحكم عند عدمه او اولى من كون المبدأ العرضى  
مساطاً له وهو اولى بالدلالة على المفهوم من الوصف غير المعتمد ومن ذلك يظهر ان التفصيل  
بين الموصف المعتمد وغيره بالدلالة على المفهوم و عدمها ليس فسي الحقيقة  
تفصيلاً في محل الكلام وانما هو قول بالدلالة على المفهوم في محل البحث (اشي)  
ان الوصف ما ان يكون ماسداً للموصوفه او احسن منه مطلقاً او اعم منه كذلك و اعم  
منه من وجه لا اشكال في دخول اعمه ثانياً في مجرد الكلام و اما الاول والثالث فاما  
ان الوصف هو ما لا يوجب تصديفاً في ماحية الموصوف لا يكون له دلالة على المفهوم اصلاً  
اما اعمه الاخر كما في نفسه في المسمى الساتمة ركاه فهو اما دخل في محل سراج  
فيدل على انتهاء الحكم عن الموضوع عند بقاء وصفه به على ثبوت المفهوم فيسمى  
و حوب اركاه في اثنان عن اعم الموصوفة و لكنه لا نسب بذلك انتهاء الحكم بانتهاء  
الوصف ولو في غير حسن موصوفه كما سب ذلك الى بعض اشاعية قدس و حوب اركاه  
عن الاثر الموقوف استناداً الى دلالة وصف اعمه في الساتمة على انتهاء حكمه اعمى به  
و حوب اركاه عن فاقدا الوصف ولو كان من حسن آخر و ذلك بضرورة ان تعبير شئى  
بوصف في مقام الحكم عليه اعمى عن دلالة على اعم الحكم المجهول به عن غير ذلك  
الشئى ماحية ما عرفت ذلك فاعلم ان حتى هو عدم دلالة الوصف على المفهوم و توضيح  
ذلك انما سمى بان امرين (اول) انما قد ذكرنا في بحث الواجب المشروط ان قيداً اما  
ان يعتبر قيد للمفهوم الا فرادى قبل وقوع النسبة عليه فيكون اعمد منه هو قيد طرفاً  
للمسألة سواء كان ذلك المفهوم الا فرادى منعقاً بالتكليف ام كان موضوعاً له و ما ان يفسر  
قيداً للحملة لتركيبية على اعمو المعقول بان يكون لقد قيداً للمادة المسماة (١) فيكون  
التقييد رداعلى المادة في عرض ورود النسبة عليها في مرتبتها وقد ذكرنا هناك ان ادوات

(١) من هذه شيئاً الا ان يفسر سره في المقام من معرفة ان يعود ارجحة الى الحكم  
و يعود ارجحة الى موضوعه و منعه و بان ذلك دلالة على المفهوم به و رجوع  
لقيد اعمى من الحكم و ان كان من عديه لال ارجحة قدس سره قيداً للحكم اعمى قيد  
لمادة المسماة غير صحيح و قد مر و صبح ذلك في بحث الواجب المشروط مفصلاً

الشرط انما وضعت لتقييد حمله جملة ولا يصح استعمالها في تقييد المفاهيم الافرادية اصلا (الثاني) ان ملاك الدلالة على المفهوم كما مرّت لأشارة اليه في الفصل السابق هو ان يكون القيد راجعا الى العادة المسماة ليرتب عليه ارتفاع الحكم عند ارتفاع قيده و الوجه في ذلك هو ان التقييد اذا رجع الى نفس الحكم على النحو المعقول كان لازما ذلك هو ارتفاعه بارتفاعه او لو كان الحكم مضافا عدم القيد انما كان الحكم مفيدا به بالضرورة ففرض تقييد الحكم شيئا يستلزم فرض ارتفاعه بارتفاعه واما اذا كان القيد راجعا الى المفهوم الاخر ادى فعلة يرتب على القيد هو ثبوت الحكم على القيد ومن الضروري ان ثبوت شيئا يشيئ لا يستلزم به على غيره والا لكان في نفسه مشتملة على ثبوت حكمه على شيئا دالا على المفهوم وذلك واصح المطالب وعلى ما ذكرناه فدلالة الوصف على المفهوم تنوقف على كونه قد اوصف الحكم بالوصفه ولا المعانيه وما ان اظهر في الوصف ان يكون قبولا للمفاهيم الافرادية يكون لاصل فيها عدم دلالة على المفهوم كما هو الحال في اللفظ عينا عاية الامر ان الموضوع او المتعلق في اللفظ امر واحد يمكن التعبير عنه بألف واحد بخلافهما في المقام فانه لا يمكن التعبير عنهما غالبا الا بلفظين وهذا لا يكون فارقا بين الموردین هذا اشتراكهما في ملاك عدم الدلالة على المفهوم اعني به كون الحكم غير مفيد شيئا فكما ان قولنا كرم رجلا لا دلالة به على عدم وجوب اكرام المرأة او اوصى كذلك قولنا اكرم الاسنان اياها لا دلالة به على نهي الوجوب عن غير الرجل من افراد الاسنان واما ما اشتهر من ان تعلق الحكم على الوصف مشعر بالعلية فهو على تقدير تسليمه لا يثبت دلالة الوصف على المفهوم لان الاشعار مائة بيد الى مرتبة الظهور لا يكون حجة نعم اذا قامت طريقة خارجة على كون مضافا او وصف عا لمحكم (١) او على ان القيد المدكور في الكلام مضافا قيدا لنفس الحكم لا المتعلقه او موضوعه ذلك القصبة حينئذ على انتهاء الحكم عند انتهاء الوصف المربور لكن هذا احسن عما نحن فيه

(١) لا يصح ان يوصف بمقتضى الحكم وموضوعه بعد ماضي بكلام مع اختاره فدا لنفس الحكم في مقام البدل و مقام ثبوت خارج عن قانون الضرورة عرفا فلا معنى لتمام امر به عنه من الخارج واما كون لفظه سنة سنون الحكم على المقدم فهو ان كان مراد منك في نفسه وقالا بتمام امر به عنه من الخارج لان مجرد ذلك لا يكفي في دلالة انفسه على المفهوم تمام الامر به عنه كونه بطله عنه محصورة كما هو ظاهر

لأن الرأى اعم وهو في ظهور نفس الوصف في المفهوم وعدمه وقد عرفت انه لا دلالة له عليه

### (فصل في مفهوم النفاية)

وقد وقع الكلام في هذا المقام من جهتين (الاولى) من جهة المطلق (والثانية) من جهة المفهوم اما الجهة الاولى فقد اختلفوا فيها من حيث دخول الغاية في حكم المعنى وعدمه على اقول : انها انما تفصيل من كون الغاية من حسن المعنى وعدمه و راعيا التفصيل بين كون غاية مدحولة لظلمة الى ومدحولة لكلمة حتى وهذا التفصيل وان كان حسا في العمل لا لركامه حتى (١) يستعمل عاذا في ادخال الفرد المعنى في موضوع الحكم فتكون الغاية حينئذ داخلة في المعنى لا مدحولة لكن ذلك ليس نحو الكلية والعموم فلا بد من ملاحظة كل مورد بخصوصه والحكم فيه بدخول الغاية في حكم المعنى او عدمه و اما لجهة الثانية فمرسوخ الحال فيها (٢) بان يقال انه اذا ثبت ان

(١) لا يخفى ان كلمة حتى اتي استعمالا لادراج الفرد المعنى كما في قولنا مات ابنس حتى الانبياء لا بد من معنى كون مدحوها عامة بل هي من رتبة لمصنف وبتدليل شيعي لا سني قدس سره على دخول اعمه في المعنى فمدحها كالب الغاية مدحولة للحكمة حتى باستعمال هذه بكلمة عاذا لادراج الفرد المعنى اتي شأنه لخصه بين موارد استعمالها عاصدة و مورد استعمالها لافادة كون مدحولها عامة بامثلها فالاصل

(٢) استقصى في هذا المقام ان كان من الادوات الموسوعة للدلالة على كون مدحولها عامة لا بد من ان نعني سمي في الكلام لتكون مادتها غاية وعداها وعبه فان كان المقصد مدحا لموضوع ومعددا له كما في قوله تعالى واعلموا بحكمكم وانبيكم الى اخره وكان قدما لمعنى الحكم وموحا لسمعه فدلالة الكلام على المفهوم سمي على دلالة اسم المدح الوصف على اسمهم وعدمه لان المقصد بالغاية حينئذ من حتى صيرت المقصد بوصف اد لمدح الوصف في ذلك لمحت لمدح الوصف لمصطلح عبه في عينا محو لمدحانه مطلق ما يكون فيه الموضوع الحكم والمعلقة في الكلام و كان المقصد من الجار والمجرور وبتحواه واما ان كان المقصد في الكلام قد افسس الحكم وغايته اسبره رات دلالة الكلام على اسم الحكم عند تحقق غايته بل لا بد ان يقال ان دلالة تقييد الحكم بغاية ما عني بمفهوم اقوى من دلالة تطبيق الحكم على شرط عني المفهوم هذا بحسب معناه اثبت واما بحسب مقام لاثبات فان

ملاك الدلالة على المعلوم هو كون القيد راجعاً الى الجملة التركيبية كما ان ملازمه عدم الدلالة على المعلوم هو رجوع القيد الى المعلوم الافرادى ولذلك سببا على ظهور الجملة الشرطية في المعلوم دون الوصفية فالادوات الموضوعية للدلالة على كون مدحولها عبارة عما اياها موضوع لخصوص نفس المفاهيم الافرادية كالوصف والخصوص فيجد العمل التركيبية كادوات الشرط تكون بحسب الوصف امراً متوسطاً بين الوصف وادوات الشرط في الدلالة على المعلوم و عدمها فهي بحسب الوصف لا تكون ظاهرة في المعلوم في جميع الموارد ولا عبر ظاهرة فيه في جميعها لكنها بحسب التراكمات الكلامية لا بد ان تتعلق بشيء و المتعلق لها هو العمل المذكور في الكلام لامحالة فكون حينئذ ظاهرة في كونها من قيود الجملة لاسيما قيود المعلوم الافرادى فلحاق بادوات الشرط من هذه الجهة فتكون ظاهرة في المعلوم نعم فيما اذا قامت قرينة على دخول الغاية في حكم المعنى كما في مثل سر من المصرد الى الكوفة كان ظهور القيد في نفسه في رجوعه الى الجملة معارفاً بظهور كونه قيداً للمعنى الافرادى من جهة مناسبه ذلك لدخول الغاية في حكم المعنى فيكون الظهوران مصادمين فان كان احدهما اظهر من الآخر قدم ذلك والاولى يشهد للكلام بظهور اصلا

— كان لحكم المذكور في القضية مسنداً من الجهة كان الكلام في نفسه ظاهر في رجوع القيد الى مسند الحكم او لظاهره هو رجوع القيد الى الكلام الى المعنى لعدى رجوعه الى اسوء نوع خلاف الظاهر كما ان رجوعه الى معاد لهي و كان مرأى ممكناً في نفسه الا انه على خلاف المتعارفين امرى ما لم يبق قرينة عليه وعنه مما عاده سبحانه الاسناد قدس سره من ظهور الكلام في رجوع القيد الى معاد الجملة اسناداً و رجوعه الى نفس الحكم المصرد في كلامه بتعيين المادة المنسبة بس على ما سمى واما اذا كان الحكم المذكور في القضية مستقداً من مادة الكلام فان لم يرد كمر متعلق الحكم في الكلام كما في دو سابعه اسخر لى ان يصطرا به لمكلف فلا يسمى لشك في ظهور الكلام في رجوع القيد الى نفس الحكم و ما اذا كان لمتعلق المذكور انه كما في قولنا يجب الصيام الى الفل فلا يكون لكلام ظهور في رجوع القيد الى الحكم او الى منسبه فلا يكون له دلالة على المعلوم لو لم يتم قرينه في الكلام او من الخارج عليها

## (فصل في مفهوم (الحصر))

لا يخفى ان ما كان من دوات الحصر دلا على ثبوت شيء بشيء وبعبارة اخرى نفس اللفظ كما هو الحال في كلمة اما وهو خارج عن محل الكلام ودخل في الدلالات المطوية واما كلمة لا فهي قد تستعمل وصفية وقد تستعمل استثنائية اما اذا استعملت وصفية فهي لا تعد الا بقيد المعلوم لا فرادى نظير بقية الاوصاف المذكورة في الكلام وقد مر ان تقييد المعلوم لا فرادى لا يدل على المعلوم واما اذا استعملت استثنائية فهي لا تحتاج تدل على المعلوم وعلى معنى الحكم السابق انما هو المستثنى منه عن المستثنى لان الاستثناء لا يكون الا عن الجملة فتعبد ثبوت تقييد الحكم المذكور في القضية للمستثنى وقد عرفت ان مناط الدلالة على المعلوم وعدمها هو رجوع التقييد الى المعلوم التركيبي وعدمه (اذا عرفت ذلك) فلا بأس بذكر جملة من المردود المتعلقة بالمقام المذكور في كتاب الشرائع و التواعد (مما) ما لو كان المقرر على لزيد عشرة الدراهم فانه يشترط في دمه التسعة لان كلمة الا في هذا الكلام لا تكون الا استثنائية ادلوكات وصفيه لوحظ ان سبع ما بعدها ما قبلها في اعرابه وما ن ما بعدها في المال منصوب مع كون ما قبلها مرفوعا لا تكون هي وصفية والحصر الامر في كونها استثنائية (ومما) ما لو قل على زيد عشرة الدراهم فانه يشترط في دمه تمام العشرة (١) لم يحسن كلمة لا حيث في الوصفية ولا يصح كونها استثنائية والا لزم ان يكون ما بعدها منصوبا على الاستثناء لان الكلام موجب تمام العشرة المتصعة فانها غير درهم واحد شتر في دمه المقرر (ومما) ما لو قل ليس على زيد عشرة الدراهم فانه يشترط في دمه درهم واحد لان كلمة الا في الكلام وان كانت قاله لان تكون استثنائية ولان تكون وصفية بحسب القواعد بعبارة الا ان الاصل في كلمة الا ان تكون استثنائية فانما يمكن هناك قرينة خارجية على كونها وصفية وما انه ليست في المثال قرينة على كونها وصفية بلزم حملها على الاستثنائية فثبت في دمه

(١) هذا اما سم في الكلام من الدرهم هو عند العرب العشرة الفصحى واما في غير ذلك فلا بد من حمل كلمة الا على كونها استثنائية لا توصفية الاصل الاولي كما عرفت في المتن فحملها على الوصفية يحتاج الى قيام قرينة عليه

درهم واحد (و معها) ما هو قس ليس لزيد على عشرة الا درهم فقد افى في اشرائه  
و القواعد بعدم الزامه شيئا وربما بسبب ذلك في المشهور ولكن انما هو علم  
بدرهم واحد لان المشتى في الكلام لمعنى وان كان الارواح كونه مرفوعا لا به  
يصح فيه انصب وهذا بخلاف حد ثلثة الا على توصية فانه غير صحيح لما عرفت  
من لزوم كون ما بعدها تاما لما قبلها في الاعراب و عليه فثبت الدرهم الواحد في  
دمته في العدل و اما بسبب عدم ازمه شيئا الى المشهور فصحها غير محتمل كما اعترف  
بذلك في الجواهر و اما فتوى صاحب الشرائع التي وافقه عليها في القواعد بعدم ازمه  
شيئا فقد وجبها في المسالك بما حاصله من الاستثناءات كالاستثناء بعد الحكم المذكور  
في الكلام ثبت الدرهم الواحد في دمة المهر لا محالة و اما اذا كان استثناء من نفس  
الموضوع قبل الحكم عليه شيئا لم يكن في الكلام دلالة الا على مائة العشرة المعرج  
عنها الواحد فكانه قال ليس لزيد على سبعة وما به لا يربطه على كون الاستثناء استثناء بعد  
الحكم لا يكون الكلام المعروف اقرارا شيئا و انت حير نفسك بهذا التوجيه لان  
الاستثناء قبل الحكم اعنى به الاستثناء عن المعنى الافرادى غير مقول اذ كل ما يكون  
قيدا للمعنى الافرادى فهو بالاحرى يكون وصفا له وقد عرفت عدم صلوح الكلام لكون  
القيد المذكور فيه وصفا فلا بد من حمل ثلثة الا فيه على كونها استثنائية باعتبار الحكم  
الثابت فيه للمشتى منه فيكون ذلك اقرارا بثبوت درهم واحد في دمه (ثم انه) ربما  
يستدل على دلالة الاستثناء على المعهوم بمطابق حكمته على قول الامام من اطهر الاعتراف  
بكلمة الوحيد ولا يعنى ان الاتفاق على ذلك و ان كان صحيحا الا انه وقع لأشكال  
في ان قبول اسلامه هل هو من جهة التعميم او من جهة دلالة نفس الكلام على  
ذلك فقد يقال بالاول نظرا الى قصور دلالة الكلام في نفسه على الوحيد و ذلك لان  
خبر كلمة لا اله الا الله محذوف في الكلام فلا بد من تقديره فاما ان يقدر الخبر بلفظ موجود  
او ممكن وعلى الاول فلا يدل الكلام على نفي الامكان عن غيره تعالى و على الثاني فلا  
يدل على ثبوت الوجود له تعالى والحوادث عن ذلك هو ان مفهوم واحد الوجود لذاته  
اذا اضيف الى الخارج فان امكرك اطابقه على موجود خالصى و حب اطابقه عليه كما  
في الباري تعالى و ان اعتزم ذلك كان مصداقه منسحق الوجود كشرىك الباري فامر اطابق



هذا المفهوم على ما في الخارج مرددين الوجود والامتناع وامكان الواجب بالامكان العام يستلزم وجوده كما ان عدم وجوده يستلزم امتناعه وعنده فلو كان الخبر المعدر هو وجوده كان نفي الوجود عن الاله الاخرى بالمطابقة ونفي الامكان عنها باللامرمة ولو كان المقدر هو ممكن كان اثبات الامكان له تعالى والمفهوم واثبات الوجود له باللامرمة وعلى كل تقدير يسفاد من كلمة التوحيد احضار واجب الوجود لبداهة فيه تعالى ونفي الامكان عن غيره هذا ويمكن ان يقال ان كلمة لا الواقع في كلمة التوحيد مستنبطة عن الخبر كما هو الحال في كلمة لولا الامتناع وفي كلمة ليس المامة وامامنا كره المجريون من كون الخبر محدوداً في هذه الموارد فلا يبعد ان يكون مرادهم به عدم الحاجة الى الخبر فيها لانه محدود وخفيفه فكلمة لا تدر على عدم تقرر مدحولها في ادعاء المناسب له في الرواية المعروفة (لولا على لهلك عمر) يكون المراد تروث الهلاك على عدم تقرر على عليه السلام في الخارج لان هذا هو ادعاء المناسب لعمده عليه السلام واما في كلمة التوحيد فالمراد من لتقرر المعنى هو التقرر مطلقاً ولو في مرحلة الامكان فتدل الكلمة المباركة على في الوجود والامكان عن غير الله واثبات كليهما له تبارك وتعالى.

### (المقصد الرابع في التعميم والاختصاص)

وقبل الشروع في محصل البحث يسعى تقديم امور (الاول) ان الفرق بين العام والمطلق الشمولي هو ان العام ما كان عمومته مستقداً من دليل لخصي كعمده كل وامثالها وهذا بخلاف المطلق الشمولي فان عمومته اما يسفاد من مقدمات الحكمة ومن تعاقب الحكم بالجنس ولهذا يكون العام عند المعارض مقدماً على المطلق الشمولي لصلاحه لان يكون بياً له فقديم عليه ولا ينافي ذلك ما مسجبي، انشاء الله تعالى من الاحتياج (١) الى حرث مقدمات

(١) قد شرنا في بعض المسحات السابقة الى دلالة داة العموم عليه لا يتوقف على جواز مقدمات الحكمة في مدحولها وانما هي مسند الى اوضح دعوى في توضيح ذلك ان الامتياز الموضوع لا فائدة العموم اما من نفسها غير لخاصة مدحولها على نحو الاشارة لعمى اعني به لحاظ الصفة فنية في جميع ما يمكن ان يصح عنه فالمسند من عند كل رجل ما هو لحاظ طبيعه ارجل على نحو سري الى انهم وانجدهن ونحوه ونحوه وغير ذلك مما

الحكمة في مدخول ادات العموم أيضاً على ما اشرنا اليه في بعض المباحث السابقة ويأتي تفصيله في محث التعارض انشاء الله تعالى فطهران التراجع في دلالة جملة من الموارد على العموم اما هو نزاع في دلالة اللفظ عليه والاستعادة العموم في جملة منها ولو بمقتضيات الحكمة مما لا ينبغي انكارها .

الثاني ان القضية وان انقسمت الى اقسام كثيرة الا ان المهم لنا في المقام هو التعرض لبعض اقسامها (فمنها) القضية الطبيعية وهي ما حكمه في اعلى نفس الطبيعة المأخوذة بشرط لابالإضافة الى صدقها الخارجى كقضية الانسان نوع والمحمول في مثل هذه القضية لا يكون الامن المعقولات الثانوية كما ان موضوعها يستجبل فرض العموم فيه و لذلك لا تستعمل هذه القضية في الاقضية اصلاً (ومنها) القضية الحقيقية وهي ما حكمه فيها على الطبيعة السارية الى ما في الخارج كقضية الانسان ضاحك والحمر حرام فتعني فرض شيى صدق عليه انه انسان او حمر فهو محكوم عليه بانه ضاحك او حرام والافراد في مثل هذه القضية

— يمكن ان يصدق عليه ومن لوضعها مع ذلك لا يفي معان نوههم العدة  
اي جزء مقدمات لحكمة في استعادة العموم على ان مقدمات لحكمة بوكالة جارية في مدخول الاداة لكفى حرمانها في دلالة الكلام على العموم فيكون الابطال سادة للعموم من لغو الوضوح (و ن شئ من) ن استعادة العموم ولعامة الطبيعة على نحو الاشرط القسمي بما يستند في موارد جريين مقدمات لحكمة الى عدم ذكر قيد خاص في الكلام بما سرف في محث انشاء الله تعالى من ان عدم بيان دخل قيد ما في عرس لموسى مع كونه في مقام لبيان يكشف عن عدم دخله في عرصة في الواقع واما استعادة العموم في موارد الانسان فاداء العموم فهي بما يستند الى بيان عدم دخل قيد ما في عرس المولى فكم فرق بين العموم استناد من عدم بيان دخل قيد ما والعموم الاستناد من بيان عدم دخل ذلك القيد واما ما يقاب من ن مكان هيبه مدخول الاداة كما في قولنا كل رجل عالم اشارة على وجود واحدة اي جزء مقدمات الحكمة في مدخول الاداء هو بوضع بان اد العموم اما بدل بالوضع على سعة مدخولها و يحاطه على نحو الاشرط لقسمي من دون فرق بين ان يكون مدخولها في نفسه من الاحساس و ن يكون من الانواع او الاصناف فالسمة اما تلاحظ بالاضافة الى المدخول كيف ما كان ولو لا ما ذكرناه لم يمكن لتصرح بالعموم في مورد ما اصلاحه

و صح المصالح

لا تكون محكومة بالحكم ابتداء، وإنما يشملها الحكم باعتبار صدق الطبيعة المأخوذة في الموضوع عليها (ومنها) القضية الخارجية وهي ما حكم فيها على نفس الأفراد الخارجية ابتداء من دون توسط عنوان في ذلك بل ربما لا يكون بينها جامع مطلق عليها، كما إذا قال المولى الكريم هؤلاء، فإشارته بذلك إلى عالم وهاشمي وعادى وعلى تقدير وجود عنوان جامع بينهما فهو من باب الاتفاق لمن جهة دخله في الحكم كما في قصة قدم في العسكر والعموم كما يتصور في موضوع القضية الحقيقية يتصور في موضوع القضية الخارجية إلا أن بينهما فرقا وهوان الموضوع في القضية الحقيقية إنما هي نفس الطبيعة المملوطة فانية في أفرادها المقدرة والمحفقة وهذا بخلاف القضية الخارجية فإن موضوع الحكم فيها حقيقة نفس الأفراد والعنوان الجامع المأخوذ في الموضوع على تقدير وجوده إنما أخذ في الموضوع للإشارة به إلى نفس الأفراد ولأجل ذلك لا يكون التخصيص في القضايا الخارجية إلا أفراديا لأن مصب العموم فيها إنما هو نفس الأفراد دون المساوين بخلاف القضايا الحقيقية فإن التخصيص فيها عالياً يكون عنوانياً وهو جبال التقييد مصب العموم بقيد وجودي أو عدمي بل لم يحد في القضايا الحقيقية الواردة في الشريعة ما يكون التخصيص فيه أفرادياً إلا في مورد واحد وهو رقم العدد عن قرعة أمير المؤمنين عليه السلام بالدواخل والقضية مشهورة ومما ذكرنا طهران تشكيل النفس المطلق لا يكون إلا في القضايا الحقيقية دون القضايا الخارجية لأن العنوت المأخوذ في موضوع القضية الخارجية لا يدخله في ثبوت الحكم لأفراده ليمكن جعله وسطاً نشوب الأكبر بلا صغر مع يمكن تشكيل لقياس منها في عالم الأناث فقط كمن علم بأن كل من في العسكر قدس ولكنه لم يعلم بوجوده يريد فيهم فإذا علم بوجوده يريد فيهم علم بكونه معولاً لما محاله ومن ذلك يظهر أن الاشكال على إنتاج الشكل الأول باستلزامه لدوراً ما مثلاً من خلط القضايا الخارجية بالقضايا الحقيقية وذلك لأن توقف العلم بالشيعة على العلم بكنية الكبرى وإن كان مسلماً في القضايا الحقيقية إلا أن العلم بكنية الكبرى لا يتوقف على العلم بالشيعة أصلاً بل هو تابع لدليله شرعياً كإمام عقلياً وأما في القضايا الخارجية فالأمر بالعكس فإن العلم بكنية الكبرى يتوقف على العلم بثبوت الحكم لكل فرد بخصوصه من أفراد موضوعها وبما أن موضوع النتيجة فرد من أفراد موضوعها يتوقف العلم بالعلم بالكبرى على العلم بالشيعة لكن العلم بالشيعة لا يتوقف

على العلم بكتابة الكثرى بل انما يحصل ذلك من الدليل الممتص له بخصوصه فاشكال الدور انما شأ من صم مقدمة خاصة بالتصايا الخارجية الى مقدمة اخرى خاصة بالتصايا الجمعية و بعد وضوح الفرق بينهما في الاحكام لا يبقى مجال له اصلا وقد تقدم بعض الكلام في الفرق بين القضية الحقيقية والحارحة في بحث الواجب المشروط فراجع الامراتات ان العموم ينقسم الى مجموعي واستغراقي ودلي باعتبار الحكم المحمول في موردته اما ان يكون متعلقا بكل واحد واحد من الافراد او مجموعها او بواحد منها على الدل والاول هو العموم الاستغراقي والثاني هو المجموعي والثالث هو الدلي ولا يحمي ان في عدانقسم الثالث من اقسام العموم مسامحة واصحة (١) بدهاية ان الدلية تنافي العموم فان متعلق الحكم في العموم الدلي ليس الافرادا واحداً اعني به انفراد المتشرد هو ليس عام نعم الدلية عامة فالعموم انما هو في نفس الدلية لافي الحكم المتعلق بالفرق على الدل ويؤيد ما ذكرناه ان هذا القسم من العموم يستفاد عالياً من اطلاق المتعلق فيكون بذلك مندرجاً في المطلق دون العام (ثم انه) اذا علم من معارج ان المراد من العموم المدلول عليه في الكلام هو الاستغراقي او المجموعي فلا اشكال و اما اذا شك في ذلك فالاصل يقتضي كونه استغريقياً لان العموم المجموعي يحتاج الى اعتبار الامور الكثيرة امرا واحداً ليحكم عليها بحكم واحد وهذه غاية رايدة تحتاج افرادها الى مؤنة اخرى (ون قلت) اذا شك في كون العموم مجموعياً واستغريقياً فهو

(١) لا يخفى ان المراد من العموم الدلي هو ما يكون مرجحاً تطبيقاً للمورد به على مراده فيه مدلولاً لغوياً ومسيئاً الى الوصف كما في مدلوله عند معيشتهم و بهد الفرق انما استدلى عن المطلق الدلي من سعادة الرجس من اعطى الدلي مسيئاً الى جرد معدن الحكم لا الى الوصف و بذلك ايضا عرفت ان العام الاستغراقي عن الاطلاق الشمولي كما عرفت و من ذلك يظهر انه لا وجه لاعتاده شيخنا الاساذ قدس سره في اقسام من نعتة استعادة لعموم لدلي من الاطلاق ومفدمات الحكمه بوجد كون هذا القسم مندرجاً في المطلق دون العام وجه انما هو ان ما يكون مندرجاً في العام انما هو ما كان العموم استدلي فيه مستفاد من دلالة الوصفة والافعال العموم الشمولي انما يكون مستفاداً من الاطلاق ومفدمات الحكمه كد في قوله تعالى احل الله البيع وقول سبحانه عليه وتله خلق الله اسماء طهيراً و ههنا من الموارد لكثرة في الاستعمال الشرعية والعرفية

الكلام يقتضى جملة على المجموعى دون الاستغراقى سواء فى ذلك كون العموم مسفداً من مثل كلمة كل وكونه مسفداً من هيئة الجمع المحلى باللام او من وقوع السكره وبعوها فى سياق النهى او المعنى اما اذا كان مستفداً من مثل كلمة كل فلا يخطئ رجل فى قولنا اكرم كل رجل مثلاً هو احدى وقع فى القصة المفقولة موضوعاً للحكم ولاشبهة فى انه لا يصدق مفاده الاعلى بمجموع الافراد دون كل واحد واحد منها فيكون موضوع الحكم فى القصة المعقولة هو المجموع ايضاً لان الظاهر ان يكون مقام الانيات تابعاً للمعام الثبوت ما لم تقم قرينة خارجية على خلافه هذا مضافاً الى ان العموم اما يستفاد من لفظ كل فهو المعنى الاسمى وما انه ملحوظ استقلالاً فالحكم فى القصة انما يثبت له نفسه لئلا يرد من افراد المدحول ومما ذكرنا يظهر لحال فى الجمع المحلى بالالف واللام وذلك لان الجمع لا يصدق على كل واحد واحد من الافراد واما يصدق على جملة منها وما ان لفظة ال المحلى به الجمع يدل على تعريف مدحوله وتعيينه ولا تعين لشيء من مراتب الجمع القليلة فالاطباق عليها يكون المنع هو انسى مراتبه فيكون الموضوع للحكم هو مجموع الافراد لاكل واحد واحد منها وهكذا الحال فى السكره الواقعة فى سياق النهى او النهى لان القصة حينئذ تكون سالبة كايه وما اى تعين الموحدة الجبرية تدل على ثبوت الحكم لمجموع الافراد واما جملة اذا لم تقم قرينة خارجية على اراده العموم الاستغراقى فالظاهر من العموم سواء كان مدلولاً اسماً ام حرفياً ام مدلولاً سياقياً هو ارادة العموم المجموعى دون الاستغراقى (فب) ان لفظ كل وان كان لا يصدق بمفهومه على كل واحد واحد من افراد مدحوله الا انه اما يؤخذ فى الموضوع مرآة ليثبت الحكم لكل فرد بخصوصه بخير كلمة هرفى لغة العارسية فكما ان مدلول كلمة هر مرد لا يصدق على حصوس ريدو عمر وانكه مع ذلك يعيد عموم الحكم لكل واحد من الافراد كذلك كلمة كل تعيد هذا المعنى ايضاً ولاساقى ذلك كون لفظ كس من جملة الاسماء فان كون المفهوم اسماً لا ينافى فى لحاظه مرآة فى مقام تعلق الحكم بشيء لان المعنى الاسمى اما يتقوم بكونه ملحوظاً استقلالياً فى مقام الاستعمال واما فى مرحله الحكم فيمكن كونه ملحوظاً مرآة كما هو الحال فى جميع العاوين المشيرة الى ما هو موضوع الحكم حقيقة واما استعمال كلمة كل فى موارد العموم المجموعى

قبولان كان صحيحا لانه يحتاج الى عناية رائدة كما عرفت و اما الجمع المعروف باللام فاعادته للعموم ليست مستندة الى ما ذكره والا كان لمعها مجال واسع (١) بل هي مستندة الى دلالة هذه الهيئة نفسها على العموم فيما اذا لم يكن عهد تعيين المرتبة الأخيرة تابع لاعادتها للعموم دون العكس وعليه فكما ان مدلول لفظ كل رجل مراده لا يكون صادقا على كل واحد واحد من الافراد يكون ظاهرا في العموم الاستعراضي كذلك يكون الجمع المعروف باللام ايضا اذا لفرق بينهما الا في كون العموم في احد هما معنى اسميا وفي الاخر معنى حرفيا والا فمضمون القصة في ثبوت الحكم يكن واحد واحد من الافراد مشترك فيه سلبا وذلك لما عرفت من ان ارادة العموم المجموعي تحتاج الى عناية رائدة اعنى انها اعتبار الامور المتكررة امر واحد والجملة لو كان مدخول اداه مضمون هو الجمع لكانت مرته اداه الجمع سابقة على مرسة اعاده للعموم

(١) المصنفون يظرون ان الاسناد قدس سره في وجه الجمع ابي ما ذكره جنسه من الجمع في اقسام من ان اسم لا يخصص ما مر به لاحد لا يفرق من الجمع متعين سلبا وسلبا الحقيقي بل لا يصح ذلك وجه الجمع من غير المدكور لدلالة الجمع المعروف باللام على العموم لان اقل من ساجم وان كان متعينا لا ارادة لانه لا يسمي بهما في الخارج وموضح به يمكن صديقه على كل نسبة من الافراد من دون فرق في ذلك بين المعروف وغيره فسمي في الخارج بحيث لا يكون مرددا بين شيئين او اشياء انما هو مجموع الافراد دون غيره من مراسل الجمع وامد دعوى كون هيئة الجمع معروف باللام موضوعه لاعاده للعموم فهي مدعوة بان وضع الهيئة ذلك سلبا ان يكون اسمها ان الجمع المعروف باللام في مو ردا صديقه لا كرى او الخارج اسمها محاذيا وهو حاصل بالضرورة ثم لا يضي انه لا يسمي به من خبره في وجه دلالة الجمع المعروف باللام على العموم وما ذكره من كون العموم ظاهرا في الاستعراضي ما لم يتم مرته على رادة العموم المجموعي لان صفة الجمع في طرف الاسماء وان كانت مستعملة في معنى واحد باسمين واحد الا ان ذلك بمعنى انها موحدة فانيا ومرته للخصا الافراد واحكم على كل فرد من خصوصه ولا فرق في ذلك بين كون الجمع معروفا باللام وعدم كونه معروفا به كما في قول كرم عناية ليدفن لظاهر في المتعاقب المعرفي كون المعنى السمعيل في الجمع ما هو عليه في الافراد اختار جية ما لم يتم قرينة على كونه ملحوظا على هو العموم المجموعي

للمحاجة فالعموم لا يكون وارداً على الأفراد بل يكون وارداً على الجمع و مفيد الثبوت  
 بالحكم لجميع مصاديق الجمع بما هو جمع لكنه على ذلك لا يكون للجمع المعرف  
 باللام دلالة على العموم الأفرادى مجموعياً كان أم استمرافياً ومن الواضح أن الأمر ليس  
 كذلك فالظاهر أن الاداء وهيئة الجمع ترادى معاً على المادة في عرس واحد ويستفاد  
 العموم من ورودهما معاً عليها فالعموم يكون وارداً على نفس الطبيعة فيستفاد منه  
 العموم الاستمرافى ونحتاج حينئذ إعادة العموم المجموعى إلى مؤنة رائدة و مالمكرة  
 في سياق النهى أو النهى فاستفادته لسالبة الكلية منها وإن كانت مما لا تسكر لأن السلب  
 فيهما متعلق بنفس الطبيعة فيل على سلب جميع افرادها وإما تعلق السلب بمجموع  
 الأفراد فهو لازم بعلقة الجميع لأنه نفسه مدلول للكلام لما عرفت من احتياج غنار  
 الأمور الكثيرة أمر واحد أنى غاية رايدة فمع عدم القرينة عليها لا موجب لجمع الكلام  
 على العموم المجموعى (ثم إن امتثال الحكم في العام المجموعى إذا كان إيجابياً لا يكون  
 إلا بالاثبات بجميع الأفراد وأما إذا كان تعريضياً فيمكن أن يكون المطلوب مجموع  
 أسدوك فلو اخل بواحد منها لم يتحقق الامتثال أصلاً ويمكن أن يكون المطلوب  
 ترك المجموع فيتحقق الامتثال ترك بعض الأفراد فلا بد في تعيين كل واحد منهما من  
 قرينة خارجية .

الأمر الرابع أنه وقع الكلام في أن العام المحصص هل هو حقيقة ومجاز فيه  
 أقوال ثالثها التفصيل بين التخصص والعضل والعضل ورابعها التفصيل بين الاستثناء و  
 غيره والحق كونه حقيقة مطلقاً وفقاً للمحققين من المتأخرين وقد استند على المختار  
 بوجه (الأول) (١) أن العموم في العام المحصص وإن لم يكن مراداً بالامتلاك بالارادة

(١) لا يخفى أن هذا الوجه هو الوجه الصحيح لأن عدم استمرار التخصص بالمعنى كون  
 العام مجازاً أو تعريضياً على وجه يسم من الاشكال أصح من يقال أن لكل معنى دلالة واحدة  
 دلالة على أن المتكلم به رادته عليهم معناه وناسبها دلالة على أن متالار دة ارادة جادة  
 وغير ناشئة من العواى الأخر كالأصاح و لغيره وبحوها أم للدلالة الأولى فقد عرفت  
 في محث لوصف أنها مشبهة إلى الوصف على نه عهد المتكلم به معنى ما ارددهم معنى ما  
 تكلم بلفظ مخصوص وقد ذكرنا هناك أن الدلالة لوصفية محصورة في ذلك و لا لاسهل  
 من سماع اللفظ لى المعنى ولو كان اللفظ مرسوماً و حيار غير مستند إلى لوصف و ما -



الجديدة إلا أنه مراد له بالأداة استعماله دائماً والميران في كون اللفظ حقيقة أم هو استعماله في ما وضع له وإن لم يكن المستعمل فيه مراداً للمشكلة بالأرادة الجديدة (ويرد عليه) أن الإرادة بالاستعمال إن أريد بها إرادة متحد المعنى السيطر العقلاني باللفظ بحيث كان اللفظ والإرادة معويين عنهما حين الاستعمال فهذه بعينها هي الإرادة الجديدة التي بها يتقوم استعمال اللفظ في معنى ما وإن أريد بها الإرادة الهرلية المعاملة بالإرادة الجديدة والداعية إلى إرادة إيجاد المعنى باللفظ فهي وإن كانت لا تنافي استعمال اللفظ في معناه الموضوع له أو صوح أن الاستعمال الحقيقي لا يدور مدار كون الداعي إلى الاستعمال هو خصوص إرادة الجديدة إلا أنه لا يعقل الأثر أم يكون الداعي إلى استعمال العمومات الواردة في الكتاب والسنة في معاسم هي الإرادة الهرلية (الثاني) أن تخصص نعام لا يستلزم عدم إرادة العموم منه لأنه يمكن

• هو شيء من لاس لاصل من كثرة استعمال لفظ في معناه ومنه وصح ذلك هو البحث  
 • برور فراجع وما يدلالة أسبابه أعني دلالة لفظ على أن إرادته تعميم معناه إرادة  
 • حدة فهي غير مستعدة أي لوضع لفظ لمستعمل في معناه لا داعي لحد محار  
 • ال هي مستعدة أي بناء للعلاء على حمل كل معناه من العمل بالأخبار من قول وفعل على  
 • به صدر بدعي الحد لا يبره من الدواعي ذات شعور أو عرفت ذات شعور أو العلم متى ما يستعمل في  
 • أبحاث الأنصورية على عدم إرادته معناه الحقيقي فهو تدل على دلالة أو حصه على المسك  
 • ر ر تعميم لمخاطب لسان معناه كما به بناء للعلاء تدل على أن إرادته تعميم لمعنى ردة  
 • حدة وسنة عن كون الحكم المحمدي على إمام تأساله وقد يمكن لدلالة لسانه على معناه  
 • • حجة كما يوقع على عدم وجوده يكون فربه على إحساس الحكم ضمن الأفراد في  
 • كلام الحكم كذا توضع على عدمه إلا أن أمره لا يحتمل عند ذلك ضرورة وجود  
 • حرية المعصية يكون ما من كشف ظهوره عن كون الحكم المحمدي به تأسله  
 • نحو عموم في أوقع فامرته المعصية أن رجم حجة ظهور العلم أندسة بناء للعلاء  
 • ولا ترحم أصل ظهوره • • • بالوضع ومن يوضح • • • رفع يد عن حجة ظهوره لدن  
 • لا يعصى فمما يد عن نفس الظهور ضرورة أنه لا ملازمة بين إرادته تعميم لمخاطب ردة  
 • العموم بحسب العهد لم يور وكون إرادته تعميم بدنه عن ثوب الحكم بجمع أفراد  
 • عدم في أوقع فمما أن لم يور لا يريد في أوقع إلا أن كرم خصوص لعالم الذي  
 • لا يكون فاسد كافي بين لتباعد مستقل معناه أو كما في تأخير به به معصية ولا محالة تكون -

ان يراد العموم من العام المخصص ارادة تعميميه (١) ليكون ذكر العام توطئة لبيان مخصصه وحيث ما كان العموم مراداً من اللفظ كان اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي لا محالة (ويرد عليه) ان ذكر العام للدلالة على معناه دلالة تصورية توطئة للدلالة التصديقية على المعنى المستفاد من مجموع الكلام بعد ضم معناه الى بعض و ان كان صحيحاً الا انه يحتسب موارد التخصيص بالمتصل ولا يضم موارد التخصيص بالمفصل فتبقى دعوى عدم اسرار التخصيص فيها للمحاضرة بالادلة يدل عليه (اذا لث) ان العام بما يستعمل في العموم دائماً لكنه من باب جعل القانون و القاعده في طرف الشك (٢) فلا ساقية

— مصلحة التسهيل في البيان مقتضى لاداء الكلام على نحو الموارد ان على ارادة تعميم العام حسب الموضوع تم الاسار بالمعنى المستعمل الدال على حد من احكام في الواقع انما اراد انما الكاشف عن ان الداعي الى اراده تعميم العام لم يكن هي الارادة لعدة اشياء عن ثبوت احكام لجميع افراد العام في الواقع وبالعقله استعمال نفسه في معناه اعني ردة الحكم مهم لخاصة المعنى المستعمل لموضوع له مروكون هذه الارادة حده و دشة عن ثبوت الحكم لجميع افراد المستعمل فيه امر آخر واستعمل في المعنى ما يكون كاسما عن عدم ثبوت الحكم لجميع افراد العام في الواقع لاعتبار كون استعمال العام استعمالاً مختاراً وقد عرفت ان البيان في كون اللفظ حقيقه اما هو استعماله في معناه ولو لم يكن ذلك الاستعمال ناشئاً عن الارادة العدة وما ذكره يظهر ما في كلام شيخنا الاستاذ قدس سره في القيام بتهديد

(١) لظاهر ان مراد الدال يكون العام اريد به معناه رادة سبعدة هو ان العام استعمال في معناه المعنى واريد به معناه بالارادة العمومة لاستعمال بعد ما في معناه الموضوع له اعني بها الارادة التعميمية على ما تقدم بوضع ذلك وعنه يرجع هذا الوجه الى الوجه الاول ويخص مورد به استعمل المعنى المستعمل في كون البحث هو انهم في محل الكلام و اما لخصص المعنى فلا اشكال في ان الارادة التعميمية في مورد مختصة بالخاص من اول الامر كما هو ظاهر

(٢) لظواهره ان المراد من كون العام مستعملاً في معناه ما هو قاعدة هو كون الحكم المعنون على العام محمولاً عليه في طرف الشك ليرد عليه ما افاده شيخنا الاساد قدس سره في العام ان المراد به هو ان الداعي الى استعمال العام في معناه الموضوع له على النحو —

ورود تخصيص عليه بعد ذلك (ويرد عليه) ان ورود العام في بعض الموارد لبيان حكم الشك ضرباً للقاعدة كما في الاستصحاب وقاعدة الطهارة وجوهها وان كان مما لا يسكر الا ان التخصيص في مثل تلك العمومات في غاية القلة لان مقدم شيء عليها في العادة انما يكون نحو ورودها والحكومة واما العمومات الواردة لبيان الاحكام الواقعية النافذة للاشياء بمناوئها الأولية من دون نظر الى حال الشك وعدمه فعمل اهل العرف بها حال الشك لا يكشف عن كونها وارده في مقام ضرب القانون والقاعدة ضرورة ان عملهم بها عند الشك في ورودها وتخصيص عليها انما هو من باب العمل بالظهور الكاشف عن كون الظاهر مراداً واقفاً عن ان المنكلم التي كلامه بياناً لما اراده في الواقع وعليه يستعمل كون تلك العمومات واردة نصراً للقانون والقاعدة في طرف الشك كما هو واضح والتحقيق في المقام ان يقال (١) انه قد ظهر مما ذكرناه ان الميراث في كون اللطخ حبة هو كونه مستعمل في معناه الموضوع له بحيث ان المعاني في الخارج كانه هو نفس ذلك المعنى البسيط العقلائي وهذا الميراث متحقق فيما اذا احتسب العام كتحققه فيما اذا لم يتخصص وذلك من جهة ان اداة العموم لا تستعمل الا في ما وصفت له كما ان مدخولها لم يستعمل لافيهما وضربه اما عدم استعمال المدخول الا في نفس ما وصفت له فانه لم يوضع الا لنفس الطبيعة المهمة

التي تقدم بيانه بما هو كون العام لا يرد ما ذكرنا هناك من معنى لتخصيص يرجع هذا الوجه ايضاً الى الوجه الاول مسند جميع هذه الوجوه في نفس ولا خلاف بينها بما يكون في التعبير

(١) لا يعني ان ما اراده شيخنا الاسد قدس سره لا يثبت عدم اسرار تخصيص العام بالتخصص المستعمل كون العام محارفاً وان كان مما عني من ان لا يثبت في لسان ما عموم من افراد مميزات الحكمة في مدخول الاداء فانه عليه لا وجه لتخصيص المستعمل الاتي به المدخول كما ان هو لخاص في موارد استحصيص المستعمل عامة الامر انه احرر بيان ليد في موارد استحصيص المستعمل لامر يعصيه الا انه لا سم بناء على ما حققناه من ان اداة العموم بنفسها متكفلة لاعادة العموم وليس عدم دخل خصوصه ما في حكم لدولي وعرضه فانه عني ذلك يكون لتخصيص مناه لهدء الدلالة بولا ماد كرماء من ان اداة اسمي ان استحصيص وجوبية ظهور العام لا يثبت ويتن نفس الظهور على ما تقدم بيانه انما فالصحيح في بيان عدم استلزام استحصيص بنسب ان هو ما ذكرناه

الجامعة بين المطلقة والمقيدة ومن الواضح انه لم يستعمل الاقبياء وافادة التقييد بدال احراز  
 كافادة الاطلاق بمقتدات المحكمة لانها في استعمال اللغز في نفس الطبيعة المهمة كما هو  
 ظاهر في موارد التخصيص بالمتصل قد استعمل اللغز في معناه واستفيد قيده الدخيل في  
 غرض المتكلم من دال احراز واما في مورد التخصيص بالمفصل فلمذكور في الكلام و ان  
 كان منحصرا بنفس اللغز الموضوع للطبيعة المهمة ولاجله كانت معدة لبحرمة توحدة  
 لصوره في ارادة المطالب الا ان لا يبين بالمقيد بذلك يكون فريضة على ان المتكلم اقتصر  
 حينما تكلم على بيان بعض مراده اما لاجل العملة عن ذكر قيد او لمصلحة في ذلك وعلى  
 كل تقدير فاللفظ لم يستعمل الا في معناه الموضوع له واما عدم استعمال الاداة الا في موضوعات  
 له فلا يوجب لان استعمالها في معناه لموضوع به اعني به تعميم الحكم لجميع افرادها اريد  
 من مدحولها عاين الامر ان المراد من مدحولها ربما يكون امرا وسيعا حرى يكون امر  
 صيقا وهذا لا يوجب فرة في باحيه الاداة اصلا (فان قلت) بما ذكرته من عدم استلزام تخصيص  
 العام كونه محارز الا في باحيه المدحول ولا في باحيه الاداة اما انهم في بعض مصنفات الادوية  
 فانها لا توجب الاتميد مدحولها فلا يلزم محارز في موارد اصلا واما التخصيصات الافرادية  
 فهي لا مصادرة تنافي استعمال لاداة في العموم فتوجب المحارز في باحيتها (قلت) ليس الامر  
 كذلك فان التخصيص لا يردى ابدا لا يوجب الاتميد مدحول الاداة عاين الامر ان قيد  
 الطسعة المهمة ربما يكون عوايا كليا كتقييد العالم بكونه عادلا وبكونه غير فاسق وقد  
 يكون عوايا حرى كتقييده بكونه غير مدمن الا وعلى كل حال فقد استعملت الاداة في معناها  
 الموضوع له ولا فرق فيما ذكرناه من عدم استلزام التخصيص للشجور بين القضاة الخارجية  
 والقضاة الحقيقية لان لاداة في كل منهما لا تستعمل الا في تعميم الحكم لجميع افرادها اريد  
 من مدحولها واما المدحول فهو ايضا لا يستعمل الا في نفس الطبيعة اللاشرط القابلة لكل  
 تقييد وكون القضية خارجية او حقيقية اما يسعد من سياق الكلام ولا يربط له بمدائل  
 الالفاظ نظرا لاستعادة الاحراز والاشاء من هيئة العمل الماضي على ما تقدم (١) وبالجملة  
 ان ادلة العموم لا تستعمل الا في افعاء وصفت له سواء وردت تخصص على العام ام يرد وسواء

(١) وقد تقدم ان ادلة العموم لا تستعمل الا في افعاء وصفت له سواء وردت تخصص على العام ام يرد وسواء  
 كل منهما معاير لما يستعمل فيه لاحراز جميع

كانت القضية حقيقية أم كانت حارجية ولا فرق بين موارد التخصيص وغيرها إلا أن التخصيص بالمتصل أو المتصل يوجب تعيين مدخول الأداة ومن الطاهر أن التقييد لا يوجب كون مايرد عليه القيد مستعملا في غيرها وضع له أصلا على ما سيجيء تحقيقه في محله أشاء الله تعالى (وإما نوههم) أن التخصيص إذا كان راجعا إلى تعيين مدخول أداة العموم ورافعا لاعتلاقه كان حال العام حال المطلق الشمولي في أن أسعاده العموم منه يحتاج إلى حريان مقدمات الحكمة في مورد وعايه ولا وجه لما تقدم سابق من تقدم العام على المطلق عند انقراض وبالحكمة أن شمول الحكم لكل فرد من أفراد العام كان مستندا إلى دلالة الوصية كان التخصيص الكاشف عن عدم الشمول مستلزما لكون العام محذرا وإن لم يكن الشمول المرور مستندا إلى الوصف بل كان مستندا من مقدمات الحكمة لم يكن موحبا لتقدم العام على المطلق عند المعارضة (فهو مدفوع) بما مر في بحث مقدمة الواجب من أن احرار انحاط الماهية مطلقه وإن كان يتوقف على حريان مقدمات الحكمة في كل من المطلق والعام إلا أن وجه تقدم العام على المطلق إنما هو من جهة أن أداة العموم تنكشف بمدلولها المطلق (١) سرية الحكم بالاصطفاء إلى كل ما يمكن أن يتسم به مدخولها وهذا بخلاف المطلق فإن سرية الحكم فيه إلى الأقسام المصورة له انتهى من جهة حكم العقل تساوي أفراد المطلق في اعتناقه عليها وحيث ما مر من هناك عام من مدلوله المطلق على عدم تسوية أفراد المطلق فهو يكون بيانا له وماذا من سرية الحكم انبثت له إلى تمام أفرادها (هذا كله) بناء على ما هو الصحيح من أنه ليس للمركبات وصف احرار إنما على وضع مفرداتها واعساء على ثبوت الوصف لها فلا إشكال أيضا في أن التخصيص بالمتصل لا يستلزم كون العام

(١) إذا كانت أداة العموم بمدلولها المطلق مستكنة سرية الحكم أي جميع فرد مدخولها لدلائلها بالوصف على عدم دخل شيء من الخصوصيات للاحقة مخصصة المستعمل في مدخولها في مصر الحكم بل لا يكون بعد ذلك موحدا لاحتاجه إلى حريان مقدمات الحكمة في مدخولها وبالحكمة المسمى المستفاد من مدخول الأداة سواء كان في نفسه حسنا أم كان نوعا أم كان صفاً فدل لأن ينقسم إلى تعيينات كثيرة بالاصطفاء إلى ما ينحصر من الخصوصيات وهذا كانت أداة العموم مهيأة لسرية الحكم إلى جميع تلك الأقسام وعدم دخل شيء من تلك الخصوصيات في عرض ما سوى له ليس محال لوهم لاحتاجه إلى حريان مقدمات الحكمة أصلا وقد مر توضيح البعض في ذلك من قريب.

محازا لأن عامة ما يترتب على التخصيص المتصل هو أن تكون دائرة العموم ضيقة من أول الأمر فلا يفرق الحال في ذلك بين القول بوضع المركبات والقول بعدمه وأما في موارد التخصيص بالمفصل فربما يقال بكون العام محازا باعتبار أن مجموع الأداة والمدخول حينئذ يكون موضوعا للأداة إرادته جميع أفراد المدخول من العام والتخصيص يكشف عن عدم استعماله فيما وضع له فيكون مجازا ولكنه معرل عن التحقيق لأن دلالة العام على إرادته تمام الأفراد ولو على القول بوضع المركبات ليست كدلالة لفظ العشرة على الأعداد المدرجة تحتها بل نبوت الحكم لها إنما هو توسط عنوان كافي الذي هو معرفة الأكبر في الكبرى الكلية وعليه فإن تخصيص يكون كاشعا عن أن مدلول العام لم يكن تمام المراد بل كان له قيد آخر فداخره أنه لا يرتقب فيه فيكون المفصل مقيد بتمام ورافعا لإطلاقه لا موحيا لمجازيته .

### (فصل في اختصاص العام فهي سببة في غير ألفاظ التخصيص)

أما في موارد التخصيص المتصل والوجه في ذلك طاهر لأنه لا تخصيص في تلك الموارد حقيقة وأما تكون دائرة العموم فيها ضيقة من أول الأمر فالتمسك بالعام في موارد الشك في التخصيص يكون تمسكا بالعموم من غير نبوت تخصيص فيه أصلا وأما في موارد التخصيص بالمفصل فالوجه فيه (١) هو ما قد عرفت من أن التخصيص في القضايا الخارجية أو الحقيقية سواء كان التخصيص ابوابيا أم كان أفراديا إنما يراحم إطلاق المدخول فيكون مقيدا له ولا يكون مصادما للعموم إن شاء الله تعالى لأن المدخول يطلق من جهات عديدة وفرص ورود مقيد عليه من جهة وارتفع إطلاقه من تلك الجهة والوجه لرفع اليد عن إطلاقه من بقية الجهات كما هو الحال في غير المقام من موارد التمسك بالإطلاق (وأما ما يقال من أن العام

(١) من الوجه فيه ما عرفت من أن المفصل البعيل إنما يراحم حقيقته ظهورا عام لا بغير ظهوره إذ عليه بكون ظهوره عام حجة مالم يستحق حجة قوى منه على خلافه وما كان المعروف في محل الكلام أنه لا حجة على خلاف العام في غير موارد نبوت استحصان بكون ظهور العام حجة فلا بد من الإحالة والحقنة دائمة للتخصيص بالمفصل لا يستلزم كون العام محازا وأنه لا يراحم ظهوره فلا بد من الإحالة منه براحمة دليل قوى منه وما لا يمس في غير موارد استحصان دليل على خلاف ظهور العموم لأنه من لا أحد بظهوره فقدر جيداً .

بعد تخصيصه واكتشاف عدم استعماله في العموم يكون محار الأمارة فلا يمتد له ظهور في تمام الباقي لأن مراتب المحار متعددة ولا موجب لتضمن احداها اعيى بها تمام الباقي من دون قرينة تدل على ذلك (فقد ظهر) فساد مما ذكرناه انما من ان التخصيص لا يستلزم المحار في ناحية العام اصلا وانما يوجب تقييد المدحول وهو لا يستلزم استعمال اللفظ في غير ما وضع له ولا سيما في القضايا الحقيقية التي لم تلخص الافراد فيها بل معها مع انها هي العمدة في ما هو محط النظر في محل الكلام ومورد التقن والارام نهائه لو سلم استلزام تخصيص للمحار في ناحية العام ولو كان ذلك من جهة الالتزام شوت الوسم للمركبات فالظاهر ايضا عدم سقوط العام عن الحجية بالنسبة الى غير افراد المخصص لأن دلالة العام على ثبوت الحكم لكل واحد واحد من الافراد ليست موقوفة ومتوقفة على دلالة على ثبوت الحكم لغيره من الافراد قطعا فكما ان ثبوت الحكم لكل فرد غير موقوفة لغيره من الافراد على ما حققناه من كون العام طاهرا في العموم الاستمراري دون المجموعي كذلك دلالة على ثبوت الحكم لكل فرد غير موقوفة بدلالته على ثبوت الحكم لغيره من الافراد وهذا بطريق ما اذا قيل اكرام هؤلاء مشاراه الى جماعة خاصة فكما ان تخصيص بعض الافراد في مثل ذلك لا ينافي وقوع الاشارة الى الجميع وكون كل واحد من الافراد النافية بمد لتخصيص محكوما عليه بوجوب الاكرام وان قدما باستلزام التخصيص لكون الاستعمال مجازيا كذلك يكون الحال فيما اذا كانت الدلالة على ثبوت الحكم لجميع الافراد بنفس العام فان دلالة على حكم كل فرد وشموله له لا تتوقف على دلالة على حكم الفرد الاخر وشموله له فهناك دلالات عرسية فاذا سقطت احداها عن الحجية بقيت غيرها من الدلالات على حقيتها ضرورة انه اذا لم تكن دلالة العام على ثبوت الحكم امر دخيلة في دلالة على ثبوته لغيره داخله يمكن خروجه فرد ما عن الحكم مما فيها لتمام دلالة على حكم الفرد الاخر وعليه فخرج بعض افراد العام عن حكمه ولو سلم انه يستلزم لمحار لا يوجب ارتفاع دلالة على ثبوت الحكم لبقية الافراد التي لا يعنها المخصص ومما ذكرناه يظهر ان المحار الارام للتخصيص بغير المجاز المتحقق في مثل قولنا ريت اسدا اذا اريد منه الرحل الشجاع فان لزوم المجاز في المقام انما هو من جهة خروج بعض ما كان داخلا في المفهوم المستفاد من لفظ العام وما دخل الباقي فهو غير مستند الى كون الاستعمال مجازيا كما عرفت وهذا بخلاف لزوم المجاز في المثال



فانه من جهة استعمال اللفظ في معنى ما ين للموضوع له لم يكن بعينه المعنى الحقيقي فاذا تعددت المعاني المجازية كان تعيين بعضها بخصوصه محتاجاً الى قرينة خارجية وعليه فالعام يدل على ثبوت الحكم لكل من الافراد مستقلاً فخروج بعضها عن حكمه لا يوجب سقوط دلالة عن غير الخارج ولو سلمت كون الاستعمال مجازياً (هذا) لم يحد من هذه بعض مقررى بحث استناد الاساطين الشيخ الاضاري (قدسه) وعليه فلا موقع لما اردده عليه في الكفاية فراجع.

### (فصل اذا كان المخصص مبهماً فهل يصح اجماله الى العام)

فيه تفصيل وقد لوحظ في تحقيق الحال لابد من تشبيه على امر هو انه قد تكرر في كلماتهم ان المخصص المتصل بالعام تعنون العام بشيء والمراد بذلك هو بيان الفرق بين المخصص المتصل والمخصص المنفصل بان المخصص اذا كان متصل للفظ العام في الكلام وان كان مبهماً لتمام معناه بالدلالة التصورية الا ان اتصال المخصص به يوجب قصر الدلالة التصديقية على غير موارد التخصيص فيقال في مثل اكرم العلماء الا فاسقهم ان المولى اراد اكرام العلماء بشرط ان لا يكونوا فاسقين واما اذا كان التخصيص منفصل فظهور العام المتعقد في طرفه لا يرتفع بمرور التخصيص عليه لان الشيء لا يتقلب عما وقع عليه عايه الامر انه ينتهي بمرور المخصص امد كشف العام عن اراده العموم واقصاؤه ان ورود المخصص يكشف لامحالة عن عدم اراده ذلك الظاهر لما في تحصيل الحكم بمرور موارد التخصيص (وبعد احرى) المخصص المتصل به انفراد الظهور للعام الا في المعنى الخاص واما المخصص المنفصل فهو لا يسمع ولا يرفع ظهور العام في العموم واما يكون رافعا لحجته في موارد التخصيص وكاشفا عن قصر الحكم بحسب مقام الثبوت على غيرها (واما ما) في بعض العبارات من ان المخصص المنفصل كالمخصص المتصل في انه يوجب تعنون العام بغير عنوان الخاص فقد اريد به ما ذكرناه من ان المخصص المنفصل يكشف عن قصر الحكم على غير موارد التخصيص فلا منافاة بين التفسيرين فان من قال ان المخصص المنفصل لا يوجب تعنون العام اراد به انه لا يصادم ظهوره ومن قال انه يعنونه اراد به انه يكشف عن قصر الحكم في مقام الثبوت على غير موارد التخصيص فلا تشبه (اذا عرفت

دلت) فنقول المخصص إما أن يكون مفصلاً أو يكون مفصلاً وعلى كل تقدير فإما أن يكون  
احتماله لدورانه بين الأقل و لاكثر أو لدورانه بين المتساويين (أما المخصص المتصل)  
فالحق أن احتماله يسرى إلى العموم مطلقاً فإن القرينة المتصلة وإن لم تصادم الدلالة التصورية  
اللازمة لسماح لفظ عند العالم بالوضع إلا أنها كما عرفت تصادم الدلالة التصديقية أعني  
بها دلالة الكلام على ما يراد به المتكلم به فيدل التخصيص المنفصل على أن ما راد به المتكلم إسمه هو  
خصوص المقيد من أو لا مروه عنه فإدراكات القرينة محتملة فيما يريد به الدوران بين المتساويين أو  
لدورانه بين الأقل و لاكثر كما مر إرادته المتكلم من مجموع كلامه بعد ما نرى بعضه إلى بعضه الآخر  
مردداً عند اسم مع فلا ينبغي لكلامه ظهور فيما إرادته فيكون مجهولاً لا محالة ( و إنما  
المخصص المنفصل) فقد عرفت أنه لا يوجب ارتفاع الدلالة التصديقية من العام عتبة الأمر  
أنه يكون كاشفاً عن قصر المراد الواقعي على غير موارد التخصيص فلا يبقى مجال للروم  
انتماع العام على إطلاقه فإد قال المولى أكرم العلماء مثلاً ولم يذكر في الكلام قرينة متصلة  
ينبغي لكلامه ظهور في العموم ومقتضى أدلة حجية الظهور سيكون هذا الظهور متبعا و  
كاشفاً عن أن مراد المولى هو كبره بل عالمه فاسقاً كان م عادلاً لكنه إذا دل دليل منفصل  
على عدم وجوب أكرام فساق العلماء كان هذا الدليل كاشفاً عن أن مراد المولى واقعا  
لم يكن هو أكرام مطلق العالم بل خصوص عالمه يمكن فاسقاً فتكون القرينة المنفصلة  
كاشفة عما إرادته للمولى واقعا و عليه فإذا كان المخصص المنفصل محلاً لدورانه بين  
المتساويين سرى احتمال إلى العام قهراً ضرورة أنه يدل على تقييد مراد المولى واقعا بشي  
غير معين فيكون موحداً لا محالة كالمخصص المتصل عتبة الأمر أن المخصص المتصل يوجب  
ارتفاع نفس الظهور في العموم والمخصص المنفصل يوجب ارتفاع حجتيه وعلى كل تقدير  
يكون المراد الواقعي مردداً وغير متضمن لأحالة وهذا بخلاف ما إذا كان احتمال المخصص  
لدورانه بين الأقل و الأكثر فإن احتماله لا يسرى إلى العام بل يكون العام متبعا في غيرها  
علم خروجه من حكمه من أفراده فإن المفروض أن العام كان طاهراً في تمام أفراد و  
القدر الذي خرج من حكمه وقيد به المراد الواقعي هو ما يريد من المخصص قطعاً وإما  
مألاً يقين بخروجه مما يحتمل شمول المخصص له فالعاص بما أنه لا ظهور له فيه لا يكون  
هادماً للظهور العام فيه وراقعاً لكشفه عن المراد الواقعي فيبقى ظهوره فيه بلا معارض (والعاصم)

ان اصابة الظهور لا تكون في الحجة باصعب من الاصول العملية فكما ان دليل حرمة اكرام العالم العاسق اذا تردد الامر فيه بين ان يكون المراد بلفظ العاسق فيه خصوص مرتكب الكبيرة والاعم منه ومن مرتكب الصغيرة لا يكون مانعاً من احراء اصابه المراتة عن اكرام مرتكب الصغيرة كذا لا يكون ذلك الدليل مانعاً من التمسك بعموم دليل وجوب اكرام العلماء المردوس شموله لمرتكبي الصغائر من العلماء ايضاً

(ان قلت) ان دليل حرمة اكرام العالم العاسق وان لم يكن رافعاً لظهور دليل وجوب اكرام العلماء الا انه لا محالة يوجب بعيد المراد الواقعي غير العاسق وما ان المردوس احتمال مفهوم العاسق تردده بين الأقل والأكثر يكون من حيث اكرامه من العلماء بحسب المراد الواقعي مردداً بين الأقل والأكثر ايضاً فلا يكون حينئذ فرق بين المخصص لمقتضى والمقتضى الا فيعاد كرم من ان الاول رافع للظهور من اول الامر دون الثاني وانما سببه الى تقييد المراد الواقعي فكل منهما موجب احصائه بالضرورة وانما ماد كرم من جريان الاصول لعملية عند دوران دليل الحرمة بين الأقل والأكثر في استمداد الرايد على المتيقن بما هو من جهة ان موضوع الاصول العملية هو عدم العلم وهو موجود عند الدوران المذكور وحدانا وهذا بخلاف الاصول اللفظية فانها انما تفتقر لاجل كشمها عن المراد الواقعي فذا كان مردداً بين الأقل والأكثر لتردد المخصص واجماله لثبوت موضوع التمسك بها وهذا هو الفارق بين الاصول اللفظية والعملية

(قلت) قد ذكرنا سابقاً الاحكام اما تتعلق بالمعاني باعتبار كونها مائة للحقائق التي نطاقها في الخارج لا اما هي معانيه وعليه فذا كان دليل وجوب اكرام العالم عاماً بالنسبة الى كل اعصاب يمكن ان يعرض في مفهوم العالم ككونه مرتكب الكبيرة وغيره وكونه مرتكب الصغيرة وغيره الى غير ذلك من الانقسامات فبازاء كل انقسام يعرض في العام تكون فيه حجة اصلا لا ترفع اليد عنها الا بدليل فاذا ورد مخصص مخصص مرددين الأقل والأكثر كدليل حرمة اكرام العلماء العاسق كان اللام هو رفع اليد عن اطلاق دليل العام بالاضافة الى مرتكب الكبيرة المعلوم ازادته من الناحية واما مرتكب الصغيرة فانه يعلم دخوله في مفهوم العاسق المقيد للعام بما انه حاك عن مطاوعه في الخارج فلا يكون هناك موجب لرفع اليد عن ظهور العام في شموله له فلا اطلاق من هذه الجهة بلا معارض

لقصور دليل المخصص عن التقييد بعدم كون العالم مركب الصغيره على العرض (وبالحتملة) ان ظهور دليل العام في وجوب اكرام العالم المركب للصغيرة محسوط عند ورود المخصص المنفصل ايضاً على العرض واما حقيقته فالمايع منها مستحضر بمائد على عدم وجوب اكرامه الكاشف عن تقييد المراد الواقعي بعدمه والمعموم من انه لا دليل عليه لاحتمال المخصص فينتفي ظهور العام فيه بالاعتراض فيكون رفع اليد عنه بالاموحد واما الشك في شمول دليل المخصص لمركب الصغيرة من جهة احتمال مفهوم العاسق فهو وان كان موجوداً الا انه لا يترتب عليه اثر ضرورة ان ماهو من انقسامات العام اعني به انقسام اعمام في المثال الى مركب الصغيرة وتبيرة يكون الاطلاق بالاصافة اليه حجة بالامراحم واما ما ليس من انقساماته ككون لفظ العاسق موضوعاً لخصوص مركب الكبيرة اولاً فاعلم منه ومن مركب الصغيرة فلا يكون الشك فيه نفسه موضوعاً لآخر عملي فالشك فيما وضع له لفظ العاسق مثلاً وان كان معساقياً على حاله الا ان اثره اعم هو غير ان على ما اراد بلفظ العاسق في مقام الاستعمال وما ان المعموم من انه لم يعلم ارادة الاعم من مركب الصغيرة باعتماد العاسق الوارد في دليل حرمة اكرام العالم العاسق يكون ظهور العام الشامل له باطلاقه باقية على حاله من غير مراحم له (واما ماد كرم) من ان حجية الاصول اللغوية اعماهي من جهة الكشف عن المراد الواقعي فهو وان كان صحيحاً الا ان حرمانها بخصم موارد الشك كالاصول العملية غاية الامر ان الشك في الاصول العملية احد موضوعات لسان ادلتها واما في الاصول اللغوية فهو مورد لجربائها وهذا ليس بفارق بعد اشتراكهما في عدم الحرياب الا في موارد الشك

### بقي هناك امور

(الاول) انه اذا دل دليل على حرمة اكرام زيد مثلاً واحتمل ان يكون المراد به زيد العالم او غيره فدار الامر بين المخصص و التخصيص في دليل العام فهل يكون عموم اكرم العلماء حينئذ دالا على وجوب اكرام زيد العالم وميناً لكون المراد من دليل الحرمة غير زيد العالم (ربما يقال) بان العلم الاحتمالي بحرمة اكرام زيد المراد بين العالم وغيره موجب لترك اكرامه ما ولا يكون عموم العام موجباً لبحلال العلم الاجمالي

فإن دلائل العموم إنما هو بمنزلة الكبرى الكلية غير المتكفلة سيال حال الأفراد وليس حاله حال الية القائمة على أن زيد العالم يحب أكرامه الموحدة لأنحلال العلم بقيما فاتها متكفلة ببيان حال الفرد فيكون موجبة للاستحلال لأعماله وأما دليل تمام معاديه لا ينظر له إلى خصوص فرد لا يكون موجبا لاستحلال العلم الإجمالي فيستند العموم عن الحجية بالإضافة إلى زيد العالم أيضاً (ولكنه لا يخفى) أن دليل العام وإن لم يكن متكفلاً ببيان حكمه خصوص فرد من الأفراد استثناء إلا أنه لأعماله يثبت له الحكم بعد اصطام الصغرى إلى الكبرى الكلية المستفاده من دليل عام فإدنت له حكم وحوى مقتضى العموم ارتفعت عند الحرمة بالملازمة فتتبع الحرمة في الطرف الآخر بالملازمة والمثبت من الأصول العقلية لكونها باطنة إلى أواقف تكون متعاضداً لا كرم فيكون دليل العام كقيام البيئة موجبا لاستحلال العلم لاحتمالي لما ثبت في محله من أن الاستحلال كما يتحقق بثبات الحكم لمعلوم بالاحتمال في طرف كذا لا يتبعه في ذلك الطرف وما إن دليل العام ينهى الحرمة عن أحد صرف العلم لاحتمالي بوجوب استحالته واحتصاص الحكم بالحرمة بالطرف الآخر .

(الثاني) إذا تردد أمر فرد من دونه في فرد لمعصص وعدمه لأن جهة احتمال مفهوم المخصص من جهة شبه خارجة في حوار التمسك بالمعصص حيث عدمه خلاف ما يوجب إلى المشهور والأشهر حواره لأن موهم بالضمن فيما إذا دار أمر اليد بين أن تكون بدضمن وعدمه من ما يوجب إلى العلامة الأصارى (قدم) التمسك بعمومات أدلة أعمال الماء في الحكم بحجاسه الماء المراد أمره بين كونه قليلاً قليلاً بالانفعال وكونه كثيراً مقتضياً نفسه وسيأتي الكلام في صحة نسبة ذلك إلى المشهور وعدمها إنشاء الله تعالى (وكيف كان) فالحق هو عدم حوار التمسك بعموم العام عند الشك من جهة لشبهة الخارجية سواء في ذلك العضية الحقيقية والعضية الخارجية (أما القضية الحقيقية) فلما عرفت من أن شأن هذه العموم فيها إنما هو تسمية الحكم إلى كل قسم من الأقسام التي يمكن انقسامها حول الأدلة بالإضافة إليها مثلاً لعالم يمكن أن يكون حوياً وإن يكون غير نحوي كما يمكن أن يكون عادلاً وإن يكون غير عادل وهكذا بالإضافة إلى بقية الخصوصيات التي بها ينقسم مفهوم العالم إلى أقسام كثيرة فإدور الدليل على وجوب أكرام كل عالم

كانت اداة العموم مفيدة لسرابة الحكم الى كل قسم من هذه الاقسام لكنه اد تبت دليل اخر  
تخصص ذلك العام كما اذا ورد في الدليل انه لا يجب اكرام العدم لعاسق فهذا الدليل وان  
لا يمكن موحداً رفع ظهور العام في العموم لان المقروص تمامية دلالة التصديقه بعدم اتیان  
المتكلم في كلامه بما يوجب تخصص ذلك العام الا انه يوجب تقيد المراد الواقعي بكشفه  
عن ان المتكلم لم يسن اولا الاعص مراده وقد ذكر بيان تمام مراده الى دليل اخر منفصل  
لحكمه دعت الى ذلك فاذا انكشف كون المراد الواقعي معنوا بعنوان خاص وسقطت  
حجية ظهور العام بالاصافة الى افراد المخصص لم يبق مجال لوجه التمسك به لانبات الحكم  
لما لا يعلم انه من افراد المعصون بذلك العنوان الخاص فكيف لا يصح التمسك بعموم الدليل  
المرور لانبات وجوب اكرام من شك في كونه عالما فان دليل العموم غير مكلف باحراز  
من يكون عالما في الخارج بل هو متكفل بانبات الحكم عند تحقق موضوعه المقدر وجوده  
كذلك لا يصح التمسك به لاسان الحكم للعالم المحتمل فسمه بعد ورود التخصيص عليه  
مثل لاسكرم فساق العلماء وتقييد المراد الواقعي بمرالماق لان ثبات الحكم لشيء  
خارجاً عما هو فرع احراز تحقق تمام موضوعه وتمام المقروص في محل البحث ان تحقق  
تمام الموضوع مشکوك فيه في الخارج لا يمكن التمسك بعموم العام لاسان الحكم لفرد  
المشكوك فيه (واما القضية الخارجية) فلا عية ما يمكن ان التمسك به لحوار التمسك  
بالعموم في اشبهة المصداقيه فيها وان المتكلم في موارد قضائيا الخارجية هو الذي تكفل  
باحراز اطلاق عنوان العام على المصاديق الخارجية فيكون ظهور كلامه متعماً في غير  
ما علمه خروجه من حكمه العام بالعلم بدخوله في عنوان الخاص (ولكنه يدفع) بان الاشك  
في ان يحواسم العام في القضايا الخارجية لا يباين نحوه في القضايا الحقيقية في ان عنوان  
العام اما يؤخذ في موضوع الحكم في مقام الانبات مرآة الى افراد الخارجية او المقدره  
واما الفرق بينهما هو ان العام في القضايا الحقيقية مع كونه مرآة لافراد المقدر وجودها  
في الخارج يكون له دخل ثبوته في ثبوت الحكم لافراد فيكون العام وسطاً في الثبوت  
وهذا بخلاف القضايا الخارجية فان عنوان العام لا يكون فيها دخيلاً في ثبوت الحكم  
اصلاً واما يكون ثبوت الحكم لافراد ممالك آخريه تنصبه لكن هذا الفرق لا يكون  
فارقاً فيما نحن بصدده من كون عنوان العام ما حوداً مرآة لافراد الخارجية او المقدره

فإذا كان الاستعمال فيهما على نهج واحد فموجود دليل التخصيص مثل لا تكرم اعدائي يستكشف ان المتكلم لم يكن معرّضاً لحال الأفراد من هذه الجهة وأما وكل احراره الى نفس المخاطب فيكون دليل التخصيص مقيد المراد الواقعي في المثال المذكور غير الاعداء فلا يمكن التمسك بالعموم عند عدم احرار القيد كما كل الجان كذلك في القضايا الحقيقية يعنيها وما ذكرنا يظهر عدم حوار التمسك بعموم الحكم ايضاً في الشبهات المصادقية فالعموم الحكم اما يتبع عموم موضوعه وبما ان صدق موضوعه بعد تخصيصه على الفرد المحتمل كونه من افراد المحصر يكون مشكوكاً فيه لا يمكن التمسك بعموم الحكم ايضاً (فان قلت) اذا كان موضوع دليل التخصيص في القضية انطوائية مثل كلمة هؤلاء ودار امرها من ان تكون اشارة الى خمسة افراد من افراد العام او اكثر منها مثلاً فلا اشكال في ان مقتضى قاعده حيث هو التمسك بالعموم في غير ما علم وقوع الاشارة عليه من افراد وعليه فمادام يكون فارق بينه وبين ما هو محل الكلام في الشبهة المصادقية (قلت) الفارق هو ان الشك اذا كان ناشئاً من وقوع الاشارة على الجملة او الاكثر فلا محالة كان ما هو المراد من الجان مردداً من لاقول والاكثر من جهة اجمال العموم ولا شبهة في ان مقتضى قاعده فيه هو التمسك بعموم العام نعم داعلم وقوع الاشارة على جماعه ممسكة معصية بمصان اجهال مثلاً كما ان قال لا تكرم هؤلاء الجاهل مشيراً به الى جماعة بعضها ثم دار الامر في فرد من دونه فيها وخرجه عنها لم يمكن التمسك فيه بالعموم وكان جانه حال المقام بعينه

(ثم انه) ربما يتمسك لحوار التمسك بعموم العام في الشبهة المصادقية بقاعده المقتضى والمانع بتقريب ان عنوان العام اما هو من قبيل المقتضى ثبوت الحكم لكل واحد من الافراد المتحققة في الخارج وعنوان الخاص اما هو من قبيل المانع له فاد احرر المقتضى وشك في وجود المانع فلا بد من لاخذ بالمقتضى والحكم بوجود مقتضاه (ويرد عليه) مضافاً الى ان عنوان المحصر لا يحصر في كونه من قبيل المانع دائماً بل ربما يكون من قبيل شرط او الجرح كما في قوله عليه السلام لاصالة الاطهر (١) او هاتحة الكتاب ان قاعده المقتضى والمانع هما لم يدل عليها دليل

(١) استقصى من مثل هذه اسرار كيت خارجة عن محل الكلام في المقام من محل الكلام بما هو ما اذا اورد حكمه تكلفي او وصفي على عام وخرج عنه من مصاديقه ومن الواضح انه ليس —



شرعى او عقلى فكيف يمكن التمسك بها فى اثبات قاعدة اصولية او فرعية (واما ما) ربما يقال فى وجه الجوار من ان عموم العام حجة فيما لا يكون هناك حجة اقوى على خلافه و اما ان دليل المخصص لا يكون حجة فى الأفراد التى لم يعزز دخولها تحت عنوان موضوعه تبقى حجة العام فيها بلا معارض بل ربما تقاس اصاله العموم بالاصول العملية التى لا اشكال فى حرمانها فى الشبهات المصادفة فلتكن اصاله العموم مثلها ايضا (فقد فوج) بان دليل المخصص بعد تقييده للعام يعبر فراد الحاس الواقعية و ثبوت هذا التقييد عند المحاطب يوجب ارتفاع حجة دليل العام الا فى التقييد يعبر عنوان الحاس و بما ان صدق التقييد بعد ثبوت التقييد على مورد الشبهة يكون مشكوكا فيه لا يمكن التمسك فيه بعموم العام قطعاً و اما قياس الاصل المعنى بالاصول العملية فيطلبه ان حجة لاصل العملى فى مورد الشبهة لمصادفة اما هى لاحل ان تمام موضوعه هو الشك وهو متحقق فى مورد الشبهة وحداً وهذا بخلاف الامس المعطى فان حقيقته اما هى من جهة كشمه عن المراد الواقعى و من المدعى ان ورود التخصيص وتقييده للمراد الواقعى لا يقتضى محلاً لكشف عموم العام عن المراد الواقعى الا فى غير افراد الحاس فلا يكون العموم حجة الا فى المقدار اساقى بعد التخصيص و بما ان المعروف من عدم تكمل دليل العام يكشف حال الأفراد من جهة دخولها فى عنوان الحاس و عدمه لا يمكن التمسك به فى الأفراد المشتبهة بقى (واما منه) التمسك بالعموم فى موارد الشبهة المصادفة الى المشهور من جهة دهاهم اى اصحاب فيما اد دار الامر بين كون اليد عادية و كونه غير عادية (فتحقيق الحال) فيها هو ان مسئلة حوز التمسك بالعموم فى الشبهات المصادفة و عدمه لم تكن محرره فى كلام المشهور ولم يعلم ان وجه دهاهم الى الصمان هو ما اذا فقد ذهب بعضهم الى انه من جهة تحويرهم التمسك بالعموم فى الشبهات المصادفة و ذهب آحر الى انه من جهة التمسك بقاعدة المقضى والمانع عبر الى ان اليد مقننة للضمان

— الامر فى اشراك كس لم يرد كذا ان لا يستفاد من حساباتهم لمرعى هو الحكم بعدم امکان تدعى موضوع القضية خارجاً عن اوسرعى لا عند امر بها بما هو مدكور فى الدستورى والمستفاد من قصة لا صوره لا بظهور انه لا يمكن بعض المصنوع فى الخارج لا عند امر بها بظهور دعوى ظهور اعصيه هو كون عنوان الحاس من قبل المانع بالاصافة الى الحكم له متلعم غير شاملة لاثبات هذه الاشراك فلا يرد عليها السفس بها

و كونها بديمامة مائة من ذلك فاذا شك في وجود المانع بعد احراز المقتضى حكم  
 بعده وهذه ثالث الى انه من جهة صحة حريان الاستصحاب في الاعداد الارلية حتى فيما  
 احدث في موضوع الحكم على نحو معاد ليس المناقصة نظراً عنه الى ان موضوع الضمان  
 هو الاستيلاء على ما لا عبر المتصف بكونه معار بالمعدم رضاه فاذا احرز الاستيلاء بالوحدان  
 يجرى استصحاب عدم رضاه لما لك فثبت الضمان وهذه التوجيهات كلها من باب التضمني  
 و التخرس على العيب لان المحقق الثالث من المشهور انما هو مجرد العتوى بالضمان  
 و اما كون مستنده في هذه العتوى هو احد هذه الامور المذكورة فلا شاهد له في  
 كلماتهم اصلاً مضاف الى انه لم يظهر من المشهور في غير المقام العمل باحد هذه المسامى  
 مع انها غير صحيحة في انفسها ام قد عده المقتضى و المانع واستصحاب العدم الارلي فيما  
 كان العدم ماحوداً في الموضوع بعد فلما سيجي و في محله من عدم الدليل عليهما  
 و اما التمسك بالعموم في التمسك المصدقية فلما عرفت انما من عدم حوار بل انه  
 لا يمكن جعل المستند في هذه العتوى هو تحوير التمسك بالعموم في التمسك المصدقية  
 لان الكلام في حوار التمسك بالعموم في موارد التمسك المصدقية انما هو فيما اذا  
 كان ظهور العام متعدياً في العموم و ارتفعت حاجته لدليل محصل مفصل و اما موارد  
 اعتقاد الظهور من اول الامر في الخاص فلا يعقل التمسك فيها بالعموم في مورد الشك  
 قطعاً و عليه فاذا كان موضوع الحكم بالضمان مفيداً من اول الامر بكون اليد عادية  
 لما قيل من احد معنى العلة و الاستيلاء قهراً في معنى لفظ الاحد كما هو ليس سعيد  
 لم يمكن التمسك بعموم دليل على انهما احدثت عند الشك في كون اليد عادية (والذي  
 يمكن) ان يصحح به فتوى المشهور بالضمان في الموارد المشبهة و ان من يدعى عدم  
 الضمان هو المدعى دون الآخر هو التمسك بالاصل و احرار موضوع الضمان بسم  
 الوجدان انية كما ربما استعاد ذلك من بعض كتابات المحقق الثاني (و توصحه) ان  
 موضوع الحكم اذا كان مركباً في لسان الدليل فهو اما ان يكون مركباً من عرض ما و  
 محله ولابد من احده حيث يشد نحو معاد كان المناقصة و اما ان يكون مركباً من اعراض  
 و جوهر عبر محله او من عرصن ولو في معد واحد او جوهرين وفي غير القسم الاول  
 اما ان لا يكون الموضوع امّا خود في لسان الدليل مركباً من العريين موضوع الحكم  
 واقعا و اما يكون موضوعه في الحقيقة عنواناً بسيطاً مترعاً عن كيفية وجودهما في

الخارج كعنوان التقارن أو التفرع، وإما أن يكون الموضوع في الواقع أصلاً هو نفس وجود الجزئين في الخارج من دون اعتبار أمر آخر (أما القسم الأول) أعني به ما كان متركباً من العرض ومطلوب فلا يمكن فيه إخراج الموضوع عنه والوجدان إلى الأصل الألفي ما إذا كان الوجود أو العدم بوصف كونه بحثاً مسبقاً بالعلم بتحقيقه سابقاً وإما في غير ذلك فلا إذا لمعروض فيه به لأجابه سابقاً لنفس الوجود أو العدم المتأخوذ بحثاً يستصحب وإما العدم المحمولي فهو وإن كانت له حاله سابقة لأجابه وإن كان قابلاً للتعمد به نقلاً لأن المفروض أنه لا أثر له شرعاً وإنما الأمر مرتب على العدم الفعلي (١) وتمامه باستصحاب العدم لأرلى المحمولي لأبته الأعلى انقول بالأصل المشت (وإما بقية الأقسام) فإن كان موضوع الحكم فيه في الحقيقة نفس الأمر هو العنوان البسيط المنتزع من الجزئين المتأخذين في الموضوع في ظاهر أغصيه له يمكن أيضاً إجراؤه بجريان الأصل في نفس الجزء الأعلى انقول بالأصل المشت والوجه في ذلك ظاهر (وعليه يتفرع) ما أفاده العلامة (إصاري) (قده) من عدم انعقاد الجماعة بركوع المأموم عند لشك في فناء الإمام إذا كان في نفس على أن يكون موضوع الحكم ومحقق الجماعة هو العنوان البسيط المنتزع عن ركوع المأموم حال ركوع الإمام ومن الواضح أن استصحاب نقاء الإمام إذا كان في زمان ركوع المأموم لا يثبت تحقق هذا الموضوع الأعلى انقول بالأصل المشت (وإما) إذا كان موضوع الحكم هو نفس تحقق الجزئين في زمان واحد من دون أن يكون أحدهما في الموضوع كدابة عن تحقق عنوان بسيط منتزع منهما فلا إشكال في إمكان إخراج موضوع الحكم عنه والوجدان إلى الأصل (وعليه يتفرع) ما أفاده العلامة (إصاري) (قده) أيضاً في بعض تحقيقاته من أنه إذا علم تفرع ركوع المأموم وشك في فناء الإمام إذا كان يمكن لحكمه بالاعتقاد بالجماعة وهذا ميتين على أن يكون موضوع الحكم ومحقق الجماعة هو نفس تحقق الركوعين في زمان

١ - سيظهر لك فيما بعد أن هذا هو الذي لا أحد لموضوع مركب من أمرين ومطلوبين كان يستلزم أحد الأمرين بوصف كونه سبباً في الموضوع لا به مع ذلك يصح استصحاب العدم لأرلى نفس الحكم لا بتلخيص الأمر كونه كذلك كان عند إعراس مأخوذ في الموضوع عنى نحوانية أن أحد في الموضوع نفسه أن لا يتبعه عرس مالم يصح استصحابه باستصحاب العدم الألفي وتمام الكلام في محله

واحد من دون اخذ عنوان بسيط آخر يكون هو الموضوع في الحقيقة للحكم (إذا عرفت ذلك) فنقول لاشكال في ان موضوع صمان اليد اما هو الاستيلاء على مال الغير من دون رضاه كما لاشكال في ان الاستيلاء عرض قائم بالمستولي كما ان الرضا وعدمه من اعراض المالك و كل من هذين العرضين بالاضافة الى محله و ان كان من قبيل معاد كان الناقصة الا انه بالاضافة الى العرض الآخر ليس كذلك وبما انه لم يجعل موضوع الصمان في دليله الانس تحقن العرضين المرئيين في الخارج في زمان واحد اعني بهما الاستيلاء على مال الغير وعدم رضاه بذلك يمكن احراره ضم الوحدات الى الاصل فاذا كان الاستيلاء على مال الغير محرراً وحداً وشك في رضا المالك امكن احرار عدمه بالاصل فيتم موضوع الصمان ضم الوحدات الى الاصل فنقول مدعى الصمان موافق للاصل فيكون هو المكسر كما ان قول مدعى عدمه مغالف للاصل فيكون هو المدعى فيحتاج في اثبات مدعاه الى اقامة البينة نعم لو كان موضوع الصمان امراً بسيطاً منترعاً من اجتماع الامرين المزبورين لما امكن الحكم بالصمان الاعلى القول بالاصل المثبت لكن الامر ليس كذلك لان موضوع الصمان في ظاهر دليله اما هو نفس الامرين المزبورين دون العنوان البسيط لمترع منهما فيحتاج اثبات كونه عدواً بسيطاً الى دلالة دليل آخر عليه وهو مفقود على العرض فتحصل ان دعوى الملامه بين القول بالصمان في موارد الشك في كون الیدعاء دية والقول بحوار التمسك بالعموم في اشبهات المصادقية بینه انما خصوصاً على ما ذكرناه من ان كون الیدعاء دية ماحود في موضوع الضمان من اول الامر

### تذييل

لا يخفى انه كما لا يمكن التمسك بالعموم في الشبهات المصادقية كذلك لا يمكن احرار دخول الفرد المشته في افراد العام باحرار الاصل في العدم الاربي خلافاً لما ذهب اليه (١) المحقق صاحب الكفاية (قده) من امكان ذلك حيث قيل ان الماقي تحت العام بعد تخصيصه بالمفصل او بالاستثناء من المتصل لما كان عبر مغنون بعنوان خاص

١ - سميح بن مذهب انه لمحق صاحب الكفاية (قده) هو الصحيح وسرف ما يدل على ذلك سيدهم شاء الله تعالى

بل بكل عنوان لم يكن ذلك بعنوان الخاص كالإحراز المشتبه به بالأصل الموضوعي في غالب الموارد ممكناً إلى أن قد مثلاً إذا ثبت أن امرئ نكس قرشية فهي وإن كانت إذا وجدت إما قرشية أو غيرها فلا أصل يحرر إياها قرشية أو غيرها إلا أن إصابته عدم تحقق الانتساب بسببها وبين قرش يحدى في تفتح إياها ممن لا يحبس إلا إلى خمسين انتهى ويرد عليه أن لما في تحت العام بعد تخصيصه إذا كان هي المرأة التي لا يكون الانتساب إلى قرش موجوداً معها على نحو مفاد ليس انتفاءه فالتمسك بالأصل المذكور لا يردح، لفرد المشتبه كونها من قرش في لأفراد البقية وإن كان صحيحاً لأن الواقع ليس كذلك لأن لما في تحت العام حسب ظهور دلالة ما هي امرأة التي لا يكون قرشية على نحو مفاد ليس الاقصة (١) وعادة فامسك بإصابة الدم لأناب حكم العام للفرد المشكوك فيه غير صحيح وذلك لأن عدم المعنى الذي هو موضوع الحكم لا يخالفه سماعه على فرض لحرى فيه الأصل وأما لعدم المحمولي لأولى فهو وإن كان محرز الأصل في نفسه إلا أنه لا يثبت به لعدم المعنى الذي هو موجود في الموضوع الأعلى القول بالأصل المشتبه

وتصبح ذات ما هو مرسوم مفاد (الأولى) أن التخصيص سواء كان بالامتناع أم بالاعتصال مستثناً كان امتناعاً غيره، ما يوجب تقييد عنوان العام، غير عنوان لمخصص وإذا كان المخصص أمراً وجودياً كان لما في تحت العام معنوياً عنواناً عديدياً وإن كان المخصص أمراً عديدياً كان الدقي معنوياً عنواناً وجودياً (أو لغير في ذلك) هو ما تقدم من أن موضوع كل حكم أو معتقده بالإضافة إلى كل خصوصية يمكن أن ينقسم باعتبار وجودها وعدمها إلى قسمين مع قسم لطرف من القوانين الحكم له لا بد من أن يفتقر في مقام الحكم عليه مطلقاً بالإضافة إلى وجود تلك الخصوصية أو مفيداً بوجود تلك الخصوصية أو بعدمها لأنه يستحيل الإهمال في موارد التقسيمات الأولية مثلاً العام في نفسه ومع قطع النظر عن ثبوت الحكم له ينقسم إلى عادل وغيره فإذا ثبت له حكم من قبل المولى أملت إلى هذا التقسيم فهو لا يحد من أن يثبت له مطلقاً وغير مفيد بوجود له أو بعدمها ومن أن يثبت له مفيداً

١ - استحق أن يستند عنوان وجودي من عدم لا يستلزم أحد عدم لغرض مفيد في العام على نحو مفاد ليس لانتفاءه فيكون الدقي العام هو مفروض أساس الأمر الذي لا يكون مصفة بكونها من قرش لا أمرتها المصفة بل لا يكون من قرش وعيه فلا مانع من لتثبت بإصابة عدم اتصاف البرثة المحتمل كونها من قرش بكونها قرشية بحكم عيبها بأنها تحبس لي حسيباً واستلزم ذلك من يتوضح مفيد هذا شأنه على

ماحد القيدين اذ لا عقل ان يكون الحاكم في مقام جعل حكمه حاهلا بموضوع حكمه و  
غيره لا حطاله على نحو الاطلاق او التقييد من دون فرق في ذلك بين الخصوصيات التي هي  
من قبيل العوارض والطوارئ والخصوصيات التي هي من قبيل المقاربات الخارجية (وعليه)  
واذا فرضنا خروج قسم من الاقسام من حكم العام فاما ان يكون اساقى تحته بعد التخصيص  
مقبداً لتقييد الخارج فيكون دليل التخصيص راجعاً لاطلاقه وهو المطلوب واما ان يسمى على  
اطلاقه بعد التخصيص اصطلاحاً لم يفت وانما نقص بين عدلواي دليل العام و دليل التخصيص  
(نعم هناك افرق بين التخصيص المنص به التخصيص المتصل فان التقييد في التخصيص المتصل  
انما هو بحسب الدلالة التصديقية اذ المفروض في موارد التخصيص بالمتصل انه لا يبعد  
الظهور للكلام الا في الحاس من اول الامر وهذا بخلاف التقييد في موارد التخصيص بالمتصل  
فان التقييد فيها اما يكون بالاصابة الى المراد الواقعي لانه مسند الى ما يستفاد من  
الكلام اعم من تمامية الظهور في العموم لكن هذا المقدر من اعمق لا يكون مرقى في  
المقام بعد اشتراكهما في تقييد المراد الواقعي

الثانية ان العوارض الحاص اذا كان من قبيل الاوصاف لقائمة بصواب العام سواء كان  
ذلك بعنوان الحاص من العوارض المتصلة ام من العوارض لاشرعية او الاحتاجاة لكون موضوع  
الحكم بعد التخصيص مر كما من المفروض وعرضه القائم به اعني به بعد ليس بالناقصة (١)

(١) قد اشترنا فيما تقدم الى ان يكون عنوان الحاص من قبيل الاوصاف لا يسمى تصديداً  
لكنه متصفاً بدم ذلك الوصف لرب عليه بركت موضوع الحكم انما انما من  
العرض اعني به لعدم المعنى ومجده بل عدية ما سرب عن التخصيص عنوان وجودي هو  
تقديره بعدم كونه متصفاً بذلك الوصف او وجودي و بوضع ذلك ان معار به لاشبهة  
في وجود الامر من غير ان يوصفها عن وجودها لموضوعها لا لا حقيقة وجود الامر من  
حصة متعومة او موضوع في صلب وجوده هو في ذاته عنى عن الموضوع وغير  
مقوم به وعنده فاما احد عرض معنى موضوع حكم من الاحتفاء فاما ان يكون مأخوذاً فيه  
بما وجد ومن غير تقييده بموضوع خاص واما ان يكون مأخوذاً فيه بشرط وجوده في  
موضوع خاص و كان مأخوذاً فيه على الوجه الاول لزم ترتيب الحكم على مطلق وجوده  
الساوي في جميع افراده فاما عرض احد العدالة في موضوع وجوب كرم العالم لزم الحكم  
بوجوب اكرام العالم ولو كان متصفاً بالعدالة غيره لكن هذا العرض خارج عما هو محل -

المعبر عنه في كلام العلامة الانصاري (قده) بعدم التقي (والرقي ذلك) هو ان انقام العام باعتبار اوصافه وبعوته القائمة به اما هو في مرتبة سابقة على انقائه باعتبار مقارناته فاذ كان دليل التحصيل كاشفا عن تقييد ما وراقعا لاطلاقه بمعنى المقدمة الاولى فلا بد من ان يكون هذا التقييد باحاطة الاسم الاول اعنى به لانقائه باعتبار اوصافه وبعوته ويرجع لتقييد الى التقييد بما هو معاد ليس الباقية اذ التقييد لو كان راجعا الى التقييد بعدم مقارنته لوصفه ثم به على نحو معاد ليس القائمة لكون الموضوع في الحقيقة مركبا من عنوان العام وعدم عرصه مجمعه ولي لهما ان يكون ذلك مع تمام لاطلاق الصلصة

— الكلام في انهم ومار كان امر من موجودا في موضوع يحكم به لوجود الشيء ولا يشترط  
لحكمه لا اعنى خصوص وجوده في الموضوع لغير الشيء هو في ذاته وجود الشيء  
لما عرفت من ان وجود الامر في نفسه عن وجوده موضوعه موجود لهما في زيد مثلا  
هو انه ثبوت لهما له اريد الامر عنه بانصاف زيد بالمد له ومما هو معاد كان لتقصه في  
مثل ذلك لا يمكن حرز وجود موضوع الحكم عنه او حداث في الاصل لا فيما كان  
للمرس بوصف كونه من مستوى بحداله السامع و ما في غير ذلك ولا محذور لغير  
لاستصحابه في رتب انوار اوجود لهما في الاعلى لقول بالاصل حيث ولا ير للمرس على  
عدالة زيد مثلا بما يحكم بمقتضى عدم الوجود الى الاصل فبما عدم بانصاف زيد  
بعدمه بل زمانا في انصافه في ما مع عدمه فلا يمكن احرار عدالته بانصافه  
وجوده فليس انصافه و اوضح ان عدمه بانصاف غير زيد في في بخارج لا اعنى لقول  
بالاصل المشت (هذا كله) في الاصل ايجري لاثبات وجود الموضوع و بالاصل ايجري  
لاست عدمه فلا مانع من جرده في امر من غير وجوده و ومع ذلك في انصاف الموضوع  
بذلك اوضح لوجودي من اول الامر و السرفي ذلك لوجود الامر بذاته وان كان  
معاد الى وجود موضوعه لان عدم امر من غير محتاج الى وجود الموضوع صلا ضرورة  
في الافتقار الى وجود الموضوع بما هو من ائزم وجود امر من دون عدمه عدالة زيد مثلا  
ون كان بحيث اذ وجدت في الخارج كاس في الموضوع الا لا عدم عدله ليس كذلك بل هو  
مرازي كان متحكما بل تحقق موضوعه هذا تحقق زيدي احتارج ولم يكن مصفا بالمد له  
كان عدم عدالته الامر عنه عدم تصافه بانعداده بان عنى ما كان عنه في لارن مع ربما  
اعتبر في موضوع الحكم انصافه بدمشيبي وسجو لموجة انعداده و هذا الاعمارو ان كان —



الى جهة كون عدم نعتاً يرجع استثناء الفاسق من العلماء في قضية اكرام العلماء لا فساقهم الى تعيين العلماء بان لا يكون معهم حق سواء كانوا فاسقين ام لا او يكون ذلك مع التقييد من جهة كون عدم نعتاً ايضا يرجع معاد القضية المبرورة الى وجوب اكرام العلماء المعتبر فيهم ان لا يكونوا فاسقين وان لا يكون معهم حق وكلا الوجهين باطل اما الاول فلانه غير معقول لو صرح المدافع عن الاطلاق من جهة كون عدم نعتاً والتقييد بعدم المحمولي واما الثاني فلانه مستلزم لادونة التقييد بعدم المحمولي لكفاية انتفاء بعدم المعنى

— متحاجا الى لسانته والموه اذ عدمه هو عدمه لا يكون وصفا لشئ فانه اصل محض فلا بد في عدمه من اعراض خصوصه عن الموضوع ملازمه لذلك عدم الاله على تقدير تحقق هذا لا عدمه ويوقف حرمان الاستصحاب في موره لاحراز نعت الموضوع عدمه لو عدل الى الاصل على عدم انتفاء نعت الموضوع عن عدمه قبل زوال نعت ذلك في انتفاءه به ولا يكفي في صحته حرمانه العلم بعدم انتفاءه بوجود ذلك اشبهه قبل ذلك لان استصحاب عدم الانتفاء ما وصفت وجودي وان كان من نفسه لا مانع من حرمانه لا بالمرتب عليه احراز موضوع الحكم في محل الكلام لان المعروف ان لعدم ما هو دونه اما احد على وجه الانتفاء المعبر عنه بعدم ليس الانتفاء ومن الواضح ان انتفاء عدمه انتفاء استصحاب عدمه استحقاق من وصح بقاء الاصل انتفاء الذي لا يقول بحسنه وبالجملة اذ عدم وجود عرس مافى موضوع حكم شرعي فهو ان كان لابد من كونه مأعوداً فيه على وجه لعمليه واما ان الانتفاء فلا يمكن احراز ذلك الموضوع عدمه انتفاء انتفاء الاصل فما لم يكن لعرس بوصف كونه بها مسبوقا باحتالة الانتفاء لان ذلك لا يستدعي احد عدم ذلك العرس بما في موضوع عدمه ذلك الحكم وارتفاعه ضرورة ان الحكم الذات للموضوع المعد ما هو دونه ان كان الانتفاء اما يكون ارتفاعه انتفاء انتفاء انتفاء ذلك انتفاء على نحو معاد لسالة المختصة من دون ان يوقف ذلك انتفاء انتفاء عدم ذلك الانتفاء على معومعاد ليس الانتفاء معاد قضية المرتبة يخص الى حصيل الا لفرشه وان كان هو اعراض وصف العرشه على وجه الانتفاء في موضوع الحكم يخص لفرشه بعد لخصيص الانتفاء لا يستدعي احد عدم الفرشة في موضوع عدم الحكم تتجسس المرتبة عندا يخص على وجه انتفاء انتفاء انتفاء ليس الانتفاء واما يستدعي احد عدم فرشة في ذلك الموضوع على نحو لسانه المستحصلة فكل مرأة لا تكون مصفوفة بالفرشة سنه تحت العام واي الخارج —

عنه وهذا هو الميراث الكلي فيما اذا كان الموضوع مركبا من العرس ومحلته (١) فان الارام فيه ان يكون التقييد بالمحاط به ذلك لماقصة او ليس بالماقصة

خصوصا لصفه بالقرشية لان اساقى هذا الشخص هي امرأة المصنفه بدم القرشية و ا  
شك في كون امرأة قرشية لم يكن مانع من التمسك باستصحاب عدم القرشية التام لثب  
قبل تولد تلك المرأة في الدارج (وان شئت) قلت ان قرشية المرأة وبسبب كانت مضمومتين  
في الدارج ماد حرز وجود بعضها وشك في وجود انضمام بالقرشية يستوجب عدم انضمامها  
بها فتثبت بذلك بها غير مصنفه بالقرشية غير ان عنه ان يحكم بانها لا تجب الا في حبس  
(فتحصل) من جميع ما ذكرناه ان دعوى اسراء الشخص بموان وجودي اجماعا وبث  
القانون في طرف لعمام على وجهه انصبه كما نص عليها تنجها الاستناد من سره هي التي اوجبت  
لجميع من حرمان لاستصحاب في الاعدام لازلة عند اثبات في وجود فرد في عنوان الشخص  
وعنده لما اذا كان الشخص بالاشبه او بمفصل مفصل وب بعد وعرفه من ان الشخص  
بموان وجودي في عدم اسوداد لا سلم لا احد عنه ذلك لعنوان في طرف لعمام على  
هو لنقيد عدم تصاف اثبات بذلك الوصف لا في عنوانه بالاشبه بالاشبه بالاشبه بالاشبه  
لا محال لانكار حرمان الاستصحاب في موارثات في لاصاف بذلك الوصف لوجودي في غير  
ذلك موضوع المصنف اوجده في الاصل فهم ذلك وبسر جيد وقد فصل بين الاعدام  
من الاشياء قدس لله تعالى سرهم في اعمام مفصلة قد مرصدا وحارده عليه في رسالة  
انيس لمشكوك فيه وقد طمنا انكلاء في جصق محال في المعاد و صحتا لمقصود فهم  
بما لا مزيد عليه فراجع

١ قد عرفت ان تركب الموضوع من العرس ومحلته وان كان يستلزم احدا من العرس فيه عني وجه  
المنية اعني به معاد كان لماقصة الارام تركبه من لاداء وعدم ثبوت عرس مانع لا يستلزم  
احد عدم ذلك العرس في الموضوع على وهو معاد ليس بالماقصة بل ان ثبت يحتاج الى عمال  
عديه ومؤنه ولا قطع احد عدم عرس ما في موضوع لعلم لا يعصى لا اخذه فيه على نحو  
السالة المحصلة دون لموجة المصدولة واما ما افاده شيخنا الاساد قدس سره به فاعني  
ما ذهب اليه من لزوم عدم تصاف عني نحو لداعيه في ردعيه اولائه على تقدير تماميته  
يستلزم انكار امكان احرار جميع الموضوعات المركبة بمصم الوجدان الى الاصل الحارري  
في من احد لجزيين ولا يختص ذلك بالموضوع المركب من العرس ومحلته مع به قدس سره -



العرض الذي هو نفس معنى اعمد، وعرفنا ان نحن على ان ذات المعرعة بالوجود المحمولي وما هو مع ذلك التامة وعدم ذات العرض المعرعة بالعدم المحمولي وما هو معاد ليس التامة فانه من قبي تعادل، لايجب ان الذي لايمكن فيه ارماع لمقانبين لكونهما معروفين لمع الماهية المعرعة عن كرشى، وعلمه فكما لايعقل نحن لوحد المعنى قبل وجود موضوعه كذلك لايعقل تحقق العدم المعنى المقابل له

اذا عرفت هذه المقدمات نمر ان خروج الجارج عن تحت العام وهو عنوان القرشية في المثال يسلم تقييد الباقي بغير هذا العنوان بمقتضى المقدمة الاولى وانه لا بد ان يكون هذا التقييد على نحو ما دللير الماقصه بمقتضى المقدمة الثانية وانه يستحيل تحقق هذا العنوان الماحود في الموضوع قبل وجود موضوعه بمقتضى المقدمة الثالثة فلا يمكن احرار قيد موضوع حكم العام باصالة العدم الاولى فاب المستصحب اما ان يكون هو العدم المعنى الماحود في الموضوع فهو مشكوك فيه من اذن الامر والاحالة سابقة له كما عرف هو (قنه) بذلك واما ان يكون هو العدم المحمولي المالمزم العدم المعنى فاه، فلا يمكن احرار تمام الموضوع باستصحاب العدم المحمولي الا على القول بالاصل المشت (وعلى ما ذكرناه) بفرغ مع جريان اصالة العدم في المشكوك فيه من اللسان على كون الجامعة المفعولة معسره في نفس الصلوة وعن قودها

عروضه في مرحلة السجدة وعنه ولا يكون المعنى لا شافى المعرعة بالعرضي المحمول محدد مع له جود المعنى كما هو معروف، فانه قد علم ان المقابل بين معاد كان له قصة ومعاد ليس اساقفة المعرعة من بل العدم والسكة مع لاسعى الربيه فانه لان اشأن اب هو في سب ان العدم الماحود في موضوع الحكم انشأ للام مع ورود اشخص عنه باصالة وسلب معسرين بما هو العدم المعنى ومعروف بذلك عرض صحيح و بالصحح هو كون العدم الماحود مع محدودته على نحو العدم المحمولي وعلى نحو اصاله لمخصه دون لوجبة المفعولة

١- قد عرفت انه لا يشرع بذلك بل التقييد بما يكون بخاصه عدم الاضافه بالعرض لوحد لا سجد لا يضاف بعده وعبه فلامع من جريان الاستصحاب في العام لحرار تمام الموضوع بمصم انوحدان الى لاصل وكذلك في ما اذا شك في كون السلبوس من جراه ما لا يؤكل بجهه ساء على كون الفيد مأخوذاً في نفس الصلوة او في ناحية اللسان.

فإن الصلوة من أول وجودها إما أن تكون مفسرة بالمع أو معدمة وإلا حالة سابقة ليعتبر  
استصحابها وبحكمه به تتحقق معان الشك في الوجود إلى الأصل وإما لعدم الأثر  
فهو وإن كان متحققاً سابقاً إلا أنك قد عرفت أن استصحابه لا يجدي في المقام الأعلى القول  
بحجية الأصل المشت (وإما إذا كانت) المانع المحمولة معتبرة في ناحية المانع وكانت  
من قبوده فتارة يكون الشك في وجود المانع لأجل الشك في كون نفس المانع من  
غير المأكول وأخرى لأجل الشك في عروص أخرى غير المأكول على المانع المأخوذ  
من غير المأكول كل لحمه أما القسم الأول فلا يجري فيه لأصل لما ذكرناه من أن عدم  
الاعتنى لإحالة سابقة له (١) وإما لعدم المحمول فهو وإن كان له حالة سابقة إلا أن استصحابه  
لا يجدي لإحراز عدم الاعتنى على ما هو الصحيح من عدم حجية الأصل المشت وإما القسم  
الثاني فبحرمان الاستصحاب فيه ممكن من (مكان وضمه) إلى الوجودان يحترز تحقق تمام  
متعلق الشك في الخارج (كما في المانع لمجموعه) إذا كانت معتبرة في طرف المصالح  
بطريق اعتبار الظاهر والأصل في حرية الأصل في إحراز القيد فيما إذا كان عدم لمس المكلف  
غير المأكول مسبوق بالحالة سابقة (وبالحتملة) إذا لم يكن الموضوع مركباً من لعرض  
ومحلله فلا إشكال في إمكان إحراز الموضوع مع الوجودان إلى الأصل وإن كان يجري الأصل  
هو لعدم الأثر فيما إذا لم يكن هناك عنوان وجودي بسيط أحدي الموضوع على ما عرفت

١- لا يخفى أن استصحاب عدم الاعتنى وإن كان يكفي في حرر ما موضوعه في الوجود  
في المقام وغيره على ما هو لا غير صحيح لأنه فيما إذا شك في كون نفس المانع من  
لا يؤكل لحمه لا يمكن أن يستدل في موزعه باستصحاب عدم الاعتنى بذلك أن ما يشك في  
كونه جزء من أحدون حرراً لمأكول لحمه سابقاً كان موجوداً في الخارج مضموراً بصورة  
مما في الصور النوعية وما يمكن حرره من شيء من الحيوانات يرجع لشك في كونه من حرره  
مأكول لحمه بعد ذلك في الشك في عروصه، أوصف له بعد أن لم يكن مضاعفاً في  
الخارج فيستصحب عدم اعتنى ما كان عليه من عدم كونه جزءاً لا يتجزأ من لحمه ولا يمارس ذلك  
باصالة عدم كونه جزء من أحدون لمأكول لحمه سابقاً على أن المفسر في صحة انبوهه إنما  
هو عدم وقوعه في غير المأكول كما هو الصحيح وهذا بطريق ما إذا علم بالآثار التي إلى  
ضيقه جرى مرده من الحرر وغيرها من المانع المحتملة في استصحاب عدم اعتناء أبي  
الحرر يترتب عليه حرره ولا يمارس ذلك باستصحاب عدم اعتناء إلى غير الضرر  
مما يحتمل انقلابه إليه

الإشارة إليه وأما إذا كان لموضوع مركب من العرض ومحلّه فلا بد في حريان الأصل من بعض العدم (١) والوجود العتيق من زمان ذلك أيتّم الموضوع بحريان الأصل فيه وصعده إلى الواحد وأما إحراء الأصل في العدم إلا أنّي فلا يحدّي في إحرار تمام لموضوع الأعلى القول بالأصل المتمت (ثمّ يرد) على سائر ما افاده صاحب الكفاية (قدّه) في العموم أمور (الأول) أن جعله التخصيص بالمفصل إذا كان بالاستثناء كالمخصص لمفصل في عدم كونه موحداً لتعنوان العام، عنوان خاص غير صحيح فإن المخصص المتصل أحاط بوجوب اعتقاد الظهور التصديقي في غير عنوان الخاص لا محالة كما اعترف هو (قدّه) أيضاً بذلك وعليه نبي سرابة احتمال المخصص المتصل إلى العام ومعه كيف يفهم (٢) أن يقال إن العام قد تخصّصه بالمفصل لا يكون معنواً بعنوان خاص (الذي) أن ما افاده (قدّه) حسب ظاهر كلامه من أن العام يكون معنواً بكل عنوان لم يكن ذلك بعنوان الخاص يافهم (٣) ما افاده في صدر كلامه من أن العام بعد التخصيص لا يكون معنواً بعنوان خاص مضافاً إلى أنه في نفسه لا يرجع إلى معنى محصل إذا العام لا يكون معنواً بأحد العناصر السابقة بحته بعد استحصيص وأما يكون شمول الحكم لكل فرد لا حل عدم تعدد العام بقيد لانه يكون مقداً لكل من العناوين (١) أنه عرفت ذلك أيضاً في ما إذا وجود العدم مدّ في موضوع الحكم دون ما إذا أحد عدمه بدنه وقد ظهر الفرق بينهما كما ذكرناه فيما تقدم.

(٢) عرفت المعنى صاحب الكفاية (قدّه) ما ذكره هو أن العام قد تخصّصه بالاستثناء لا بعنوان خاص بل بمسراعه وصف وجودي وعدمي لأن غاية ما يرسد على الاستثناء أنها هو اعتبار عدم صف العام بالوصف الوجودي للأحود في ناحية الخاص وعليه فلا يرد عنه ما أبدي في أمس من صفاة ذلك لاسي عليه (قدّه) من سترام التخصيص بالمفصل لا اعتقاد ظهور التصديقي في الكلام في غير الخاص ومن سرية جمال التخصيص أي العام كما هو ظاهر.

(٣) عرفت المعنى صاحب الكفاية (قدّه) ما افاده هو بيان أن كل عنوان وجودي وعدمي مرس يعقده في طرف العدم فهو لا يسمّى ثبوتاً بحكمه إلا بعنوان الأحود في طرف الخاص فالقيد للأحود في طرف العام منحصّر بده كونه منصفاً بعنوان الخاص وأما غيره من العناصر الوجودية والعدمية فلا يصح وجود شيء منها ولا عدمه ثبوتاً بحكم العام أصلاً وعليه فلا ملاحظة صدر كلامه (قدّه) ودينه وجه من لوجوه والخمسة ما افاده المعنى المبرور (قدّه) في العام هو مبيته ما أحضره وشيداً أساسه وسياحه

الوجودية ونقيضها (الثالث) ان عدوله (قده) من احراء اصله لعدم في نفس عنوان لقرشية  
 المأخوذ في لسان الدليل الى احراء اصله لعدم في العنوان الاشراعي اعني به عنوان  
 الانساب الى قریش لاوجه (١) به فان المراد من عدم لانتساب المصاحب ان كان هو لعدم  
 المعنى وحاله حال عدم لقرشية في عدم الحاله السابقة له ولا يمكن استصحابه وان كان المراد  
 منه هو لعدم المحمولي فلو بسبب اعلى كفاية استصحابه في احراء تمام الموضوع واعضاده بطر  
 عما تقدم من انه لا يمكن اثبات العدم المعنى المأخوذ في لسان الدليل باحراء الاصل في العدم  
 المحمولي لا يمكن حريان الاصل في نفس عنوان القرشية بان يقن ان قرشية امرئة التي  
 بشك في كونها من قریش قبل وجودها كانت مصدوفة بالعدم فيستصحب ذلك وضم  
 الوجودان الى الاصل يتم الموضوع فلا حاجة حينئذ الى احراء الاستصحاب في العنوان  
 الاشراعي اعني به عنوان لانتساب الى قریش وكيف كان فقد عرفت عدم كفاية احراء الاصل  
 في عدم الارأى في احراء تمام الموضوع ذلك ادم احواله ماخوذ فيه على وجه  
 لعتبة ومعاد ليس النقصه (واما توهم) صحة حراء الاصل في نفس لعدم المعنى في المقام  
 شوه ان مرتبة العرض متأخرة عن مرتبة موضوعه والمرئة في مرتبة سابقة على عروس  
 اقرشية لها غير متصلة بكونها قرشية على نحو متعدد ليس يخصه فيستصحب ذلك لعدم  
 في طرف الشك (فغير) اذ الارم في حريان الاستصحاب في ادم معنى هو صاف الموضوع  
 به خارجا ولو لا متعلق رتبة الموضوع على رتبة عرصة مع تقدم بقا كهما آتاهما في الوجود  
 لاجازي لا يصحح حريان الاستصحاب والمرئة حينها وجدت في الخارج وجدت قرشية  
 او غير قرشية فلم يحرر كونها متصلة بعدم اقرشية في الخارج ولو لاها لم يمكن التمسك بها  
 في طرف الشك في كونها قرشية قد في طراف عدد كبرياء فانه حقيق بذلك  
 بقي الكلام فيما افاده المحقق العلامة لا نصارى قده وسعه جملة من المتأخرين به  
 من حوار التمسك بالعموم في الشبهة المصداقية اذ كان المحقق لياً عن بعضي وهذا الكلام

(١) لا يلحق ان معبوءا قرشية ومعبوءا لاسناد في مرتبة امره حد ولا بعد من احد لفصل  
 عن ما هو اسناد من لفظ لآخر وبما لاختلاف في لغير بعض فلا فرق بين قولنا الاصل  
 عدم قرشية المرأة المحقق كونها من قریش وقولنا الاصل عدم سبب شك سرقة الى قریش  
 وعنه فليس في كلام المحقق صاحب الكعدة (قده) عدول من جراء الاصل في نفس عدول  
 لمأصل الى جرائه في لصوان الاسراعي يستشكل به بما ائيد في انفس



على إطلاقه لأيسرها تصديقه من المخصص الذي إذا كان حكماً عقلياً ضرورياً كان  
صريحاً واطهور الكلام وهو كما لعدم اعتقاد الظهور إلا في العاقل من أول الأمر فحكمه حكم  
القرينة المتصلة للعطية فكما لا يمكن التمسك بالعموم في الشبهة المصداقية معها كذلك  
لا يجوز التمسك بالعموم معه وإنما إذا كان حكماً عقلياً نظرياً أو اجتماعياً بحيث لم يكن  
صالحاً لصرف ظهور العام من أول الأمر فحكمه حكم المخصص المصغر للعطية إذاً كما أن  
المخصص للعطية بعد تقدمه على عموم العام يكشف عن تقييد المراد الواقعي وعدم كونه  
موضوع الحكم الواقعي مطلقاً فلا يمكن التمسك به عند عدم إخراج تمام موضوعه لأجل  
الشك في وجود التقييد كذلك المخصص الذي يكشف عن التقييد الحرر فلا يمكن التمسك  
بالعموم عند عدم إخراج تمام موضوعه وبالأخص في عدم حوار التمسك بالعموم إنما  
هو «المكشف» على أنه تقييد موضوع الحكم له بالخصوصية المكتشف من كونه عقلياً أو  
عقلياً (والمتحقق) أن يقال أن ما يسمى بالمخصص العقلي أن كان بمعنى ما يجب تقييد  
موضوع الحكم وتصديقه بطريق تقييد الركن في قواعد عليه لاسيما وتصروا إلى ركن قد  
روى حديثاً وبطريق حلالة وأحراراً (يح) يكونه لا أيام الإجماع على ذلك فحاله  
حال المخصص للعطية في عدم حوار التمسك بالعموم معه في أفراد المشكوك فيها إنما  
عرفت من أن المخصص الذي إذا كان عقلياً ضرورياً فحكمه حكم القرينة المتصلة وإذا  
كان عقلياً نظرياً أو اجتماعياً فحكمه حكم القرينة المنفصلة وعني كل تقدير فلا يمكن التمسك  
بالعموم بعد تقييد موضوع الحكم واقعاً (وإذا كان المراد من مخصص من أدراك  
المعنى ما هو ملاءمة حكم الشارع واقعاً أم لا فإنه أولاً في موضوعه على ذلك من دون  
أن يتقيد موضوع الحكم به لعدم صلاح تقدم موضوع الحكم به أم لا لأنه «الاشكال (١)» في

١- التحقق في المقام هو أن نصية المسكنة بآيات حكم لعمام أن كتاب من قبل  
المصنف لجمعية التي تكون منطق موضوع الحكم فيها على أفرادها هو كولا سطر المكاتب  
وأحراره ولا يمكن أن يكون حرار عدم اشياء فرد على ذلك الحكم كاشد عن وجود خصوصية  
في ذلك الحرر قد حدد عدم لاسيما عني تلك الخصوصية قديماً في موضوع الحكم انساب  
نعم من كان تلك الخصوصية محررة عند المكلف مفهومه حيث في وجوده في فرد آخر  
لم يمكن التمسك بالعموم لآيات الحكم له ذلك في وجود تمام موضوعه على فرض كما  
دائم لكن تلك الخصوصية محررة عند المكلف مفهومها وتردد أمرها بين أمرين أو أكثر -

حوار التمثيل بالعموم حيث وكشفه بطريق الآن عن وجود المالك في تمام الأفراد فادركت في وجود المالك في فرد كان عموم الحكم كاشفا عن وجود المالك فيه ورافعا للثبوت من هذه الجهة كما انه اذا علم بعدم المالك في فرد كان ذلك الفرد خارجا عن باب التخصيص الافرادى فيكون سكوت المولى عن حكم ذلك الفرد اما لاجل صلاحة مقتضية له كما في لمولى الحقيقي او لاجله بعدم المالك فيه كما ربما يتفق ذلك في الموالى العرفية وعلى كل تقدير فلا يكون حكم لعقل ولو كان ضروريا موحيا لتقييد موضوع الحكم و تصحيحه لما عرفت من عدم صلاح المالك لكونه قيد الموضوع وهذا نظير قوله عليه السلام

- ولا معالجة بسلم ذلك عبثا - بعد موضوع عدم مرسين مرسين او موزكون  
 دليل الفاعل عند في حكم الحمل على ممر وعلى كل حال لا يمكن التمسك به في موارد  
 حصول التخصيص لعدم اختصاص المالك به على فرد في الخارج مثلا ورد بين على وجوب  
 كراه المالك لثبوت الفاعل منهم و عسوق و سحوى منهم وغيره من عدم عدم تحقيق المالك  
 وجوب لا كراه في ريد العالم فان كان ذلك من جهة العلم يكون بطلانها في المسئلة  
 من تحقيق المالك وجوب لا كراه فيه ولا معالجة بسلم ذلك لعدم عدم موضوع وجوب لا كراه  
 عدم كونه في ذلك فلا يجوز التمسك بالعموم لاجل وجوب الكراه عدم خبر لثبوت في نفسه  
 واما اذا حصل كون الجمع من بعض المالك كذا في معنى المسوق و لحيوية الوجود من  
 فيه ولا معالجة بسلم ذلك انه عدم موضوع وجوب لا كراه عدم ابعاده بحداد و صهي  
 على لاجل فلا يجوز التمسك به لاجل وجوب كراه العلم عسوق و سحوى منهم و اذا حصل  
 من الجمع من بعض المالك لم يور هو جماع اوصاف او مع غيره وصف آخر ايها من  
 اوصاف الموصوف يورد في الخارج و غير من بعض احد حسب معنى انفراد التمسك و التمسك  
 في غيره باصالة العموم كما كان هو الحمل على عدم قيام الامر بالتخصيص بين الاول  
 والاخر فيخصص به لافرق بين التخصيص ببعضى و البعضى في شئ من الاحكام المبرورة فيما  
 اذا كانت اوصاف التمسك به من بعض الحكم لعدم من بعض التخصيص التي يكون بطبق الموضوع  
 على فراده موكولا بها بغير من المكلف واما فيما ذكره كتابه لخصيه خارجة فان كان  
 التخصيص بها فبعض المالك ايضا بتمسك بالعموم في موارد اشبهة بالمصادفة لاجل التخصيص  
 البعضى يكون مرسية على ان لمولى و قال اخرا في بعض موضوع حكمه لى من المكلف  
 فلا يصح التمسك بعموم كلامه مع عدم قيد موضوع حكمه قيد لم يخرج بخصيه في الخارج  
 و اما اذا كان التخصيص على فان كان ذلك من قبل لاحكام العينية المبرورة -

لأن الله شئ أمية قاطبة مع حكم لعقد (١) بأن ملاك لعنه إنما هو نفسه لاهل البيت سلام الله عليهم فالمؤمن منهم على تقدير وجوده لا يشمله اللعن المرور فإذا شئت في إيمان فرد منهم حارز التمسك بالعموم وبحكم عليه حيث أنه غير مؤمن بالامحاذاة (والسرفي حوار التمسك) بالعموم في هذا المرض هو أن ملاك لأحكام إنما يكون أحرارها وطيفة لعن أحوال (٢) دون انعقد للعموم الحكم سنكشف أنه أحرر وجوده الملاك في

لأن يصح أن يكون عليها مسئلة في هذا الباب على حاله جاز العرفه المتصفة وان كان من من من الأحكام الصرية أو من من من لا جمع، وجوده صحيح استبنا للعموم في مورد لسنه الصدقة و حرز بدت في الفرد أنه يكون في غير حال في عنوان الشخص والسرفي في ذلك هو أن ظهور كلام الحوى في العموم كالتف عن به نفسه حرز التصديق موضوع حكمه على جميع لاه أدواه لكن ذلك أي 'مكلف' لا معناه يكون هذا ان ظهور حصه على المكلف في المورد المشكوك فيها يصح سكوت سواء عن اليقين فقد عدمه فدان فردا لعدم الدخول في موضوع حكمه على وجوده مصدقة مصدقة السكوت عنه و على عطفه عن ذلك كما في لموا في العرفه و ما ذكرناه يظهر ان هذا هوارة شخصاً لاساد قدس سره في المقام فتدبر جيداً

(١) لا ينبغي أن ينسأه اناس سلامه عدم وعدمه به هو من الاحوال الصادرة على امكلف اني ينقسم المكلف بالامية له الالب او فـ و هو الواضح ان مثل ذلك يستحيل ان يكون ملاك الحكم بل الحكم بالالب به لانه لا يمكن ان يكون مصدقاً او مصدقاً بوجوده او بعدمه و ما يترك له مقتضى الاستصحاب انفس فهو مستحصر بما مر على انفس من المصدقة في الخارج فتولا مد كراه من ان انفسه احراراً اذا لم يكن حرازاً لعدم فيه هو كولا اني يصر المكلف جاز بمسك فيها بالعموم في اشهاد الصدقة له امكان استنبط هو قوله عليه السلام ان الله شئ أمية قاطبة لا ياب جو رلن الفرد لمشكوك في مانه لكن انفسه اشمية على انفس ما يب خارجية ضروره ا ب مسكفه بصور ان شئ مية من نفس لاهام سلام الله عليه سنكشف فيها بدليل لأن عدم وجود مؤمن في شئ أمية ناجم عنه وجود مؤمن فيهم اتفاقاً كان ذلك خارجاً بالدليل فمسكت في غيره بالعموم

(٢) احرار شتمت معلق الحكم على لولاك و كان وصقة لعنكم الا انك قد عرف ان العلم بعدم اشمال فرد على ملاك الحكم لا يفت عن انفسه يكون عدمه اختصاصاً لموجوده —

تمام الأفراد فيتمسك به في طرق الشك نعم اذا علم عدم وجود الملاك في فرد فلا بد فيه من الحكم بحروجه بخصوصاً افرادياً ومن حيث سكون المولى عنه اما على المصلحة فيه او على تمتعه عن عدم وجود الملاك فيه كما تقدم وهذا بخلاف ما اذا كان حكمه لعقل في موارد التخصيص التي موحياً لتقييد موضوع الحكم بقيد فانه لا يجوز في هذا الفرص التمسك بالعموم عند اشك في تحقق موضوع الحكم لاحل الشك في تحقق قيده لان احراز تحقق الموضوع بذاته وقيداً انما هو من وظائف العقل دون المولى ولا يكون في كلام المولى تعرض لبيان احوال افراد الخارجية من حيث اشتغالها على خصوصيات الموضوع وعدمه ولا معنى للتمسك بالعموم كلامه عند اشك في كون فرد حاسر واحداً لما اعتبر قيده في موضوع الحكم (هذا كله) فيما اذا احرر احد الامر من اعنى هما كون ما ادرك العقل دوران حكمه المم مداره من قبيل قود الموضوع و غير صالح لان يكون ملاكاً للحكم وكونه من قبيل ملاك الاحكام و غير صالح لان يكون قيده بالموضوع و اما فيما اذا لم يحرر ذلك و كان ذلك الامر اندي ادرك العقل دوران حكمه العام مداره قبالاً (١) فكلاً او جميع من دون ان يكون هناك ما بين احدهما كما اذا قال المولى اكرم حرارى وعلم من الخارج انه لا يريد اكرام اعدائهم ولكن بهماله ان عدما مداره هل هو

في ذلك بعد الملازمة لعدم ملاك ما حود في موضوع الحكم ومعه لا يمكن التمسك بالعموم فانه اذا لم يحرر نطاق موضوع الحكم सामه عنى له وجود لخرجى نعم اذا كانت لفصية خارجية ولم يكن احصى له موضوع وها عنى مصداقه موكولاً الى نظر لتكلف صبح التمسك بالعموم في المصاديق المشبهة على ما مر

(١) لا يعنى انه لا يوجد مورد شك فيه في كون ما ادركه العقل من قبيل قيود لموضوع ومن قبيل لئلاك المعنى لاجل الحكم على موضوعه لئلاك قد عرف ان كل ما يمكن ان يضم موضوع الحكم بالصفة اليه الى فصيلين يستحسن ان يكون من قبيل ملاك الاحكام بل لانه من ان يكون موضوع حكمه بالصفة اليه مطلقاً و مفيداً بوجوده و بعدمه كما ان كل ما يكون مبرماً عنى من التكلف في الخارج من المصالح و المفاسد يستحسن كونه قيداً لموضوع الحكم و بما هو مخصص في كونه ملاكاً لمصنفاً لاجل الحكم على موضوعه و عليه فلا مجال لتعصباتى فاده شيخنا لاسناد حدس سره في المقام .

علاوة لوجوب الاكرام، وانه قيد احد في موضوع الوجوب فهل يمكن التمسك بالعموم حينئذ فيحرر به ان الفرد الذي نشئ في كونه عدواً للمولى ليس يعدوله (الحق فيه التفصيل) فانه اذا كان حكم العقل ضرورياً حيث يمكن للمولى الابتكال عليه في مقام البيان لم يصح التمسك بالعموم حينئذ لان حكم العقل الضروري مما لا من قبيل القرينة المتصلة بحتمل معه كون العبد له وجود في موضوع الحكم وقد وكل للمولى احرار القيد الى نفس العدد فيكون المقام من قبيل احتفاء الكلام ما يصلح القرينة فيقتطط ظهوره في الاطلاق لامعة ولا يمكن التمسك به في امرد لشكوكه كما هو الحال في موارد انفساد المعطى ولا فرق في ذلك بين احتمال اعتماد المولى على القرينة المتصلة واحتمال اعتماده على القرينة لعقبة واحدة في ما اذا كان حكم العقل ضرورياً او كان لمختص اجماع اصح التمسك بالعموم في موارد الشبهة المصدر فيه لان ظهور الكلام في الاطلاق قد اعتمد على العرس ولا حاجة على التقييد لزمها ايها تالي ظهور الكلام في العموم فلا بد من لاحد ظهوره والحكم شئت حكم العام في موارد الشبهة المصدرية (واوجه في ذلك) هو ان حكم العقل في المقام اوقيام الاجماع على دوران حكم العام مدار شيء لانه لا على تقييد الموضوع بذلك الشيء على العرس فليس في مة لا مجرد احتمال تقييد الموضوع بقيد في الواقع و ظهور كلام المولى في عدم بقيد به فلا بد من الاحد ظهوره في الاطلاق وهو بحكم بان كل فرد من الحيران في المثال حتى انفراد المحتمل عدونه للمولى محكوم عليه بوجوب الاكرام وبان اكرامه واحد للمادة التي دعا للمولى الى اجتهاد به يخرج عن الحكم الامرور من علمت عدوته حروجا افراد بما يكون سكوت المولى عنه اما لاجل مصلحته فيه او لضعفه عن ذلك كما في القسم الذي به (او لاجله) المحض الذي ان كان كاشفا عن تقييد موضوع امام شيء مع ذلك من التمسك بالعموم العام في الفرد المشتبه كما كان الامر كذلك في المحض المعنى سواء في ذلك كون المحض المعنى اجماعا وكونه دليلا عقليا كان الحكم العقل ضرورياً كان ظريفاً وان كان المحض المعنى كاشفا عن ملاك الحكم وعقله من دون تقيد في باحثة الموضوع صح التمسك بالعموم العام في الافراد المشتبهة وكان العموم كاشفا عن وجود الملاك فيها من دون فرق في ذلك ايضا بين افراد المحض الذي كما عرف واما اذا لم يكشف المحض اسى عن شيء من الامرين المرورين

فتردد امر ما دل المخصص على دوران الحكم مداره بين كونه ملاكاً للحكم و كونه قيداً لموضوعه فان كان حكم لعقل ضرورياً يمكن ان يتكل عليه المولى كان حكمه حكم القسم الاول فلا يصح معه التمسك بعموم العام في موارد الشبهة بمصادقية وان كان حكمه بالمخصص حكماً بضرراً او كان دليل المخصص اجتماعاً كان حكمه حكم القسم الثاني فيتمسك معه بالعموم في تلك الموارد

### فصل

هل يشترط في حوار لعمل دعامومات الواردة في الكتاب والسنة بهذا الفراغ عن عدم اختصاص حقيقتها بخصوص المشافهة المخصص عن المخصص فيه خلاف و اشكال وقد انخرس في سائر المقسود لا بد لنا من تسمية على امر وهو ان الفرق بين المخصص في المقام والمخصص في لشهاد اعدوية في موارد التمسك بالاصول العملية هو ان المخصص في المقام انما هو لاجل الاطلاع على ما يراحم الدليل و يمنع من الاحد به بعد الفرع عن تحقق لمقتضى الاحد به في نفسه اذا المروض ان الظهور في الكلام قد بعد تمامه مع عدم لاسان بالقرينة المتصلة وذلك مقتضى للعمل به فالمخصص عن المخصص انما هو لرفع احتمال لمصح والمراحم و اما المخصص في الشهادة الدونية فانما هو لاجل تنعيم مقتضى حوار العمل بالاصل بداهة انه لا يستقل العقل بفتح العقاب على مخالفة التكليف المجهول اذا لم يقد بعد بما هو وطبيعته من المخصص عن احكام المولى مع احتمال قيام المولى بما هو وطبيعته من بيان احكامه المتوحيبة التي عنده بحيث ان بعد لو تمخصص عنها لطرفها والشك في الحكم لا يكون مقتضياً لجوار الرجوع الى الرتبة لعقوبة الابعاد المخصص وعدم التمسك بما يكون متكهلاً لاسان لتكليف من قبل المولى (واما دلة الرأية) وغيره من الاصول الشرعية كحديث الرفع وما دل على عدم حوازن نقص القين بالشك فهي وان كانت مطلقة وغير مفيدة بالمخصص عن الدليل الموجب لارتجاع موضوعها الا ان حكم العقد يفيد بها بذلك لامحالة ضرورة ان طارفاً يستلزم بعض العرض من بحث ارسا و ارسا انكشف فان لازم الاعمال هو عدم وجوب النظر في المعجزة ومع عدم لظن لاشتباه اصل الميوه فصلا عن فروعها فتحوير ترك النظر في المعجزة يستلزم نقص العرض الداعي الى

بعث الرسل وأرسل الكتب وهو قبيح ومن هذا الملاك يجب الفحص عن الأحكام الشرعية عند احتمال تحققها في نفس الأمر وإمكان وصول العبد إليها بالفحص ومن ذلك يظهر أن إمامات تقييد موضوع الأصول الشرعية الحاربية في موارد الشهادت بالحكمة لا يحتاج إلى التمسك بالأخبار أو الإجماع وإن كانت دلالة الأخبار على ذلك في نفسها وإثباتها وتامت العلماء عليه متوافقة

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الحق هو عدم جواز إسماع بالعموم قبل الفحص عن المخصص كما أنه لا يجوز التمسك بالأصل العملي من إحصاء عن الحقيقة واستدراك على ذلك وجوه أهمها عصبهم أي ثلاثة عشر وجهاً لا يبعد تعرضها أو إسماع المخصص هو العرض لوحده مشترك فيه كالأصل المخصص ثم إرداف ذلك بوجهين يختص كل منهما بواحد من المقامين بخصوصه (أما الوجه الأول مشترك فيه كالأصلين) فهو إسماع إحصاء الأبحاث بخصوصات كثيرة العمومات الواردة في الكتاب والسنة ومقتضى ذلك عدم جواز العمل بها إلا بعد الفحص عن المخصص كما أن مقتضى العلم لاحتمال بوجوه وإحصاءات ومحررات كثيرة نائمة في الشريعة المقدسة عدم جواز الرجوع إلى الأصل العملي إلا بعد الفحص عن الحقيقة على التكليف

(قال قلت) إن العلم لاحتمال بوجوه مخصصات كثيرة لا موجب له لا لعلم الاحتمالي باشتغال الكتب المعتمدة المصنوعة بأشعة على مخصصات تلك العمومات الواردة في الكتاب والسنة فلا يكون مقتضاه الرجوع إلى خصوص تلك الكتب لأجل الفحص عن المخصص كما هو المطلوب وهذا بخلاف العلم لاحتمال بوجوه وإحصاءات ومحررات في الشريعة المقدسة فإنه إما شاء من العلم بصلح الشريعة ونزول العلم الاحتمالي أعني به وجوب الفحص لا يرجع بعد الفحص عن الحقيقة في خصوص تلك المذكورة ولازم ذلك هو الاحتياط حتى بعد الفحص والبحث وعدم الظن بالحقيقة في خصوص تلك الكتب (وبالجملة) إن دائرة العلم الاحتمالي بوجوه المخصصات صيقة من أول الأمر فلا يجب الفحص عنها إلا في أطراف تلك الدائرة أعني تلك الكتب المعتمدة المشتملة على تلك المخصصات فإذا تفحصنا عن مخصص عموم بخصوصه ولم نطفر به في تلك الكتب خرج ذلك العموم من أطراف العلم الاحتمالي وصار احتمال المخصص فيه شبهة بدوية ولا بد منه



من الرجوع الى أصالة العموم

(واما) دائرة العلم الاحمالى بوجود تكاليف كثيرة المانع من الرجوع الى الأصول العملية في طرف الشك في ثبوت تكليف بخصوصه فهي وسعة ضروره انه لا يختص اطراف هذا العلم بمقامات عليه الحقبة في تلك الكتب فالمحص عن خصوص تكليف محتمل وعدم الضرر بالحقبة عليه في تلك الكتب لا يخرج عنه كونه طرفا للعلم الاحمالى لمرور بعد احتمال ثبوته في الواقع وبوجود الحقبة عليه في غير تلك الكتب لى احصى المحص بها عليه فالإلزام هو الاحتياط حتى هذا المحص فلا يفي او حوت المحص في خصوص تلك الكتب اثر بالاصافة لى حرمان الأصول العملية اصلا (قلت) ما ذكرته من سعة دائرة العلم الاحمالى بوجود واحداث ومحررات كثيرة في الشريعة وان كان محددا الا انه اما بوجوب الاحتياط واو بعد المحص وعدم الضرر بالحقبة اذ لم يدخل الى علم احد لى آخر اعني به العلم بوجود واحداث ومحررات في الكتب المذكورة و لى شئ يبالصافة الى غيرها من التكاليف لكن العلم الاحمالى الاول يحسن العلم الاحمالى الثانى فيكون اشك في ما عدى اطراف العلم الاحمالى الثانى شكادونا يصح معه الرجوع الى الأصول العملية (والوجه في ذلك) انما كما تعلم بوجود واحداث ومحررات في الشريعة كذلك تعلم بوجود واحداث ومحررات قامت عليها حصدة معتبرة في الكتب المذكورة ومقدار المعلوم بالعلم الثانى لا يقل من مقدار المعلوم الاول فيكون النتيجة هو العلم بوجود تكاليف قامت عليها الحقبة معتبرة في تلك الكتب وما الرائد على هذا المقدار فهو مشكوك فيه بالشك المدوى وغير معلوم للافصال ولا احتمالا فالبقى للعلم الاول لمرس اثر بعد ايجلايه بالعلم الثانى فتكون نسخة العلمين هو وجوب المحص عن خصوص الحقبة في الكتب المذكورة دون غيرها فمع عدم الضرر بها فيها يرجح اى لأصول لعملية (فان قلت) لا يصح الاستناد في وجوب المحص في شئ من المعاصين لى وجود العلم الاحمالى بوجود محصات او تكاليف كثيرة والإلزام عدم وجوب المحص بعد تحليل العلم المرئى لاجل الضرر بالمحصات او التكاليف بمقدار المعلوم بالاحمال بدات العلم مع ان ظهر الاصحاب وجوب المحص حتى في شبه واحد بابقه واو منه الظاهر بالمحصات او التكاليف باكثر مما علم احتمالا (بيان ذلك) ان ادا علما بوجود تكاليف او محصات كثيرة فمع

ان امر تلك التكاليف او المخصصات بدور بين الاقل والاكثر يكون مقدار الاقل متيقنا والمقدار الزائد عليه مشكوكا فيه وهذا فحصوله في الكتب المعسرة بتكاليف او مخصصات بمقدار المعلوم بالاحتمال او اكثر منه فلامحالة بحسب العلم الاحتمالي بالعلم التفصيلي بالتكاليف او المخصصات التي طهرهم، وذا احتمل بعد ذلك تخصيص عام له محض عن محضه او احتمل بتكاليف لم يفحص عن وجود الصحة عليه خارج العمل، ساك عدم واصلية الرأية عن ذلك التكاليف اعتمد قبل الفحص ساك على ان المقضى لفحصها كان وجود العلم الاحتمالي المعروف بالاحتمال بالعلم اعتمد الى امر دور سرورانه مع ارتفاع المقضى للفحص لا يكون هناك هام من التمسك باصله العموم او بصفة الرأية عند احتمال وجود المحض او الصحة على التكليف لم احتمل مع ان من الواضح صلات ذلك ومخالفته لسيرة الاصحاب فتكتف من ذلك ان وجود المحض غير مستند الى وجود العلم الاحتمالي اصلا (قلت) ان الامر ان في الاحتمال العلم الاحتمالي هو مجرد وجود العدد المتيقن في الميزان ليرتب عليه ما ذكرت من احلال العلم الاحتمالي بالعلم بمقدار المعالوم بالاحتمال من التكاليف او المخصصات المستلزم لعدم وجود المحض بعد ذلك عند احتمال تكليف او تخصص لغيره ان في الاحتمال امر آخر لابد من توضيحه من بيان امور (الاول) انه لابد في موارد العلم الاحتمالي من تشكيل قضية شرعية على سبيل مع الغلو ضرورة انه لازم العلم باصل وجود الشيء مع الشك في خصوصيه واطرافه على كل واحد من اطرافه (الثاني) انه يختلف موارد العلم الاحتمالي فانه تكون القضية لشرطية التي لا بد منها في موارد العلم الاحتمالي مؤتمنة من قضية متيقنة وقضية اخرى مشكوك فيها كما هو الحال في موارد دورين الامر من الاقل والاكثر واخرى تكوّن القضية الشرطية المزورة مؤتمنة من قضيتين تكون كل منهما مشكوكا فيها كما هو الحال في موارد دورين الامر من المتباينين ونشأ تكون تلك القضية جامعة لكلا الخصوصيين فهي من جهة تكون مؤتمنة من قضية متيقنة واخرى مشكوك فيها ومن جهة اخرى مؤتمنة من قضيتين مشكوك فيهما ولازم ذلك احلال العلم الاحتمالي الى علمين احدهما من قبيل القسم الاول والثاني من قبيل القسم الثاني (الثالث) ان من القضايا التي قياساتها معها استحالة ان يزاحم ما لا يقتضي حلا في شيء لما يقتضي ذلك الشيء، (اذا عرفت هذه الامور) فاعلم ان

الاحتمال في القسم الأول كعدمه في القسم الثاني مما لا ريب فيه ولا إشكال ( وأما القسم الثالث ) ففي احتمال العلم الاحتمالي فيه وعدمه خلاف وتوهم الاحتمال فيه هو الموجب لتوهم الاحتمال في المقام (ولكن التحقير) خلافه وتوضيحه مع التطبيق على المقام إنما هو بان يقال إنما إذا علمنا بعد المراحة إلى ما يدب سامن انكسب المعنوية ان فيها ما يخالف لاسول القضية ولعمليه فكل ما فيها من التكليف الالزامية والتخصيصات الواردة على العمومات يكون محرراً لعمده ( ) لان مفروض تعلق العلم به بهذا العنوان اعني به

١ لا يعنى به كانه كسب واجتصاص للمعنى وجودها حتمياً في الكسب بعمارة مردده انما من لافل ولا كثر قال حياض كسب كسباً او اعمه بمعنى وجودها في الشريعة المعنوية في العلم الاحتمالي المعنى بها مجرد انصاف بـ مقدار المعنوية وجوده الى العلم انفسه بوجود التكليف الى ضرورة ولا بد من كونها في حيز غير ممكن العلم انما شوب التكليف بوضعية لا يوجد مع العلم على مقدار المعنوية وجوده كذا شوب مع شوب اختصاصات او استكشاف في الكسب بعمارة لا وجوب سحر اراء على المقدار المعنوية وجوده فيها قد صغر ما بالمقدار المعنوية فهو كان سب في شوب ريد شكك بكون ( و إنما ) قيد في العلم من كون المعنوية الاحتمال حسنة د سلامة ومن الاكبر يكون مقدار المقدار المعنوية موجب لا يخلو العلم الاحتمالي ( ورد عنه ) ان كون المعنوية الاحتمال د من علامة إنما يسمح من احتمال العلم الاحتمالي انصاف المقدار المعنوية د من كسب د من علامة واشتد مردوداً أيضاً من الالف ولا كثر كذا بـ علم بوجود المعنوية من أدب بمعنوية مردوداً من الواحد والازيد وعلم أيضاً بـ سب سب بـ زيد بخصوصه المعنوية وجوده في العلم بذلك الالف ما به اذا علم بعد ذلك وحده بـ بعد سب سب د من الانباءات بـ سب هذا العلم و ان كان موجب احتمال العلم الاول للمعنى وجوداً محض في لى مردود في لاف ولا كثر لا لا موجب رافع اثر العلم الذاتي المستعمل انصاف المعنوية على كل واحد من لاف واما اذا كان منه لعلامة مردود بـ من الالف والاكثر فلا معنوية سب العلم الاحتمالي انصاف المقدار المعنوية فكون سب في المقدر برائد عليه شكك بكونا فاد كل بـ زيد المعنوية بعمارة بخصوصه في العلم من لاف مردوداً أيضاً من الواحد ولا ريد بـ علم بعد ذلك بالوجود بـ بالعلم ان احداً لانباءات امية هو بـ زيد فلا معنوية سب العلم فلا يكون شك في بحاسة غيره من الانباءات بـ سب اشكك المبرور العلم الاحتمالي يحصل فلا يصح الاستدلال في الحكم بوجود المعنوية عن المعنوية او التكليف عند حساله اني العلم الاحتمالي بوجود اختصاصات الاحكام بعد الصغر بالمقدار المعنوية بكونه فلا بد في انما دلت من فامه دليل حر

وروده في تلك الكتب وهذا العلم يوجب السحر بمقدار رتبة عنوان متعلقه وعليه فالاحكام  
والمخصصات الواقعية الموجودة في تلك الكتب بما فيها معلومه بهذا العنوان مع قطع  
السطر عن مقدار كميتها تكون ذات علامة وتعين فلا يجعل العلم بها بالسطر بمقدار يعلم  
بتحققه من التكليف والمخصصات في هذه الكتب فان العلم بالتكليف المردد بين الاقل  
والاكثر انما يكون محالاً الى العلم بوجود الاقل واثباته في وجود الاكثر اذا لم يكن  
الاكثر طرأ عليه احتمال الى آخر متعلق بعنوان لم تلاحظ فيه الكميه واما فيما اذا كان كذلك  
كما في المقام فلا يكون العلم بوجود الاقل موجباً للاجتماع لان غايته لا يراد ان العلم  
بالتكليف او بمخصصات من جهة تعلقه بها هو مردد بين الاقل والاكثر لا يكون مقتضياً  
لشجر الاكثر واثباته لا ينافي نتيجتها من جهة تعلقه بها تعين وعلامة وعليه فكل حكم  
احتمل احكاماً حمله في شريعه او في عام احتمل ان يكون بمخصصات من جهة احكامه  
في تلك الكتب لكونه من اطراف العلم الاحتمالي المتعلق به تعين وعلامة ولا يفرق  
في ذلك بين الظاهر بالمقدار المتعين من حيث الكميه والعدد وعدم اظهاره (وبالجملة)  
المعلوم بالاحتمال في محل الكلام وان كان مردد بين الاقل والاكثر الا ان ذلك بمجرد  
لا يكتفي في عدم تبحر الاكثر بعد تعلق العلم به بعنوان آخر لم تلاحظ فيه الكميه والعدد  
غايته ما هناك هو عدم اقتضاء العلم الذي للسحر بالاصافه الى المقدار الرابض على التيقن  
لان مقتضى عدم تبحر بالاصافه الى ذلك المقدار لا يقتضي ان يراجع مقتضى العلم الاول  
للسحر في تمام ما يابى بها من الكتب على ما هو مقتضى المقدمه الثالثه (ويعبر بذلك) (١)

١ قد ظهر مما ذكرناه ان العلم بكون مقدار ليس مخصص في لغيره لا يوجب التخصيص  
بعد ظهوره في مقدار له من رتبته عن لغيره لا يحصل ثبوتاً فالحكم بوجوده لمخصص بعد ذلك  
مع عدم الاضطرار بالثبوت لغيره على ان يتدبر عن المقدار المعلوم رتبته لا بد من ان يستدعيه  
اي دلالة ليس آخر عليه كما رعى ذلك في موارد اثباته في بلوغ اسباب الحد للصواب وهي  
حصول الاستدعاء للبحث ونحوه ويدل على ما ذكرناه من ان وجوب المخصص عما اشتمل  
عليه لغيره من الدين لا يمكن ان يستدل الى العلم بكون مقدارين مخصص في لغيره بدعوى  
به موجب لشجر الواقع عليه على ما هو عليه من الكميه به لو كان مثل هذا العلم اسيرد مع تعلقه  
بين الاقل والاكثر موجب لسحر الواقع على ما هو عليه لغير الحكم بوجوده لاحتياطاً به  
ما يقع معه من عايدته وما عند عدمه لا يمكن من الرجوع الى لغيره لصياغه او لغير ذلك

ما اذا كنت عالماً بانك مدينون تريد بمقدار معصوط يمكن العلم به تفصيلاً بالمرأحة الى  
الدفع فهل يساعد وحدائك على ان تكفي مراحمه الدفع بمقدار يكون فيه القدر لمتيقن  
من الدين وهل عدم الاكتفاء به الا من جهة العلم باستعمال الدمة بمجموع ما في الدفع  
الموجب لتتجر الواقع اعمون بهذا العنوان على ما هو عليه في نفس الامر من الكمية و  
المقدار (فانصح) مما ذكرناه ان لا يحل يتوقف رائداً على كون المعلوم مردداً بين  
الاقل والاكثر على ان لا يكون متعلق العلم معوماً بعنوان آخر غير ملحوظ فيه الكمية و  
العدد وما اذا كان كذلك فلا يعمل فيه الاستدلال ويستحب ان يكون مجرد اليقين بمقدار  
معين مما يندرج تحت ذلك بعنوان موحد له فانه يستلزم سقوط ما فيه الانقضاء عن  
اقتضائه لاحل ما لا يقتضيه وهو غير معقول (وما اوضحه) (١) انه مختص بالمع من خريان  
الاصول العملية قبل الفحص عن الحق فهو مقرر في محله من استغناء العقل بذلك  
فانه يستقل بان وضعه المولى ليست الاشراف لاحكام واظهارها على المصلحة بالطرق  
العادية ولا يجب عليه تصديقه لجميع ماله دخل في اوصول بحيث يجب على المولى ايصال  
حكمه الى لعد ولو بطرق العادية اذا لم يصح العمد من الاطلاع على تكاليف مولاه  
كما انه يستقل بان وطبعة العمد بما هو اعم من تكاليف مولى اى شرعاً واظهارها

— مع انه لا يثبت في الاصل مرجح حده في حله لانه في نفسه كسب ذلك من حوز العمد  
على تقدير سلبه غير مستلزم وجود العمد له على وجهه من اعم على ما هو عليه

١ — لا يخفى ان هذا الوجه وان صح الاستدلال به على وجوب الفحص عن اساليب الاحتمال  
وعلم حوار الرجوع الى الاصل اعني ان تكلف الاحتمال من الفحص عن عدم الاحتياطية  
الا انه لا يخصص بذلك صريح الاستدلال بهذا الوجه على وجوب الفحص عن اساليب  
الاحتمال وجوده ووجود العمد اليه يخصه لا به كالمسألة المولى حربه على حال احكامه  
متدرجاً واظهارها بطرق العادية فيمكن العمد من فعل به فخصه فلا يجوز ان يعمل  
على طريق غيره كلاء المولى في عموم ارجح ان احتمل العمد وجوده فخصه له و وصوله  
ليه فخصه عنه في مظان وجوده الصحيح والاستدلال على وجوب الفحص عن اساليب الاحتمال  
بذلك ولا يحل لخاصة الدابة على وجوب الفحص عن اساليب الاحتمال فبذلك لا يفتقر الى  
سوء رد احتمال التخصيص والقييد خاصة وسجى مذهب الاستدلال شيئاً لا يشاد قدس سره  
على ذلك ما افاده في الوجه الثاني انه لا يثبت على

بالتطرق العادية فلا يقيم في مخالفتها فيها من حيث لا يعلم فالعمل لا يرى المدعى معذوراً في مخالفة تكليف مولاه إلا بعد المحض بالمعيار اللازم عليه عند انعلاء وعدم الطهر بها وأما قبله فيستقل بعدم كون العمد معذورا في المخالفة ولزوم المحض عليه ولا فرق في استعمال العقل بذلك بين الطهر بالمعيار المتيقن ثبوته من التكاليف المعنوية أحد إلا وعدم الدعوى والمالك في كلا الصورتين أمر واحد (وأما الوجه المختص) بالمعيار فهو أن حجبية أصالة الطهر وأما هي الكشعة عن مراد المتكلم وبما أبا علما بعد مراجعة الأدلة الشرعية أن طريقة الشارع قد استقرت على إيرادها صده بالقرائن المستفاد حتى قيل إنه لم يوجد عدم في الكتاب والسنة لا وقد ردد عليه خصيص معصده لا يكون (١) للعمومات الواردة فيها ظهور تصديقي كاشف عن المراد قبل المحض عن محضاتها وما لم يكن لها ظهور كذا لا يكون حججه صحيح لا اعتماد عليها (وإنما) حجبية العمومات منهومة بحريان مقدمات الحكمة الكاشفة عن عدم دحض قيد آخر في مراد المتكلم فإذا انهدم أساس حريان مقدمات الحكمة بطلت بان دحض المتكلم قد جرى على التعمول على قرائن لم تكن تلك العمومات حججه قبل المحض عن محضاتها (فإن قلت) على صده لا يمكن التمسك بمالك العمومات حتى بعد المحض عن المحضات لأحتمال تعويل المولى على محض لم يصل اليها فماديا يكون موجبا لحجيتها بعد المحض (قلت) لو كان المدعى هو كشف الظهور عن واقع مراد المتكلم لكان الأمر كما ذكرت ضرورة أن ظهور كلام

١- لا استدلال به بأوجه على وجوب المحض عن المحضات بحسب وجوه مبني على الالتزام بالحاجة أي حريان مقدمات حكمة في مدحول رافة العمومات لآليات طلاقه وقد ذكرنا في ما عدم أنه لأخذه من ذلك وإن ادعى للموم هي نفسها منكمه سرية الحكم لي جميع ما يمكن أن ينطبق عليه مدحول مع أنه لو سئل على ذلك لما كان سبعا طريقة اشرع على إيراد معاصده بالقرائن المستفاد ما بدأ من حريان مقدمات الحكمة في مدحول لاداة ومن أعاد ظهور الكلام في الموم لكان قد عرفت فيما عدم أن لفريقه المستفاد لا يصاد من الظهور وسانتصادم حججه وعلى ذلك سيما عدم سر به أحيانا للمخصص المصغر في العام فلو كان الأمر كما ذكره شيخنا الأستاذ عدس سره في العام من أنه لا يستعد الظهور لتصديقي للعمومات في مدحول الكلام إلا بعد المحض عن المحض للزم الالتزام سرية أحيانا للمخصص المستفاد في العام وهو خلاف ما يبي عليه قدس سره

المتكلم لاكتشف عن واقع مراده مع احتمال اعتماده على قرينة مفصلة له تنص الى  
 المخاطب بقصده عنها ولذلك لو فرضنا وجود قرين حقيقه بين تاجر ووكيله وارسل  
 الوكيل اليه كتابا يشتمل على تعين سعار الاحباس ووقع هذا الكتاب بيد تاجر آخر  
 لم يترتب عليه اثر اعم احتمال عماد الكتاب على تلك القرائن وليس ذلك الا لعدم كشف  
 الظهور مع هذا الاحتمال عن امراد الواقعي النفس الامري (واما اذا كان المدعى) هو  
 لروم الحركة على طلق ما يقوله المولى بحيث يصح احتجاج المولى بظهور كلامه على  
 عدمه عند عدم احده عن كلامه كما يصح احتجاج احد عن المولى بذلك الظهور عند  
 احده به وعدم مصادفه للمراد الواقعي في الاحد بالظهور وقيل لبعض بعده فرق واضح  
 وانه اذا علم من الخارج ان المتكلم كثير ما يعتمد في امره مقاصده على القرائن لمصلحة  
 قبل المعص عنها لا يصح بمعامل على طلق العمومات بل يصح ظهورها على المتكلم بها  
 لعدم حريان مقدمات الحكمة في موارد هذا على امرس وهذا بخلاف ما اذا تمحص عن  
 القرائن المعصولة واحد بظهور مدعى عموميات بعده فان له ان يحتج على المولى بذلك  
 الظهور الذي عمل على صفة فانه حجة في حقه ماله يحد قرينة على خلافه فاذا فرضنا  
 مخالفة ذلك ان ظهور المراد الواقعي فاما هي مستمدة اي عدم التمسك المولى كلامه على  
 بحوي عن تمام مراده لا اني تعصير المدعى فحصة عن بيان امولى امرده (للمحصل)  
 ان التكاليف الواقعية الشرعية مع العلم بتعدد الامرور يكون متوسطة في التجرع معنى  
 ان المختص بوجوده او يعنى لا يكون حجة على المد لا اذا كان بحيث يمكن للمعد  
 للوصول اليه بخصه وهذا احد الموارد التي يكون الحكم فيها متوسط في التجرع  
 سيأتي بقية موارد في محالها اشياء الله تعالى (لانه) قد اقدح بما ذكرناه في صاسط  
 حجية الظهور التي هي بمعنى صحة احتجاج المولى على عدمه وصحة احتجاج احد  
 على مولا بذلك الظهور فساد قولنا عسار الخلفى في الحجة المبرورة كما به قدح  
 ايضا انه لا يصح بالحجة المبرورة وجود نحن بارادة خلاف مظاهر ماله بكون الظن معتبرا  
 وسيجيء تفصيل ذلك في محله ان شاء الله تعالى (هذا كما) في صل وحوب المعص واما  
 مقدار المعص فهل يجب فيه تخصيص نفعه او لا طمس ان اويكمي فيه مطابق الظن بعدم  
 وجود المخصص فيه وجوه اقربها اوسطها لعدم الدليل على حوار الاكتفاء بمطابق لظن

والأعلى وجوب تحصیل لرائد على مرتبه الأطمینان مصفاً الى ما في الارم تحصیل  
القدر من الضرر والجرح المنفيين في الشريعة المقدسه هذا مع ان ساء العقلاء في امورهم  
قد جرى على العمل بالأطمینان و دعوى القطع بان لشارع لم يردع عن هذه الطريقة  
وقررها غير محذرة وبممكن ان يقال ملاحظه ان طريقة العلماء الاعلام قدس الله تعالى ارواحهم  
في جمع الاحاديث وتصنيفها لاستقصائها وتوضيحها في مجاميعهم ربما تسورت القطع بعدم  
المعصية بعد المراجعة الى الأبواب المناسبة وعدم وجود المختص فيها ولا يصرف في  
ذلك تخصيص لاختيار المصادر عنهم كما لا يخفى

### فصل

هذه الخطابات الشفهية مثل يا ايها المؤمنون، نحنس بالحاضر من مجلس اتخاطب  
او يعم غيرهم من الغائبين بل المعدومين فيه خلاف وقبل ان يحوس في بيان المقصود يسعى  
بقديم مور (الأول) ان موضوع البحث اما هو ما اذا كان الكلام لتكفل ببيان الحكم  
مستتملاً على اداة من ادوات الخطاب واما ما لم يكن مستتملاً عليه كما اذا ورد ان مؤمنين  
يجب عليهم كذا فلا اشكال في عمومته للضرر والغائب والمعدوم على نحو واحد (لشي)  
١. ا. ربما يقال ان البحث في محل الكلام على وان الكلام اما هو في امكان التخطيطة مع  
المعدوم واستحاله وفيدعي ان البحث لفظي والكلام اما هو في عموم ادوات الخطاب  
بحسب الوضوح وعدم عمومها وان حق ان البحث اما هو عن كل من الحتمين والاحتصاص له  
واحد منهما (١) (الثاني) ان ثمره البحث انه يظهر في شمول الحكم للغائبين بل  
للمعدومين نفس الخطاب سواء على عدم اختصاص الخطاب بالمشافين واما ان قد اختصاصه  
بهم ويصح في سيرة الحكم مهم الى عرهم الى المساء سبيل قاعدته الاشتراك في

١ - الباهر ان النزاع في المقام محصور بالنزاع في عموم ادوات الخطاب بحسب الوضوح و  
عدم عمومها فان وجه الخطاب لاشائي الى المعدوم فضلاً عن الغائب لا يسمي الاشكال في  
جوزه كما لا يوجب الخطاب ليعني في الحاضر غير المنتفع بفلاص الغائب او المعدوم لا يسمي  
نشا في عدم حوازه فلهذا هو في ان ادوات الخطاب هل هي موصوغة للخطاب ليعني  
الا يشمل الخطاب لغائب او المعدوم او بها موصوغة للخطاب لاشائي لئلا يختص بالناظرين  
مجلس اتخاطب



التكليف وهي اما تجرى مع الاتحاد في الصف فلو احتملنا اختصاص الحكم بالحاضرين مجلس الخطاب او الموجودين في المدينة او في عصر النبي صلى الله عليه وانه لما امكنا تسرية الحكم منهم الى غيرهم نعم احتمال الاختصاص بالحاضرين في المسجد او المدينة في غاية البعد ولكن احتمال الاختصاص بالموجودين في زمان الحضور بمكان من الامكان محتاج في تسرية الحكم منهم الى غيرهم الى التمسك بقاعدة الاشتراك في التكليف التي لا تجرى مع الاختلاف في الصنف (واما توهمه) انه يتبني التمرر المزبورة على قول المحقق القمي (قده) اعنى به اختصاص حجية الطواهر من قصد افهامه بتقريب انه اذا قلنا بعموم حجية الطواهر للمقصود بالافهام و غيره والحفظ وان ساعد على اختصاصه بالحاضرين و قد قصد به افهامهم الا انه حجة في حق العائنين والمعدومين ايضا فلا تنفي ثمره لهذا البحث اصلا (فهو مدفوع) بان حجية الطواهر وان قل بعمومها امير من قصد افهامه كما هو الصحيح الا ان الاحتياط اذا كان مختصا بالمشاهدين احتجنا في تسرية الحكم للمتكمل به الخطاب الى تبره الى التمسك بالقاعدة المزبورة التي لا تجرى في فرض الاحلاف في الصف كما عرفت ولا حل ذلك كان المراع في عموم الحصاص للعائنين والمعدومين متحققا بين العلماء قل حدوث القول باختصاص حجية الطواهر من قصد افهامه (والمحتملة) اذا فرضنا احصاء الحكم المكمل به لخطاب بالمشاهدين كما هو لازم القول باختصاص الخطاب بهم سواء قلنا باختصاص حجية الطواهر من قصد افهامه ام قلنا بعمومها لغيره ولا محالة يحتاج في انساب الحكم لغير المشاهدين الى دليل آخر واما اذا فرضنا عموم الخطاب نفسه للمعدومين فصلا عن العائنين كان عموم الحكم لغير الحاضرين على طبق القاعدة فيحتاج ثبات الاختصاص بالمشاهدين الى دليل آخر وهذه ثمره مهمة جدا وليت شعري كيف عمل المتوهم (قده) عن ذلك ونرى على ان ثمره البحث اما تصهر على قول المحقق القمي (قده) فقط .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام يقع تارة في القضايا الخارجية التي حكم فيها على اشخاص مخصوصين و اخرى في القضايا الحقيقية التي حكم فيها على الموضوعات المقدرة وجودها (اما لقضايا الخارجية) فالحق فيها ان يقال باختصاص الخطاب بالمشاهدين فان خطاب العائنين فصلا عن المعدوم يحتاج الى تبريل وعناية وظهور الخطاب في انه بالاعناية

يدفع احتمال (وإما القضايا الحقيقية) كما هو محل الكلام في صحة فيها هو لقول عموم  
الخطاب للمعدوم والعائب والعاصر على نوح واحد فكما أن الحكمة في القضايا الحقيقية  
بحسب مقام الثبوت يعم الغائبين والمعدومين كذلك الخطاب في مقام الإنشائي يعمهم أيضاً  
ضرورة أن توجيه الخطاب إلى العائب أو المعدوم لا يفتقد إلى إيراد من تربطها بضرورة  
الموجود (١) وهذا، لتربط إنما هو مفهوم كونه القضية حقيقة لا أنه أمر زائد عليه  
ليكون مدفوعاً بالأصل (والحاصل) أن الحكم لو أمكنه مع صحة استعمال أدوات الخطاب  
في القضايا الحقيقية بأن يدعى وضعها لأن تستعمل في خصوص القضايا الخارجية فكان  
الدعوى اختصاص الخطابات بالمشافهين مجازاً ومع أن هذه الدعوى و احتمال  
اختصاص صحة الاستعمال بالقضايا الخارجية مما يكذب الوجدان ومع تسليم  
١ لا يخفى أن كون القضية صحيحة وإن كان يفتقر إلى موضوع موجود ولا تحكم  
على الموضوع بغير وجوده لأن ذلك لا يكفي في إثبات اختصاص بالمعدوم ضرورة  
أن مجرد وجود الموضوع خارجاً لا يكفي في توجيه الخطاب إليه بل لا بد من فرض وجوده  
محققاً استعمالاً والتوجه إلى الخطاب والاصح اختصاصاً فائت في نفسه الخارجية بالاستعانة و  
هو خلافاً لمعروفنا في صحتها في إيراد عدم اختصاص الخطاب بالعائدين من محض الاستعانة  
هو أن أدوات الخطاب حسب ما ذكره من مفاهيمها عند استعمالها غير موضوعية للخطاب  
الجمعي وإنما هي أدوات للخطاب الانشائي ولهذا يوجه الكلام بعدم جوازها في الدواعي  
وإلا ما منع من شمولها للعائب بل للمعدوم بعد فرضه من جهة وجوده كما هو لازم كون  
القضية حقيقة عند مفادها إلا أن لازم القول باستعمالها في تخصص الجمعي في مورد  
شمولها في الخطابات الشرعية هو اختصاص الخطاب بالخاص من محض اختصاص وعدم  
شموله لغيره من فئات المعدوم وذلك مما يقتضيه عدمه لأن اختصاص الخطاب بالخاص  
إرماناً بالصور وإن كان معطلاً في نفسه لأنه لا يعمل في نفسه بالخاص بل في سعة  
قضاياه فلا مانع من إلزام استعمالها في تخصص الإنشائي ولو كان ذلك مانعاً  
فشمول الخطاب للمعدوم من اختصاصه من جهة أمره بوجوده على ما هو لازم كون القضية حقيقة  
هذا كله على تقدير كون الخطابات انشائية خطابات من الله تبارك وتعالى ببيان رسول الله  
عليه وآله إلى منتهى ما أراد به من إيراد قوله عليه من قرائنه صلى الله عليه وآله فما كان  
المعروف لم يكن حاشاً بربطها من توجه إلى التخصص حقيقة يكون لرفع في اختصاصها  
بالخاص من محض الخطاب وعمومها للعائدين والمعدومين باطلاً من أصله كما هو ظاهر

صحة الاستعمال في القضايا الحقيقية لا يبقى لاحتمال الاختصاص بالمشائين ووجه اصلا

## فصل

اذا عقب العام ضمير يرجع الى بعض افراده فلا معاناة يدور الامر من التصرف في ناحية العام بتخصيصه و التصرف في ناحية الضمير بالالتزام بالاستخدام فيه وهذا كما في قوله تعالى و تعطقات يترصن بهنن الى قوته تعالى و مولهن احق بردهن حيث ان كلمة العطقات نعم الرحيمات وغيرها و ان المراد بالضمير في قوته تعالى و مولتهن اما هو خصوص الرحيمات فيدور الامر بين تخصيص امعطقات بالرجعيات و الالتزام بالاستخدام في ناحية الضمير وقد اختلفت كلمات الاعلام في المقام العموم من قال بتقديم اصاله العموم فالمرم الثاني ومنهم من قال بعدم اصاله عدم الاستخدام فالمرم بالتخصيص ومنهم من قال بعدم حرمان اصاله عدم الاستخدام وعدم حرمان اصاله للعموم واما عدم حرمان اصاله عدم الاستخدام فلا حصاص مورد حرمانها واما ادراك لشك في المراد فلا تحرى فيما اذا شك في كيفية لاراده مع القطع نفس المراد كما هو الحال في جميع الاصول للعطية و اما عدم حرمان اصاله العموم فلا كساد الكلام ما يصاح للقرينة فيسقط كلا الاصلين عن درجة الاعتبار

والحقيق (١) ان يقال حرمان اصاله للعموم وعدم حرمان اصاله عدم الاستخدام من وجوه (الاول) ان لزوم الاستخدام في ناحية الضمير كذا يراد بالمعطقات في لاية الممازكة معها العام و الضمير الراجع اليها خصوص الرحيمات منها مما يتنى على ان يكون العام المخصص مجازا لانه على ذلك يكون للعام معان احد هما معنى حقيقي وهو جميع ما يصاح ان يطبق عليه مدحول أداء العموم و ذيهما معنى مجازى وهو الباقي من افراد عدم تخصيصه فاذا اريد بالعام معناه الحقيقي والضمير الراجع اليه معناه المجازى لزم الاستخدام واما اذا قلنا بان تخصيص العام لا يستلزم كونه مجازا كما هو الصحيح

١ دل التحقيق هو لعول حرمان اصاله عدم الاستخدام ورجع ليدل على اصاله للعموم وسترى سر ذلك بعد هذا كما سترى ان الامة الممازكة المبرورة وما يكون مصورها مما لم يستعمل لضمير فيها في بعض الافراد و ما استعمل في العموم غيه لامرانه فامت القرينة من لغاوح على حصاص الارادة التحدية ببعض لامراده خارجة عن موضوع البحث بالنكبة

فلا يكون للعام الامعنى واحد حقيقى وليس له معنى آخر حقيقى او محازى ليراد بالصمير  
الراجع اليه معنى معاير لما اريد من نفسه للرم الاستخدام فى الكلام (١)

(اثنائى) اما لو سلم كون العام المتخصص محاذر الان اصالة عدم الاستخدام اما  
تجرى فيما اذا شك فى ما اريد بالصمير فان يتردد امره بين ان يكون المراد به هو  
نفس ما اريد من مرجعه و ان يكون المراد به معنى آخر غير ذلك المعنى سواء كان  
المعنىان كلاهما حقيقيين ام كان كلاهما محازيين ام كان أحدهما حقيقيا والاخر محازيا  
و اما فيما اذا علم ما اريد بالصمير و شك فى الاستخدام وعدمه لاجل الشك فيما اريد  
بالمرجع فلا محذور لاجريان اصالة عدم الاستخدام اصلا و على ذلك فما اب المراد  
بالصمير فى محل الكلام معلوم (٢) و اما الشك فيما اريد من مرجعه لانهجرى اصالة عدم  
الاستخدام فى نفسه ولو مع قطع النظر عن ممارستها باصالة العموم (فان قلت) ان اصالة  
عدم الاستخدام وان لم تجر بالاصافة الى معنى الاستخدام فى نفسه لعدم ترتب الاثر عليها  
بعد معلومية المراد كما ذكر الانها تجرى بالاصافة الى انما لا يرد عدم الاستخدام اعنى  
به ارادة الشخص من العموم وظهر المقام ما اذا لاقى المدن ثوبا مثلا مع الرطوبة ثم

١ لا يذهب عليك ان بعض الاماوار لم يسلم كونه محاذر الان صغرا لكلام هو اتحاد  
المراد من الصمير والمرجع بهما وجميع الاخر من الاماوار و قد نصبت من الصمير اراجع  
اليه خلاف بظاهر وهذا هو المراد من صفة عدم الاستخدام

٢ المراد بالصمير فى محل الكلام وان كان معنويا لان المدعى لغيره عدم الاستخدام لا يدعى  
ظهور نفس الصمير فى شئ بل يدعى ما اريد فى نفس من عدم جريان اصالة الظهور عند انعم  
بالمراد و لست فى كفة لاراده بل اما هو يدعى ظهور الكلام سياقه فى انحاء المسرد  
الصمير ومرجعه و انما المراد بالصمير فى محل الكلام معلوم بدور الامر من رفع اليد عن الظهور  
لما فى امثله لعدم ردها العموم من العام و قد وقع اليد عن صالة العموم لمقتضى اللزم بالاستخدام  
وعليه فالظاهر فى محل ذلك حسب المتعارف لعمى هو عديم حاله عدم الاستخدام و قد وقع اليد  
عن اصالة العموم بل لود الامر من رفع اليد عن صالة عدم الاستخدام و قد وقع اليد عن ظهور  
اللفظ فى كون المراد به معنى الحقى لزم رفع اليد عن اثنائى و حمل اللفظ على معناه  
المحازى معنى مثل قولنا اريد سدا و صرنا يتعين حمل اللفظ سدا على معناه المحازى اذ عم  
انه هو المراد بالصمير اراجع اليه

خرج الثوب عن محل الانتلاء وعلمه بحجاسة ذلك الثوب قبل تحقق الملاقاة مع الشك في عروض المطهر له الى حال الملاقات فانه لأريب في انه يحكم بالفعل بحجاسة البدن الملاقى لذلك الثوب وان كان نفس الثوب خارجاً عن محل الانتلاء او معدوماً في الخارج فاستصحاب بحجاسة الثوب وان كان لا يحرى لأجل ان بعد بحجاسة نفس الثوب لأن ما هو خارج عن محل الانتلاء او معدوم في الخارج غير قابل لأن يتعد بحجاسته في نفسه الا انه يجري باعتباره لأن اللزوم محرمه اعني به بحجاسة البدن في المثال فكما ان الأصل العملي يحرى لاثبات ما هو لازم محرمه وان لم يكن المحرى في نفسه فاللزم كذلك الأصل المطلق يحرى لاثبات لوازم محرمه وان لم يكن المحرى في نفسه مورد للبعد وعلمه فلا مانع من حرمان أصالة عدم الاستخدام لاثبات لزوم محرمه اعني به ارادة الحاص مما يرجع اليه انصهر في محل الكلام (قلت) قياس الأصل المطلق بالأصل العملي في ماد كرقاس مع الفارق لأن الأصل العملي إنما يحرى لاثبات لاضرر الشرعية وأولئك واسطة فالعدم بحجاسة الثوب الخارج عن محل الانتلاء في المثال المبرور هو نفس البعد بحجاسة البدن لملأ في له وقع وجودات شرعية لجريان الضرر في الجملة ولو سجدوا الموحدة الجهرية يكون الأصل جارياً لأجله وهذا بخلاف المقام فان ارادة الحاص من العام ليست من آثار عدم الاستخدام شرعاً بل إنما هي من أثاره عدلاً والأصل المنبث وان كان حجة في باب الأصول الملقية إلا انه من الواضح ان ثبت لزوم عقل بالاصل فرع اثبات المطلق اذ لا يمكن اثبات بملروم به لم يمكن اثبات لآدمه به ايضاً لأنه فرع وشمعه

(الثالث) انه وسلم حرمان أصالة عدم الاستخدام مع العلم المراد لا انها ما تحرى فيما اذا كان الاستخدام من جهة عدم الوضوح كما اذا قال المسكلم رأيت اسداً وصرته وعلمنا ان مراده الضمير هو الرجل الشجاع واحتمل ان يكون المراد بلفظ الاسد المعاكس عما وقع عليه الرؤية هو الرجل لشجاع ايضاً فلا يلزم الاستخدام وان يكون المراد به الحيوان المقترس يلزم ذلك ففي مثل ذلك سلم حرمان أصالة عدم الاستخدام فيثبت ان المراد بلفظ الاسد في المثال هو الرجل الشجاع دون الحيوان لمعترس واماني المقام وليس ما استعمل فيه الضمير هي خصوص الرجعية بل الضمير قد استعمل فيها ما استعمل فيه مرهعة اعني به لفظ المطلقات في الآية المباركة فالمراد بالضمير فيها ما هو مطلق المطلقات وانما يريد الرجعية

بذلك آخر اعني بدعقد الحمل (١) الدال على كون لروح احق برذو وجهه فعاستعمل فيه الصبر هو بعينه ما استعمل فيه المرحم فابن الاستخدام في الكلام لتجري اصالة عدمه فتعارض بها اصالة العموم (بقي الكلام) فمما نوه من عدم حريان اصالة العموم في المقام لنوهم انه من قبيل كثاف الكلام بما يصلح القربة (والتحقيق) فساد هذا النوهم لان املاك في باب كثاف الكلام بما يصلح القربة اما هو اشتمال الكلام على لفظ محتمل من حيث العموم الافرادى او التركيى بحث لو اتكل عليه المولى في مقام بيان مراده لما كان محالا مراده كما في لفظ الفاسق او وقع في قصبة اكرم العلماء الافساقهم المراد امره

١- ما افاده مشيخنا الاساد قدس سره من كون الصبر في الاية المباركة مسميلا في عموم و ان كان صحيحا لا يسمى ابره فيه لان الام دال خارجي عني من اقسام المصداق لا يجوز الرجوع في خلافه لا يكف عن سعيه لعمه في خصوص قسم خاص من المصداق عني « ارحيت كما » فعلا العدل في ذلك عند البحث عن عدم استمراره من لكونه مدام خارجا لان ما افاده قدس سره من كون ان « عني » مختص بالحكم بالرجوع هو عند الجمع لمذكور في الاية المباركة اعني به قوله تعالى احق برذو عني كيون لروح حق برذو روحه غير صحيح وذلك لوضوح ان المسناد من لانه المباركة هو موصو بالحكم لمذكور فيها بحكم المصداق وعدم اختصاصه بعم خاص منها فليس في لانه المباركة ما من عني عدم ثبوت هذا الحكم بعم مصداق وانما تشركت بتدليل خارجي ولا حين ذلك كان حال حال مختص المصداق في انه لا يستلزم ان يكون اللفظ مسميلا في خصوص ما نسب له الحكم وهذا محصل من جميع ما ذكرناه انه ان علم مستحال الصبر لرحم لى عدم في خصوص قسم خاص مذكور لا يترجم بالاستخدام موزع ابدا عن اصالة العموم كان للام موزع لمذ عن اصالة العموم وعاد ظهور الكلام في عدم الاستخدام عني حاله لكن الاية المباركة وما يكون « لها » خارجة عن هذا الموضوع لان ما هو المعلوم من الصراح انه « هو » اختصاص الحكم لمذكور في الاية المباركة بعم خاص من لطفات واما سعيان الصبر ارجع الي امام في خصوص ذلك بعم فهو غير معلوم فلاموجب لرفع اليد عن صالة العموم او عن صالة عدم الاستخدام « لا هذا » لصبره لم يوجد في نصها مسكنة من الاحكام الشرعية مورد تدور الامر من رفع اليد عن اصالة العموم ورفع اليد عن اصالة عدم الاستخدام وعليه فلا ترتيب على استحقاق هذه المسئلة ثمرة مهمة كما لا يخفى

بين ان يراد به خصوص مرتكبي الكبيرة وان يراد به الاعم منهم ومن مرتكبي الصغيرة وكما في الاستثناء المتعقب لحمل معدده المحتمل رجوعه الى كلها ورجوعه الى خصوص الاخيرة معها على اشكال في ذلك سبحانه عن قريب ان شاء الله تعالى

و اما في المقام فلا ريب في ان الحمله المشتملة على الصمير اما هي متكلمة ببيان حكم آخر غير الحكم الذي تكلمت ببيانه الحمله المشتملة على اعمام فلو كان لمولى اراد من اعمام خصوص بعض اراده وانكل في بيان ذلك على العلم ارادة ذلك الخاص في الحمله الاخرى لكان محلا سبحانه وعليه فلا يصلح ذلك لكونه قريبة على ارادة العباس فتبقى اصابة العموم حريصا . لا مراحه

### فصل

اذا تعقب الاستثناء جملا متعددة وامكن رجوعه الى جميعها كما في قوله تعالى و الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاحذوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون لا بد من تابوا الى آخر لانه قبل الظاهر رجوعه الى الجميع او الى خصوص الحمله الاحمره او لاطموره في شيء . مما فلا بد في تعيين احدهما من قرينة اخرى فيه رجوعه . ان او التحقق في ذلك هو الفصل (١) ان يقال ان من الواضح

١- الصحيح في مريد . في المقام ان يقال ان تعدد الجمل المسميه بالاستثناء اما ان يكون تعدد خصوص موضوعها او تعدد خصوص محمولها او تعدد كليهما وعلى الاول فانه ان سكرر ما شتمده تعدد الفصه في الكلام او لا يسكرر فيه ذلك في الاسم خمسة ما قسم الاول على ما ممدود فيه انصبه بتعدد موضوعها و لم يسكرر فيه تعدد العمل كما اذا من كرم لعمه و لا شرف واشيوخ الا لاساق منهم فاصدر فيه رجوع للاستثناء الى الجميع لان نصيه في مثل ذلك و ان كانت متعددة صورة لا بد في حكم قصة واحدة قد حكم فيها بوجوب اكرام كل فرد من الصفوف الثلاث لا لاساق منهم فكانه قيل اكرم كل واحد من هذه الصفوف الا من كان منهم فاسقا و من القسم الثاني اعني ما ممدودت فيه الفصه بتعدد موضوعها مع تكرار تعدد الحمل فيه كما اذا قيل كرم لعمه و لا شرف و اكرم اشيوخ الا لاساق منهم فاصدر فيه رجوع الاستثناء الى خصوص لجملة المتكرر فيها تعدد الحمل ومما ممدود من الحمل لو كانت لان تكرار تعدد الحمل -

انه لابد من رجوع الاستثناء الى عقد الوصع لاجتهاد وعليه فاما ان يكون عقد الوصع مكرراً في الحملة لاجتبه كما في مثل الآية المذكرة اولا يكون كذلك بل يختص ذكر عقد الوصع بصدر الكلام كما دأب قائل اكرم العلماء واصبرهم واطعمهم (امثالهم) الثاني اعني به ما لا يكون عقد الوصع مذكوراً في الا في صدر الكلام فلا مناسب فيه عن الالتزام برجوعه الى الجمع لان لم يرد ان يعد الوصع فيه بل يذكر الا في صدر الكلام وقد عرفت انه لابد من رجوع الاستثناء الى عقد الوصع ولا بد من رجوعه الى الجميع واما كون اختلف في قوة التكرار فهو دون كان صحيحاً لانه لا يوجب وجود عقد وصع آخر في الكلام لتكرار صالحي الرجوع الاستثناء (واما لعمد لار) اعني به ما يكون عقد الوصع فيه مكرراً واطاهر فيه هو رجوع الاستثناء الى خصوص الحملة لاجتهاد لان تكرار عقد الوصع في الحملة لاجتهاد مستلزم لوجوب واحد لاستثناء محله من التكرار فيحتاج تخصيص الحمل بالساعة على الحملة لاجتهاد الى دليل آخر وهو قد ورد على العرس (وما) توهم كون المقام من قبل اكتشاف الكلام ما يصلح للمعربة (فهي غير صحيحة) لان احوالي لوا زاد تخصيص الجميع ومع ذلك فدا كفي في مقابلة بيان تكرار استثناء واحد مع تكرار عقد الوصع في الحملة لاجتهاد لكل محلا ساعة او عدد احد الاستثناء محله من الكلام بتكرار عقد الوصع في الحملة لاجتهاد لا يكون موجهاً الى الرجوع الى الجميع (وما ذكرناه) يظهر انه لوكرر عقد الوصع في وسط الحمد المتعددة المزمع رجوع الاستثناء اليه فتخصص الحملة المشتملة عليه و الحمد الماخوذة عنها وتسمى الحمد الساعة عليها على عمومها وما ذكرناه يمكن الجمع بين كاتبات الاصحاب في المقام فمن ذهب الى رجوعه الى الحملة لاجتهاد فقد نظر الى مثل الآية المذكرة اسي كرر فيها عقد الوصع في الحملة

— في الكلام قرينة على قطع الكلام عما فيه وبذلك لا يستلزم محله من الكلام فيحتاج تخصيص الحمد لساعة على الحملة مكرراً في عقد الحمد في دين آخر وهو قد ورد العرس واما انهم لما ثبت و اربع على بها مما عرفت في القصة بخصوص صدر محمولاتها مع تكرار عقد الوصع في حدده وعدم تكرره في الآخر فيظهر العناء فيما مما افيد في المس واما القسم لعمد رضى به ما عرفت لنفسه في بكل من الوصع والمحمول كما دأب قائل اكرم العلماء وجلس الاشراف الا لسانهم فاطاهر فيه رجوع لاستثناء الى خصوص الحملة لاجتهاد و يظهر الوجه في ذلك مما تقدم



الاحيرة ومن ذهب الى رجوعه الى الحميم فقد نظر الى الجميل التي لم يذكر عقد  
الوضع فيها الا في صدر الكلام فيكون لراع في الحقيقة لقص

### فصل

اذا تناقض العموم والمفهوم ففي تعدد المفهوم عليه بعدمه خلاف وقد لوحظ  
في تحقيق ذلك لانه من مفهومات معدمة وهي ان المفهوم ينقسم الى اعموم او اخص  
المفهوم المصدق والامراء اول هو ما اذا توافق اعموم والمصدق في الايجاب او السلب  
كمان المراد من ذلك هو ان المفهوم والمصدق في ذلك من ان المفهوم او اخص  
يكون على الاولوية له وعلى نحو المساواة اخرى

(و لاور) اما يتحقق فيما اذا كانت الاولوية من المدركات العقلية واما اذا  
كانت عرفية كما في قوله في ولا يعلل له ان المدان على حرمة ضرب الولد من هذا  
بالدلالة العرفية والامداد خارج عن المفهوم رد حل (١) في امثال القصة العرفية  
(واما الثاني) فهو يتحقق علما فيما اذا كانت عنه احكام موصوفة ومعية ما كانت اعلة  
المذكورة فيه واسطة في اعراس الثبوت احكام للموضوع المذكور في نفسه ان يكون  
الموضوع لحيث هو الموضوع المذكور في لعل ويكون ثبوته للموضوع المذكور  
من جهة تطابق ذلك العنوان عليه كما في قصة لانترب الخمر فيه مسكر فاه طاهرة  
في ان موضوع احكامه فيها اما هو عنوان المسكر وحرمة الخمر ما هي من جهة  
اطابق ذلك عنوان عليه ويسرى الحكم حسد الى كل مسكر فلا يبقى محرم خصوصية  
في الحكم المذكور في الفقرة واما اذا كانت العلة المذكورة في نصية واسطة في  
الثبوت ومن قبل ادعى جعل الحكم على موضوعه عن دون ان تكون هو الموضوع  
في الحقيقة كما في قصة لانترب الخمر لاسكاره فانها طاهرة في ان موضوع الحرمة  
فيها اما هو نفس الخمر عنه الامر الداعي الى جعل لحرمة عليها اما هو اسكارها  
ولا يسرى الحكم الى غير الموضوع المذكور في الفقرة مع اشتراطه في العلة المذكورة

١- بتقديم مر شيخ لاسناد عدس سره الاعتراف بان المفهوم رد حل في امثال القصة  
فلوجه لما اعاده في ليعلم من حروح ما اذا كانت الاولوية عرفة من المفهوم وهو في الاولوية

فيها اذ يحتمل (١) حبس ان تكون في خصوص اهل المذكورة في القضية خصوصية داعية الى حمل الحكم على الموضوع المذكور فيها وان لا يكون هذه الخصوصية موحدة في غيرها مما يشترك معها في الحقيقة والموت اذا حمل ان في خصوص اسكارا يحرم مثلا خصوصية داعية الى حمل الحرمة عليها لا يمكن الحكم بحرمة غيرها مما يشترك معها في ان الاسكارا وهذا الذي ذكرناه هو اعيراب في تسريته الحكم من الموضوع المذكور في القضية الى غيره وعدها

(وقد استحق المفهوم) بالمساراة في غير خصوص العلة وماد احرر مناط الحكم المذكور في القضية من الخارج به في الحكم - راجع احكامه في كل مورد حتى فيه مناط الحكم وهذا القسم اذ لم يحق جدا ان لا - في مناط الحكم لا يكون قطعا واذا لم يكن المساط قطعاً كانت تسريته حكمه من موضوعه ان غيره داخل في اساس المقام عدم حقيقته اذ عرفت ذلك في الكلام يقع سارة في المفهوم الموافق احرى في المفهوم المتخالف .

(اما الكلام) في المفهوم الموافق فهو يفهم في المفهوم الموافق على جوار الأولية و احرى في المفهوم الموافق على نحو المساواة (اما المفهوم) الموافق على جوار الأولية

١- لا يجوز هذا الاحتمال به هو على خلاف ما هو المتعارف في هذه الامور من دوران كل حكم مدار عليه ومن ان لغة المذكورة في الكلام هي بمعنى حكمه مع قطع النظر عن خصوصية قناتها الموضوع المذكور في القضية ضرورية لاشك في ان يعرف في الاستعداد من قوله عنه السلام - انه لم يحرم اسكارا لاسمه و ما حرمة لاسكارا به هي حرمة كل مسكر من دون دخل اعيان لا سكارا يحرم في الحكم بحرمة الصلاة مع به لو كان اختصا دخل خصوصية اسود في الحكم مدعى من اعيان ظهور لكلاء في دوران الحكم مدار عليه المذكورة فالعري ذلك فمدعى كل دليل ايجي عن شرع الحرام يكون مسكرا د - المحتمل به ان يكون في صدق الاسكارا على خصوص الحرام خصوصية بمعنى حرمة ولا يكون هذه الخصوصية موحدة في غيره و خصية لادب في ان من ساء عبد اهل اسرف من قصة لاشرب الخمر لانه مسكر - انه هو ان من قصة لاشرب الخمر لاسكارا فان كان المستفاد من لاوي ثوب الحرمة لكل مسكر كما هو الصريح في الاستعداد لانية هو ذلك وان لم يكن المستفاد من لانية عموم بحكم كل مسكر - ساء عموم لكل مسكر من لفظة لاوي اصابوا عليه فلا وجه له اذ لا شيع في ساءه من نفس وجعل لانية المذكورة في الكلام من قبيل بواسطة العروس في احد القسمين من قبل الواسطة في ثبوت في القسم الاخر

فربما يقال فيه (١) بأن المعارض للعام أن كان هو نفس المفهوم بحدوده فلا بد من تقديم المفهوم عليه مطلقاً سواء كانت المسألة بينهما بالعموم من وجه أم كانت بالعموم والخصوص على الإطلاق فإن رفع اليد عن المفهوم مع عدم التصرف في الإطلاق مع المعارض لا يرد عليه نحو الأولوية أمر غير ممكن وإما رفع اليد عن المطوق: التصرف فيه مع عدم كونه معارضا للعموم فلا وجه له عليه فمن التصرف في العموم بحدوده من مورد المفهوم (لما جاء) ولكن التحقيق أن المفهوم إذا كان عاماً بالعموم امتنع أن لا يكون متصرفاً معارضا له إحصاءاً ليس فيه دليل الحكم الثابت في الجملة كما أنه ثبت حكماً آخر بالأولوية كذلك الدال على عموم على هي الحكم الثابت بالمفهوم على هي الحكم الثابت المتصرف على نحو الأولوية إحصاءاً ضرورة أن سبب إعلانه كما سبب سبب الأولوية كذلك هي (لأن سببها هي معلومة فترجح المعارضة بين المفهوم والعموم، لا يرد على المعارضة من التحقيق والعموم وعليه فإن كان المطوق أحسن من عام بالعموم كما دأبوا لا يكره عن مورد الكرم فسق حذام العلماء الدال بمفهومه على وجوب إكرام العلماء أعني بالإجماع عدم المفهوم على العموم وأو كانت المسألة بينهما بالعموم من وجه وأوجه في ذلك أنه لا يمكن التصرف في المفهوم منه من دون التصرف في المطوق على ما مر به كما أنه لا يمكن التصرف في معروض الكلام في المتصرف لكونه أحسن فيحصي الأمر بالتصرف في العموم والعموم بمفهوم على عمومه فيكون المقام من جملة الموارد التي لا بد من تقديم أحد العاملين من وجه لأجل وجود المرحح فيه على إحصاءه قد لمرجح كما إذا كان فرض بـ الباقي تحت أحد العاملين بخصوصه على فرض تخصيصه أمام الآخر معيار بينهما التخصيص إلى ذلك لمقدار فإن ذلك يكون مرجحاً له وهو مقدمه على الآخر (إما إذا كانت) المسألة المطوق: العموم إحصاءاً بالعموم من وجه كما إذا كان المطوق في معروض المثال إكرام حذام العلماء فإن قدم حذام المتصرف على العموم في مورد تعارض ودخل بذلك الحذام المسبق للعامة في موضوع وجوب الإكرام كان المفهوم أثبت بالأولوية المقصودة (١) لو تم هذا عور لجرى منه في المفهوم هو في على نحو الأولوية جرى به منه في المفهوم لموفق على المساواة أيضاً ذلك فيما من جهة تقديم غير العموم على تعارض صحت شيئين واحد فلا وجه للمساواة بينهما في الحكم معارضة المفهوم لموفق على نحو الأولوية سواء بارة ولتكم في حكم معارضة المفهوم لموفق على نحو المساواة جرى

مقدماً على العموم أيضاً، وما إذا قدمنا العموم على المصنوع وخرج بحكم الفسق عن موضوع وجوب إكرام خدام العلماء، وجنس الوجوب بإكرام الخدام العدل، يثبت الأولوية لا وجوب إكرام العدل من العلماء دون فسادهم، هذا هو حق القول في العموم بالأولوية.

(وإذا كان المفهوم) لموافق على حوال المساواة فيطهر الحال فيه على قسميه مما ذكر في المفهوم لموافق على حوال الأولوية فإنه إذا كانت النسبة بين مطلق الكلام المستبعد منه والمفهوم ومنه المفهوم نسبة العموم والخصوص مطلقاً قدم المفهوم على العموم ولو كانت النسبة بين المفهوم نسبة للعموم والخصوص من وجه واحد، كانت النسبة بين المفهوم وعنه للعموم نسبة للعموم من وجهين فينبغي فيه تفصيل المنتم

(وإذا كان المفهوم) بالنسبة بين العموم والمفهوم، وبين العموم والمفهوم، قد تكون نسبة أحدهما من وجه إلى الثاني الآخر (أما الأول) أي من وجه، إذا كان المفهوم أحسن من العموم، والمستبعد من ظاهر كلام شيخ الإمامة (أما الثاني) أي من وجه، إذا كان المفهوم أسوأ من العموم، وعنه المفهوم، أي من وجه، على تقدم عموم العلة في أنها أسوأ من المفهوم، أي من وجه، على أن المفهوم ألة الدال على حقيقة حصر عادى فإن فتح أصالة تقوم بحالة غير قابل لأن يخص مورد دون مورد، وأما بالنسبة إلى نسبة العمومات للخاصة عن العمل بالظن فقد سى (فقه) على تقدم المفهوم عليها، وخرج حصر العادل لو اختلف لأجل حجته عن موضوع تلك العمومات على به الظن وعدم العلم بواقعه، وب حصر بما في كلامه (فقه) صدر أو دلاً، وذلك لأنه كما يمكن أن يدل أن فتح أصالة تقوم بحالة غير قابل للخصيص كذلك يمكن أن يقال إن قوله تعالى إن العدل لا يفسى من الحق شيئاً غير قابل للاختصاص بمورد مخصوص، وكما أن دليل حجية حصر العادل يخرج خسر العدل عن موضوع الآيات السابقة عن العمل بالظن فلا يكون لعمل به عملاً بالضرر ولذلك يكون مفهوم إبه البناء حاكماً على تلك الآيات كذلك الدليل المردود يخرج حصر الواحد عن موضوع العلة المذكورة في آية السابقة فلا يكون العمل به موجباً لأصالة القوم بجهالة فيكون المفهوم حاكماً على عموم العلة أيضاً

(وأما توهم) أن عموم العلة يفسد من انعقاد ظهور الكلام في المفهوم لاحتفاء الكلام بما يصلح للتقرينة فهو موضوع إيمان صلوح شئ، لفقرينة انعقاد تحقق في غير موارد الحكومة وأما في موارد الحكومة كما في المقام يستحيل ذلك لأن صلوح دليل المحكوم لأن يكون قرينة على دليل الحكم انعقاد توقع على تحقق موضوعه ومن الواضح أن دليل الحكم يرفع موضوع دليل المحكوم فلا يقل كونه قرينة على دليل الحكم وعليه فظهور الآية في المفهوم يفسد من كون العمل بخبر العادل من اعادة العموم بجهة فكيف يمكن أن يكون عموم العلة مانعاً من انعقاد ظهور الكلام في المفهوم (ومن هنا) يظهر أن الفصل في المقام بين ما إذا كان العموم متصلاً بما له المفهوم وما إذا كان منعزلاً عنه فبالرغم من تقدم العموم ومكونه ما دام من انعقاد ظهور الكلام في المفهوم في فرض اتصال العموم به له المفهوم يستند به المفهوم على العموم في فرض اتصاله لا فخر ظهور الكلام في المفهوم في هذا الفرض وكونه أحسن منه له العموم على أن من (وجه الظهور) (١) هو معرفت من أن اتصال العموم بالكلام يستحيل أن يكون مانعاً من صحة ظهوره في المفهوم فإن ظهور الكلام في المفهوم وإن كان كظهوره في العموم مضافاً إلى حرمان مقدمات الحكم كما عرفت سابقاً إلا أن حرمان مقدمات الحكم في طرف المفهوم سابق في الرتبة على حرمانه في طرف العموم فيكون حاكماً عليه وبذلك وقد عرفت أن من أحسن الكلام بما يصلح للتقرينة لما عرفت من انعقاد الظهور في الكلام بما يصلح تحقق في غير موارد الحكومة وما في موارد الحكومة ولا حاجة أن يكون الدليل الحكم معتمداً على دليل المحكوم وإن كان دليل المحكوم متصلاً به في الكلام لعدم صلوحه كونه قرينة على دليل الحكم (سأردك) أن احتفاء ظهور الكلام في المفهوم في حرمان مقدمات الحكم به هو أساس الاحتفاء بالحكم المذكور في المطلق

(١) نوضح مثال المفهوم كاللغة الحكومة على غير دليل عام كما في مورد لالة لسان كذا إن لالة على حجة حرمان على عرصة المقام فلا على الشك في تقدم المفهوم على العام حتى على قول بعدم احتفاء لمثل المفهوم أي حرمان مقدمات الحكم في مطلق العموم كما هو الصحيح لأن دليل العموم وإن كان معكولاً به بحكمه لكن فرد من أفراد العام لأنه غير متكمل بالاعتبار كونه شئاً مفصلاً عنه ومنه فشمول الحكم له في ذلك الدليل لشيئاً يتوقف على كون ذلك الشيء في نفسه مفصلاً مع قطع النظر عن كون الحكم له من الواضح أن ظهور انحصار في المفهوم في موارد الحكومة يمنع من كون مورد المفهوم -

وعدم حد شئى، آخر فى ذلك لحكمه لاسمماً الى القيد المذكور فى الكلام ولابد لانه  
واما كون القيد امد كور فيه جها الى الحكم لا فى موضوعه لى هو احاط فى ظهور الكلام  
فى المفهوم كما عرفت فى بحث المفاهيم لاطلاق احسن عفو اى ما يشئت ذلك بظهور وصفي  
ومن الواضح ان اطلاق متعلق العموم لا يصلح ان يكون مانعاً من الظهور الوضعى ليرفع  
اليده عن المفهوم ويلتزم رجوع القيد الى ناحية الموضوع فعدم الراجع عن ظهور  
القضية فى حدتها فى المفهوم لا يبقى اشكال فى تقدمه على العموم وكونه مبيهاً لذكره  
متعلقه (وان شئت قلت) ان تقدم العموم على المفهوم لابد ان يكون اما من جهة  
كشعه عن رجوع القيد الى ناحية الموضوع واما من جهة انه عدلانه بان لا يكون  
شرط الحكم محصوراً به وهذا كور فى القضية كما قبل ذلك فى ما ذاك من ممارس  
بين قضيتين حل مفهوم مفهوم فى نفسه لى تقدم الكلام فيه عدلاً ومن الواضح بان

— فبدأ امام الحكم، مع ان يكون شئى حكم الله له مانع من اعمد ظهور فى المفهوم  
ان شئت فقل ان يكون له حكم الله امام الله حكم الله له لورى ما يوقف على كونه  
ذلك المورث فى نفسه فبدأ امام الله ان المفهوم هو واجب كونه مورد المفهوم فبدأ  
للمفهوم على عدم المفهوم مع كون عموم عدمه من اعمد ظهور فى المفهوم لانه يستلزم  
الصور وحد شئى فى عدم المفهوم على امام الله كون عدمه مفصلاً من المفهوم فى الكلام و  
كونه مفصلاً عنه واما دام كى المفهوم كما على نفس بيل امام كما هو جدى فى قوله  
عنه سلام يا نفع الله قدر كرامته شئى بالامانة اى فونه عيبه اسلام حاق الله الله  
ظهور لاسمحه شئى لا غير طامعه اوربده فوجه عدمه المفهوم بخلاف على امام هو ان  
المفهوم وان لم يكن كما على امام نفسه الا انه بدس حجبها كى على صالة عموم لا  
محددة لاراجع من الله فى نفسه فمره على تمام يكون احصاه بعداً عدم رده الظهور  
من امام وقد ذكرنا هذا عدم ان اماله لظهور الحدية فى انفره تكون حاكمة على اماله  
الظهور الجارية فى دي لمرية ولو كان ظهور بمره فى نفسه ضعف من ظهور دي المرية  
وعليه فيستخدم المفهوم بحدس على عدم فصل بين المفهوم والامانة لبعضه عنه سلاك وحد  
من دون فرق فى ذلك ان كون عموم عدمه وضعوا كونه مستعداً من مميزات للحكمة ومن  
ماد كرامه يظهر وجه صحة ما فذه شيخنا الاسناد قدس سره من ان دليل امام غير صحيح لان  
يشئت به عدم الشرط المذكور فى الفصاة الشرطية فتدبر جيداً

اطلاق متعلق العموم غير فاسد لأن يشتبه به شيء من هذين الأمرين أما عدم كونه قابلاً  
لإثبات رجوع القيد إلى الموضوع لسرتب عليه عدم ثبوت المفهوم للكلام فلما عرفت  
من أن رجوع القيد إلى نفس الحكم في القضايا التي لها مفهوم لا بد من أن يستند  
إلى ظهور وضعي ومعها لا تحرى معدمات الحكمة في متعلق العموم وأما عدم كونه  
قابلاً لإثبات عدل للشرط المذكور في الكلام فلأن دليل حكم العام إنما يكون باطراً  
إلى إثبات الحكم لأفراد العام ليس إلا وأين ذلك من إثباته عدلاً للشرط المذكور في  
القضية الشرطية فلا فاسد للمفهوم متعارض القضيتين شرطيتين لدى قول فيه تنقيح مفهوم  
كل منهما بمطابق الآخر أراحم إلى إثبات عدل لكل من الشرطين المذكورين في  
التنقيحين (وأما الثاني) عني به إذا كانت نسبة المفهوم المعطاف إلى العام نسبة العموم  
من وجه فالحكم فيه هو الحكم في نسبة موارد الممارس بالمفهوم من وجه فلا يقدم أحدهما  
على الآخر من دون مرجح خارجي (١)

### فصل

الحق حوار تخصص من العام وارد في الكتاب بالخبر الواحد الثابت حجته ولا  
يصح إلى ما قيل من أن كون سند الكتاب مقطوعاً عما سمع من تخصيصه بالخبر الواحد  
المشكوك في صدوره من المفهوم عليه السلام ودالاً، لأن تخصيص الكتاب بالخبر الواحد  
لا يستلزم رفع اليد عن سند الكتاب المذعور، وإنما حلزم رفع اليد عن ظهوره المشكوك  
في إرادته فالمعارض في الحقيقة إنما هو من ظهور الكتاب وسند الخبر ومن لو صح أن  
كليهما طلي لكن دليل العدد سند الخبر معدوم عني أصالة الظهور في الكتاب لأن  
الخبر على تقدير ثبوت صدوره بنفسه قرينة على إرادته خلاف الظاهر من الكتاب ورفع  
الشك فيما هو المراد به تعدد صدوره تعدد ما هو قرينة على الكتاب ورفع الموضوع

١ - وقد مر من جملة المرجحات كون دلالة أحد العامين مستندة إلى الوضع دون الآخر و  
عنه قد كانت دلالة أحد على العموم وضعية بعدم إرادة على المفهوم ورفع اليد بذلك على  
المفهوم في مورد الاحتجاج بغير دلالة الاحتجاج على أحد أحدهما مفهوم أي حراً معدمات  
الحكمة وأوقف دلالة الكلام على المفهوم غير حرة، ثم قد فسح المجال للمعك بالعموم  
إلى ذلك أيضاً كونه شيئاً لا يستلزم ضرورة وفرض طرف معارضة المفهوم عما عبر  
وصحى لا بد من تعميم أحدهما على الآخر من انتماس مرجح خارجي كما قيد

التمتع بصله الظهور اعني به الشك في المراد وهذا بخلاف اصله الظهور الجارية في نفسها في ناحية الكتاب فانها لا تسمع من شمول دليل التعمد بصدور الجرح للخبر المعارض للكتاب الا بالملازمة وقد مر ان اصل الجارى في ناحية القرينة يكون مقدما على اصل الجارى في ناحية دى القرينة لحكمته عليه ولجبر الشك حقيقته بدليل التعمد بصدوره بكون ميباً لما هو المراد من الكتاب في نفس الامر فمقدم هذه والطهران المسئلة اجماعية وليست في ذكرها في كتب اصول دلالة على كونها خلافية فان سيرة العلماء جلها عن سلب قدحرب على العمل بالاحبار الموحودة في المجمع المعقبة مع انه لا يوجد فيها خبر لا يكون على خلافه عموم في الكتاب (١) ولو كان ذلك العموم من قبيل عمومات الحل و نحوه (راه) لاحبار الدالة على الجمع من العمل بما خالف كتاب الله على احاديث الشبهة وعلى انه مما لم يقله الاثمة المعصومون صلوات الله عليهم فهي مضمونة على المخالفة العرفية بحث يتخير في موارد ما ساء المجاورة واما المخالفة البدوية كمخالفة العقيد للمطلق او الخاص للمعام فهي لا تعد مخالفة (٢) لشهادتها

١ - لا يخفى ان حل الروايات الدالة على جبر الاحاديث وشرايعها وموافقاتها لها ما ينافي الكتاب واو كتاب مخالفة بدوية ومن قبل مخالفة لمصلحة وتمام المعيد او محذور لان الاوامر المصدرة بالاحاديث كلها وارده في مقام الشك وليس لشئ منها اعتبار ببعض عدم اعتبار شئ ما في مقامها ان يكون ابروايه بدالة على عسائر بعضها مخالفة الكتاب بخصوص مخالفة بل لا مر كذلك في كثير من الروايات وارده في غير الاحاديث لانه سر في الكتاب ما يدل بعمومه او باطلاعه على حصة كل من صار من الكتاب ليكون الجرح لاداء على حرمه عمل ما مخالف له ولو توجه

٢ - ويدل على ذلك عمل هو فئة الكتاب من مرجحات تقديم حد الخدمين على الاخر في مقام المعارضة قد يستبعد منه ان حجية الجبر المخالف في هذه كل مبروعة و سامع من العمل به وجود خبر الوفي للكتاب لمعارض له بل ان جعل لترحيح موافقة الكتاب في معونه غير من حصة ومبروعة رذالة مساحراً عن اترحيح بالشبهة و صفات الروايات اوى شاهد على كون الخبر لمخالف للكتاب حجة في نفسه وفي مقام المعارضة اذ كل ذلك رجحاً بالاصابة لى الجبر لمعارض به من جهة شهرة او من جهة صفات الروايات و ان دعوى ان الاحبار له سبي وجوب لاخذ بالبحر الموافق وطرح الجبر المخالف انتهى في مقام تبيينه



الأحبار أما بعد من العمل بما حالف الكتاب كيف وأما نقطع بصور كثير من الأحبار لمعالجة  
بهذه المعنى منهم صنوات الله عليهم فكيف يصح قولهم عليهم السلام ما حالف كتاب الله  
فلم يقه أو فهو زخرف أو باطل وغير ذلك

## فصل

إذا ورد عام وخاص تعين الخاص في كونه مخصصاً للعام سواء تقدم العام على  
الخاص أم تأخر عنه ولا مجال لاحتمال كون المأخر منهما مخصصاً لمتقدمهما من دون فرق  
في ذلك من أن يكون صدور المأخر قبل حضور وقت العمل المتقدم وإن يكون  
بعد حضوره ولا محل له لدخول العمل بالعموم أو لتأخره في شيء مما ذكر لا يفرق في ذلك بين  
العلم بصدور المأخر أو الجهل بشارحه حدهم أو كلفهم (ولتوضيح الاستدلال) أعني مجاز عدم  
مقتضى (الزلى) أن العام من الكلام في العموم إنما هو لمحدث عن حكمه تأخر الخاص عن العام  
من حضور وقت العمل به ومقتضى الاشتغال في كون الخاص مخصصاً في هذا الموضع هو  
استلزامه: حيز البيان عن وقت الحاجة مع أنه قبيح على الحكم ولا محل لذلك في  
في المبررات حوا المخصص في هذا الموضع على كون العام وارداً لبيان الحكم المأخر  
فيكون ذلك قاعدة مصرية يرجع إليها في مقام الشك في التخصيص ودعاً فيكون  
لدلائل الخاص المأخر مخصصاً للحكم المأخر وهو حاشاً لأنه أمده وأما بالنسبة إلى  
الحكم لو دعى فداًل الخاص وأكل مخصصاً له إلا أن تأخره عن وقت العمل بالعام  
لا يسلم بحيز البيان عن وقت الحاجة لأن المعروف أن المولى لم يكن في مقام بيان  
الحكم الواقعي حين حمله لحكم على نحو العموم وأما بيان في مقام بيان الحكم المأخر  
وهو على الموضع لم يتأخر بيانه عن وقت الحاجة وعلى هذا المعنى في التحقيق صاحب  
الكفاية (قده) عدم استلزام تخصيص العام بكونه مجازاً و لزم بكون العام مستعملاً  
في العموم دائماً بداعي جدول حكمه المأخر يرجع إليه عند الشك في التخصيص وهذا  
لا ينافي تعني لإرادة الحديث في الواقع بعض الأفراد بخصوصه دون غيره وقد

— لبحثه عن الاحتمال في مقام يرجع إلى المخصص على الأخرى كما عن التحقيق صاحب  
الكفاية (قده) فيصحب بيان مذهب في بحث التعادل والترجيح شاء الله تعالى

يبين (١) في ذلك المبحث انه يستجبل ورود العلم لبيان الحكم الصهرى لثبوت عدم  
الثبوت في التخصيص لسكون جعل المولى حكمه على نحو معمول مدعى جعل القبول  
والقاعدة وذكرنا هناك ان الحكم الصهرى انه ثبت من الدليل القاطع على حجية الظاهر  
لاجل كشمه عن المراد الوقعى وفي ما ذكرناه في ذلك المبحث على ان الاعادة فراجع  
(الثانية) انه ذكرنا ان نسخ الحكم قبل وقت العمل به غير معقول وعليه سوا  
اروم كون الحاص المتقدم مخصصا للعلم المحرر او رد قس جمهور وقت جمهور خاص  
(ولكن المحققين) ان ما ذكرناه في المقام انما شأنه من عدم تميز احكام افعيا بالحرجه  
من احكام الصهرى بالحقبة وذللك لان الحكم للمجموع وكان من قبيل الاحكام المجموعه  
في القسياء لتحقيقه لصح ما ذكرناه اما اذا كان من قبيل الاحكام المجموعه  
في افعيا بالحقبة فانه الموضوعات المقدر وجودها كما هو الواقع في احكام افعيا  
المقدسة فلا يصح من نسخها بعد جعلها وان كان ذلك بعد زمان كيوم واحد او  
اقل لانه لا شرط في صحة عمله وجود الموضوع له في العمل (٢) وهو فرض انه  
حكم على موضوع مقدر الوجود (بهم) اذا كان الحكم المجموع في انفسه بعد ثبوت من قبيل  
الموقوفات كوجوب الصوم في شهر رمضان المجموع على نحو انفسه بعد ثبوت كان صحته قبل  
حضور وقت العمل به كسج الحكم المجموع في العمل بالحرجه قبل وقت العمل به  
فلا محالة يكون نسخ كاشف عن عدم كون الحكم المستند او الحكم مولودا به وهو لا بداعى  
البحث او لرحر (والمحالة) اذا كان في النسخ هو افعيا (الحكم) لمولود به (بهم) أمده فلا  
محالة بعد ذلك افعيا حقيقة قدر الموقد له العمل بالحرجه واقفا بالحقبة الموقفة

١ - من ذكره صاحب الكفاية (عنه) لانه لا يتم سريان التخصيص لكون العلم معارفاً وان كان  
في علمه لحدوث العلم كما مر بوضوح في المبحث المذكور الا انه لا ينبغي به اشكال فتح  
آخر من عن وقت الحاجة في محل الكلام ضرورة ان كلام المولى اذا فرض عدم كونه  
ظاهراً في العمل به افعيا وفعالاً صح اليك به في فقه الا ان فلا يكون حجة  
في طرف اليك ومع فرض ظهوره في العلم من الاثر يكون له من جهة اخرى وجوب الحاجة  
٢ - وبما في مبحث جوارح الامر مع علمه بعد شرطه ان بعد موضوع بحكم المجموع  
في موارد العمل به لعدية اذ كان مستنداً الى جوارح الحكم وبشرطه كما هو واضح  
في موارد جعل افعيا وجوه فلا سكال ومقر عرفت في مسائل افعيا الموضوع مستند الى  
امر آخر فلا محالة يكون جعل الحكم من العلم بالثبوت من العلم الواضح من دون فرق في ذلك  
بين كون النصبة حجية وكونها خارجية وانوجه في ذلك طاعراً لا يخفى

بعد حدوث وقت لعمل بها (واما) انما ايا الخارجية او الحقيقية لموقتة قبل حضور وقت لعمل  
بها فيستحيل تعليق السج بانحكم المجمول فيها من (الحكيم الملتفت والوجه في ذلك طاهر  
(وما) اذا كان معنى النسخ اعم من ارتفاع الحكم المولوي بانتهاء مده ومن ارتفاع الحكم  
المشأبدا على الاحتجاج وبحوجه فلا ينبغي الاشكال في جوازه (لثلاثة) ذهب بعضهم الى قبح تأخير  
البيان عن وقت الحاجة ولاجله وقع في الاشكال الماشي من تأخير المحضات كثير اعن  
لعمومها بعد حضور وقت، لعمل بها في كلمات المعصومين عليهم السلام لان التزام التخصيص  
في جميع ذلك يستلزم الالتزام بتأخير البيان عن وقت الحاجة مع ان المروض قبحه ولا  
يمكن صدوره من المعصوم كما ان الالتزام بكونها باسجة لتلك العمومات يستلزم الاتزاع  
بمعك كبر احكام الشريعة المقدسة والالتزام بامكان وقوع السج في الجملة بعد زمان  
مضى صلى الله عليه وآله وان كان خاليا عن المحدور الا انه لا يصلح لاسر: وقوعه في كثير  
لاحكام شرعية صرفة، ولا يمكن مقطوع بحال فلا محالة كان لالزم به صفا جدا  
(بكن المحض) (١) ان يقال ان العقلاء حين كونهم في عدم البيان ولا كان معهم

١ - وان ثبت هذا فيصح ما جاءه البيان عن وفاء به ليس على حدود ما يصح يستحيل  
بما كان عليه من عدمه ان يكون من وجوب الكذب على ما كان عليه من عدمه او وجوده من عدمه  
في ذلك الوقت ان في معنى الكلام هو محل ما جاز في سائر هذه المقدسة وليس حكما  
لا يربطه به فكل ما يقع في تأخيرها كان اما بعد لمصلحة مقدسة له لا يمنع في التأخير  
هذا في (ما من لم يرد) فلو كان ما جاز في التأخير في المقام  
المرمى ووقع المكلف في الامور لا الرامة وقوات لمصلحة اخرى منه عنه ان لو كان في كلام  
المولى من عدمه على ما فعله في اخر من حرمة ووجوبه عن وقت الحاجة لا يتعارض ذلك  
ودفع المكلف في حال الامر له. فلو كان هذا المحدور اما هو مسند الى ظهور كلام اموي  
في زائدة المولوي هو الذي سب الى دفع المكلف في انفسه ان في قوت انفسه  
عنه ومن واضح ان ذلك قد يستعمل صدوره من الحكيم (قبح) لو كان وقوع المكلف  
في المقدسة وقوات لمصلحة عنه مسند الى ظهور كلام اموي في العموم لكان وقوعه في  
حد محدور من عدمه في مورد عدمه ان المكلف مسند ايضا الى شخص اموي  
في ارتكابه المشقة مما لا يكون لحيوات هذا يكون له لحيوات ايضا في المقام على نفع  
لانفسه في المقدسة او تعويت المصلحة فان ايضا لا يملكه عنه فيما كان في مورد مصدرة -

على بيان تمام ماله وحسن في هاتين باحكامهم وعدم تأخيرهم عن مقام التخصيص فضلاً  
عن مقام الحاجة الا ان ذلك اما هو في مالم تحرر عادة المشكك على اظهار تمام مراده  
قرائن مفصلة لاجل مصلحة تقتضي ذلك ضرورة انه مع وجود المصلحة المقتضية لتأخير  
لاقمح في تأخير البيان عن وقت الحاجة فضلاً عن وقت الخطب ودا فرض كون الحكم  
حكماً وانه يراعى الحكمة و المصلحة في بيان مراده في كل وقت بخصوصه ثم كس  
تأخير بعض مراداته عن وقت الحاجة شيئاً ( اذ عرفت ذلك ) فاعلم ان اهم ما وقع  
فيه الاشكال في المقدم كما اشرنا له اما هو تأخير المحضات في كلمات لائمة عليهم  
الاسلام عن العمومات بعد حضور وقت العمل بها وربما اشكل الامر اي على بعضهم وما  
اذا سحر الامم عن الخاص بعد حضور وقت العمل به فحتم في ان يكون العام اما محر  
واما الخاص المتقدم ( و ان بعد ما عرفت ) انه لا قبح سحر البيان عن وقت الحاجة  
اذا كانت هناك مصلحة في التأخير مرفاه لا محال لاحتمال نسخ حكم العام المتقدم  
بخاص اما محرر تبين في مثل ذلك الحكم يكون الخاص بمسخر ومخصص للعام  
بمقدم كما ان الحكم هو ذات فيما اذا كان العام مسخر عن وقت العمل بالخاص و لوجه  
في ذلك هو ان اضافة العموم في هذه الموارد غير حارثة في عموم ولا ضمن حكم فيها  
تخصيص العام و اختصاص الحكم بمورد استخصيص ( او السرفه ) ان الحكم عموم  
العام بجميع مرادها يمكن ان يطبق عليه متعلق عموم يتوقف ( ا ) على حرمان مقدم

مقدمة العام اي ان ذلك لو لم يلاحظ به كان امه ممكنه ان كانت حكمه على ر مي  
وقد احرر بيان مخصصه الممكن انما كان حكم لم يمي عن وقت الحاجة واما ذلك فكس الامر  
ولا يكون في تأخير بيان عن وقت الحاجة معذور صلاً ولا بدليل حص من امه  
١- معذرة عدم الحاجة في ليست باضافة عموم في جراء مقدم الحكم  
في مخصصه وعنده فالصحيح في ما سرفه حرمان ماله عموم في محال الكلاء هو ان  
ان ص به عموم ما يكون حارثة عام يكن في مورد فريفة على انخص من و ان انخص  
المقدم صحيح يكون في معنى تخصيصه بما سحر لا يكون اضافة عموم في مرفه و هو  
هو مع ان حمال كون امه سحر بخاص حكمه بدل من خاص مقدم ما يكون فيما د كان امه  
المسخر ممكنه لا سيما الحكم من حيث صدور رايه واماد كان ممكنه لا سيما حكمه ثا في  
شرية المقدمه من اوان الامر كذا هو بظاهر في كل كلام صدر من احد لائمة المقصودات  
عليهم السلام متضمن بانها حكم شرعي فلا يبقى في مورد مخصص لا حمال نسخ بعض الخاص —

الحكمة في متعلق العموم كما مر بيان ذلك فيما تقدم ومن الواضح ان احوال المتقدم يصلح  
لأن يكون بياناً لتقييد متعلق العموم المتأخر ضرورة انه لا محذور في تقديم البيان ولو  
تنبأ على فتح تحجير البيان عن وقت الحاجة ومعه لا جرى مقدمات الحكمه في متعلق العموم  
فلا تكون اصابة العموم حاربه (واما الخاص المتأخر) عن وقت العمل بعام فهو ايضا  
قابل لأن يكون بياناً لتقييد متعلق العموم المتقدم ولأن يتكلم عليه استكماله في مقام البيان  
بعد ما عرفت من صحة تحجير البيان عن وقت الحاجة فما اذا كانت هناك مصلحة  
تقصيه وعليه فلا تكون مقدمات الحكمه حاربه في ورص العمل بما يصلح بياناً لتقييد  
فلا تجري اصابة العموم في انعدام المتقدم لما عرفت من ان حردها يتوقف على جريان  
مقدمات الحكمه المعروض عدمه في مفروض الكثر (محصل) ان عدم حرمان اصابة  
العموم في هذه الموارد اما هو لا حر قصور مقتضى الجريان في نفسه فيها (وهذا الوجه)  
هو الصحيح في وجه تعيين حمل الخاص على كونه مخصصاً للعام مطلقاً سواء في ذلك  
تقدم الخاص على العام وتحرره عنه ومعه لا يبقى مجال لاحتمال كون المتأخر منهما مخصصاً  
للتقدم (واما ما دلل في وجه تعيين حمل الخاص على كونه مخصص من ان الامر في مجال  
الكلام دائر بين رفع اليد عن اصابة العموم ورفع اليد عن اصابة عدم النسخ وفي ذلك  
لا بد من رفع اليد عن اصابة العموم لعدم النسخ وكثرة التخصيص (فرد عليه) ولا ما  
عرفت من انه لا جرى اصابة العموم في المقدم في نفسها فكيف يعقل ان تكون معارضة  
لاصابة عدم النسخ (وناه) ان اصابة العموم لو كانت حاربه في المقام لا يفي مجال تجريان  
اصالة عدم النسخ فيه فكيف يعقل ان يكون جريان اصابة عدم النسخ معها من جريان  
اصالة العموم واوجه في ذلك ان اصابة العموم اما هي من الاصول القطعية واما اصابة  
عدم النسخ فهي من الاصول العمالية لا مدرك للحكم باستمرار حكم شخصي ثابت  
في مورد ما عند ذلك في ارتفاعه الا الاستصحاب المعتمد على حقيقته ومن الواضح انه لا مجال  
لتجريان الاصل العمالي في مورد تجري فيه اصل المقضي بل ان اصابة عدم النسخ فيما كان  
الخاص فيه وارداً بعد حضور وقت العمل بعام غير حاربه في نفسه ووجه (الاول)  
لعدمه في كونه مخصصاً لعدم النسخ وعدم كونه يظهر احد في تعيين كون الخاص مخصص  
مخصص عدم النسخ من عدمه كون تأخير البيان عن وقت الحاجة مخصصاً فيما اذا  
كان تأخيرها ناشئاً من مصلحة مقتضية له

ان التعبد لاستصحابي لا يندفع من ان يكون الحدوث متيقنا واسعا مشكوك فيه ليكون  
التعبد تعبدًا بالنقاء بعد حسوته مع ان المروء في النقاء انه لا شك في حكمه لخاص  
بعد ورود الدليل على حكمه و بما لا شك في ان حكمه قبل ذلك كان هو هذا الحكم  
عليه ليكون دليل الخاص مختصا لدليل العام وان حكمه كان على طبق العموم ولكنه  
رفع ، وورد من الخاص ليكون هذا الدليل ماسحا لدليل العام فالشك ، بما هو الواحد  
حال الحدوث دون النقاء ومعناه معنى لحرمان الاستصحاب كما هو ظاهر (ثاني) ان  
الزام على المكلف بعد ورود احسن اما هو تطابق عماء على طبق الخاص سواء  
في ذلك كون الخاص المتأخر مختصا بعام المتقدم و كونه ماسخا له و عليه لا نرى  
بحرمان اصالته عدم المسح لملاحظ حال النقاء والاستمرار ومن الواضح انه يقتضي حرمان  
الاسس العملي و خود اثر له لملاحظ طرف التعبد بالنقاء (واما دعوى) ان حرمان اصالته عدم  
المسح وان لا يترتب عليه اثر لملاحظ حال النقاء والاستمرار الا انه يترتب عليه ثبوت  
حكم العام الى زمان الخاص وبكفي هذا المقدار من لاثري في حرمان الاصل و صحة  
استبعده (فهي مدفوعة) بان استبعده فيه موارد لاستصحاب بما انه تعبد بالنقاء لا بد منه  
من ان يكون لاثري العملي في مورد له لملاحظ حال النقاء وبما ان المعروف انه لا يترتب  
في انعام لملاحظ حال النقاء لا يجرى فيه لاستصحاب (و ما توهم) كون اصله عدم المسح  
ايضا من الاصول اللغوية استنادا الى دعوى ان دليل الحكم ظاهر في استمرار ذلك  
الحكم و دوامه ، والى دعوى ان قولهم عليهم السلام خلال محمد صلى الله عليه وآله  
خلال الى يوم القيمة و حرمة حرام الى يوم القيمة ظاهر في ان كل حكم ثابت في اشارة  
العمدة مستمر الى يوم القيمة فيتمسك في كل مورد بشك فيه في استمرار الحكم الثالث  
فيه عموم هذا الدليل (فهو باطل اسطلاحا كلنا لدعوى المرئوتين (اما الدعوى الاولى)  
فيطلبها متناع كون دليل الحكم متكه لاسيما استمرار ذلك الحكم ودوامه لان الحكم  
ما استمراره حكم اما هو في مرتبة متأخرة عن نفس ذلك الحكم ضرورة انه لا بد من  
ان يكون نفس حكم معروف بوجود حين الحكم عليه بالاستمرار فكيف يعقل ان  
يكون دليل واحد متكهلا بانبات نفس الحكم وبانبات ما شوقف على كون ذلك الحكم  
معروف بالوجود في الخارج (واما الدعوى الثانية) فيطلبها انه لا ظهور لقولهم عليهم السلام

حلال محمد من خلال الحر في ما ذكر من المظاهر منه عرفا بيان استمرار الشريعة المقدسة  
 واما لانسح شريعة اخرى فالمراد منه ان كل ما يكون الى يوم القيمة متصفا بالحلية او  
 الحرمة فهو حلال محمد من احرامه فحكمه صلى الله عليه وآله مستمر ذاتي يوم القيمة  
 ولا تسح بشريعة اخرى (هذا كله) مضافا الى ان اصابة عدم السح ولو سلم كونها من  
 الاصول لهطلية لانصاح لان تكون معارضة لاصالة العموم اصلا عن ان تتقدم عليها لان  
 الشك في كون الخاص المتأخر باسحا للعام المتقدم وعدمه او اثبت في كون الخاص  
 المتقدم مسوخا للعام المسحور وعدمه اما يكون ناشئا (١) من الشك في تقييد متعلق  
 العموم واطلاقه فدا نت اطلاقه باصالة العموم ارتفع الشك المربور و معه يحكمه  
 بالسح فاصالة العموم على قدر حرمانها تكون حكمة على اصابة عدم السح ولا يبقى  
 لدعوى تقدم اصابة عدم السح على اصابة للعموم محال اصلا (فحصل) مما ذكرناه  
 ان اصابة العموم سواء كان عدمها على الخاص ام كان متأخرا عنه لا تكون في نفسها  
 حارية وعليه فينبغي الخاص في كونه مختصا للعام ولا يكون معه لاحتمال السح محال  
 اصلا بل لو سلمنا احتمال السح فيما كان الخاص متأخرا عن العام فلا سلم ذلك فيما  
 اذا كان العام واردا بعد حصول وقت العمل بالخاص وذاك لما اشرنا اليه من انه على  
 تقدير تسليم فتح تأخر احوال عن وقت الحاجة لاسام فتح تقديمه احوال و عدمه اتمتكم  
 على البيان المتقدم وعليه فلا يبقى وجه لاحتمال كون العام المتأخر باسحا للخاص  
 المتقدم بل يتعين كون الخاص المتقدم بيانا لتقييد متعلق العموم المتأخر و هو حيا  
 لاختصاص حكمه غير اثره الخاص ومما ذكرناه يظهر الحال فيما اذا شك في تقدم العام  
 على الخاص وبالعكس سواء كان ذلك من جهة الزمن تاريخي كمنهما من جهة الوجود  
 تاريخي احدهما بالخصوص والآخر في جميع صور المسئلة هو لا اثر اتم التخصيص دون السح

١ لا ينبغي ان لا مسألة دعوى كون الشك في نسخ العام والخاص المتأخر بخاص او العام المتقدم  
 ناشئا من الشك في تقييد عموم عدمه من الشك في كل منهما ناشئا من العلم لاجمالي بوقوع  
 احد الامر من استحصن وانسخ لا يسهل لكل منهما محتمل في بعض دون ان يكون الشك في احد  
 هما مبسعا عن الشك في الآخر فصحيح في وجه عدم الاخر من السح في هذه الموارد وهو ما يدور ولا من  
 ناصية عموم في هذه الموارد عرجانية في غيرها والافهي يكونها من اصول استقصا تقدم على  
 صالة عدم نسخ لاحالة فلا بد من الالتزام في هذه الموارد بالنسخ مع انه غير صحيح كما عرفت

## تذييل

قد عرفت مما ذكرناه انه لا اشكال فى امكان النسخ و انه فى القضايا الحقيقية غير الموقفة وكذا فى القضايا الخارجية والتضاييا الحقيقية الموقفة بعد حصول وقت العمل بها عبارة عن انتهاء هذا الحكم المحمول لاسماء الحكمه الداعية الى جعله (واما) فى القضايا الخارجية وانقضت بالحقيقة الموقفة بمعنى النسخ فيها قبل حصول وقت العمل بها هو انتهاء امد اظهار الحكم لانفسه لان المعروف انه لا حكم حقيقى فى موارد ذلك القضايا فى معرض المرور من اوان الامر ليسمح بعد ذلك واما كان الموقوف فيها هو مجرد اظهار وجود الحكم بداع من الدواعى غير داعى المصلحة وانحرافا لمصلحة فى نفس الاظهار كمصلحة الامتناع ووجوده فانه انتهاء امد مصلحة الاظهار ينتهى امد نفس الاظهار ايضا (مداغة) انه تابع فى حدوده وبفاته او وجود مصلحة هذا كله فى الاحكام (واما) النداء فى التكوينية فهو مما تواترت به الاحبار فلا بد لنا من التسليم لها والتعديق به (واما) معرفة حقيقته فهو خارجة عن حد عقول وقد ورد فى بعض الروايات (١) ان الله تبارك وتعالى جعل اسماء له اربعة

١ - لا يلقى ان مصور هذه الرواية هى فيها شيئا الاستدلال سره و كان موجودا فى ضمن رواية كورة فى او فى واحد مصور للمعارفى بحدوث لاسمائه لان بحسب ما يشهد بهادى لاسماءى باحدة (ومر ذلك مع انه) غيره و هو فى ثنايا الرواية ثم هى موجودة فى غير هادى ماسياى ولعله قد سره صغر الرواية كما فيها فى محل آخر غير ما ذكرناه و كيف كان لابد من التكلم فى النداء وشرح حقيقة ليدور من المعصوم عليهم السلام به ما عظم الله مثل اسمه واه ما عظم الله شئ مثل اسمه واه ما عظم الله شئ حتى يمر اسمه او حتى يأخذ عله ثلاث حصار لافراز لمعدودة وجميع الاله - و الله يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء و هو لو علم اساس ما فى القول بالنداء من الاجرام فتراعى الكلام فيه الى غير ذلك والكلم فى مقام جمع فى مورد الاول فى من حقة النداء الثانى فيما حكى عن بعض المعصومين من الاسماء والاوصياء من - ساره شبيه ما مع ان ذلك الشئ لم يتحقق فى الخارج (ما بعد الاول) فليحتمل القول به - لا يسمى الرب فى ان العالم ناجمه اسماء تحت سلطان الله تعالى وقدره و ان وجود كل شئ من الممكنات فى الخارج موافق بتعلق مشيئة تعالى به فادعاء اوجده و ان لم يشأ لم يوجد و نعين جميع الاشياء فى العلم -



اركان وحمل لكل واحد من اركانه اربعة اجزاء يعرف الناس اننى عشر جزء من هذه  
الاجزاء واختار نفسه ركناً واحداً لم يعرفه احداً ومن ذلك بقدر البداء.

## المقصد الثامن = في المطلق والمقيد والمجمل والمبين

(فصل) اختلفوا في ان الاحلاق هل هو مما يدل عليه اللفظ بالوضع او انه مما  
تقتضيه مقدمات الحكمة وقبل الكلام في ذلك لانس تقديم امور  
(اول) بهم عرفوا المطلق به ما دل على تابع في حقه (واورد) على هذا التعريف

الالهى الازلى الذى هو بمعنى مديراة لها وقضائه بها لا يوجب سلب قدرته عنها في ظرف  
وجودها وسبق مشيئة بالان ككشف الشبهة لا يراد على واقع ذلك لشيء ولا يبرهنا  
هو عنه من كون وجوده موقوف بالمشيئة والارادة والارم الجلب ولا يكون العلم به  
شيء على به على ما هو عليه فقدر الله عروصه ولا يوجب وجوده استحقاق مشيئة به لا  
سبب الى المعنى وسواء الممكن في وجوده بعد نه في لارل به شغل به مشيئة فبما  
وقد حلف في ذلك استهوى به الى ان جرى به التقدير والقضاء على جميع الاشياء يستمر  
سلب قدرته على وسعدته على مشيئة به من جرى عنه العلم في الازل وسلك قالو يد الله  
موقوف على نفسه واسم ولا احد والاعضاء ومن لم يرب بهم جلد لهم الله مع انهم بذلك  
سواء الاقسام القدرة مع ان اصاب امية تشرك مع اصابه سبحانه في تلقى انعام الازلى بها  
لا يخفى ان هذا القول السخيف عايبا مجمع فائمه من التصريح والاشغال الى ربه وطلب  
الاجابة به (ثم ان قضاء الله تعالى) على قسمين معنوي وغير معنوي اما معنوي فهو لا يتجلف  
عن تعلق مشيئة به تعالى ولا يقع به ابداء واما غير المعنوي فالداء استيعاب به  
(وقد فصل ذلك) ان قضاء الله تعالى داخرى على شيء فهو ان يجرى عليه معناه على عدم تعلق  
مشيئة بعلاوة في الصرف المعنوية وجود ذلك لشيء، حسب ما يقتضيه العلم الالهى بالمصالح  
والعقائد التى يختلف اختلاف الصروف والحالات فهو تعالى وتقدس وركان عسا جميع  
ما تتعلق به مشيئته ولا تتعلق به الا ان قضائه على ثلاثة قسم (القسم الاول) هو ان قضاء الله  
لم يخبر الله حداته وهو اعلم المخبرون اننى ستأمره لعنه على ما في الرويات لكثيرة  
وهذا القسم من القضاء لا يكون فيه تغيير ابداء ولا يقع فيه لنداء بل لنداء اما يكون ناشئا  
به كما صرح بذلك في رويات كثيرة منها ما رواه الشيخ الصدوق باسناده لانى ان الرضا -

بانه لا يصدق الا على بعض افراد المطلق اعنى بالسكره ولا يصدق على اسم الجنس الذى يكون هو الاكثر وجودا من غيره فى المطلقات (واجيب عنه) بان الاختصاص بالسكره اما يكون على تقدير ان يراد بلفظ الشايم الواقع فى التعريف الفرد المردد (واما) اذا اريد به المعنى السارى فى الجنس كما هو الظاهر لان معنى الشيوع هو السريان فينطبق التعريف على اسم الجنس والسكره وكلاهما وربما يحتدر عن الاختصاص بالسكره بان هذا التعريف اما هو من التعارضى وعبره ممن يقولون بعدم وجود الكلى الطبيعى فى الخارج فلذا عرفوه على نحو لا يكون مطلقاً الاعلى السكره (وكيف كان) فالظاهر انه ليس اهم

— سلام الله عليه دل سليمان الحروزى رويث عن اسماء الله ان الله عز وجل يحب عباده عروباً  
مكتوباً لا يسميه لاهو من ذلك يكون له ، وعليه عنه منكته ورسته فاعلم ان الله عز وجل  
سبح يسموه ومنها ما رواه فى بعض الدرجات باساده الى بي تفسير عن محمد بن عبد  
السلام انه قال ان الله عز وجل علم مكنون مخزون لا يسميه الا هو من ذلك يقع له ، وعلم  
عنه منكته ورسته وابنه وعن عليه (القسم الثاني) هو قضاء الذى احضره تعالى به  
وممكنه وهو فروع متممة فى الخارج حتماً وهذا القسم من القضاء ايضا وى ثم يكن فيه غير  
ولا يكون فيه الابداء الا انه لا يكون منه الابداء يصح ويعدوى لشيخ لصديق باساده عن الحسن  
بن محمد السومى انه قال المرصا عنه السلام فيما قاله سليمان ان عبد الله السلام كان يقول  
العلم علما ان فهم عليه الله تعالى وممكنه ورسته فانه يكون ولا يكذب عنه ولا ممكنه ولا  
رسته وعلم عنه مخزون بعدمه ميثاء ويؤخر ما شاء ويجوز ما يشاء وروى امياشى  
عن الفضيل قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من لا موار امور معتومة جادة لامعالة ومن  
لا موار امور موقوفة اى ان قال اماما جاءته رسالة رسول فمضى كائنه لا يكذب عنه ولا يسه ولا ممكنه  
(القسم الثالث) هو القضاء الذى احضره تعالى به وممكنه وفروع متعلقة فى الخارج موقوفة  
بعدم تعلق مشيئة بخلافه حسب ما عتصمه الحكمة الالهية وهذا القسم من القضاء هو الذى يقع  
فيه الابداء على ما عظمته به الروايات الكثيرة فى حيز على بن ابراهيم عن عبد الله بن مسكان  
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا كان لى الله عز وجل المشكة والروح والكنة الى سماء  
الدنيا فيكسبون ما يكون من قضاء الله تعالى فى تلك السنة عدا اراد الله بن يقدم شيئا او يؤخره  
او يسه شيئا امر اسلك ان يحو ما شاء ثم انب الذى اراد وفيه ايضا باساده عن ابن  
مسكان عن ابي جعفر وابي عبد الله و ابي الحسن سلام الله عليهم فى تفسير قوله تعالى فيها يعرف  
كل امر حكيم اى يقدر الله كل امر من الحق والباطل وما يكون فى ملك السنة وله فيه الابداء —

اصطلاح جديد في ذلك واسم المطلق عندنا هو المعنى اللغوي اعني في الارسال  
 والمطلق عندهم حيث هو المرسل الذي لم يقيد بشيء مما يكون قابلا للتقييد به و  
 عليه فلا يترتب على التكلم في التعريف بالحق او بعدم الطرد ان اصلا (ثم الظاهر) ان  
 الاطلاق والتقييد اما بمرصا المعلوم اولا وبالذات باعتبار تقيده بشيء وعدمه واما  
 اضافة اللفظ اليه فهو انه يكون سبع مدلوله والتعريف السابق وان كان يوهم كونهما  
 من صفات اللفظ اذ ان على المعنى لكن الظاهر انهم ارادوا بذلك اضافة اللفظ اليه  
 بالتمتع (ثم) ان محل الكلام في المقام هذا هو الاطلاق المتصرف به المعنى الافرادي اعني  
 - والمشتق عنه - وهو من مصادف لادركه واما لاخر من و لا مرام ويراد  
 بها ما شاء من مصادف ما هو المرسل المعنى الى ما هو من وسعه امر المؤمنين الى الانتماع  
 على سبيل ذلك اي صاحب رضى وشكره به فيه لاداءه واشبهه واستعبد واسأخروا في  
 الاحتجاج على مرام المؤمنين ع ا ه فان ولايته في كتاب الله لا خير لكم بها كان وما يكون  
 وجهه كائن الى يوم لقائه وهي هذه لا يجوز ان يشاء وسبب وعنده ما يكتب وفي توحيد  
 الصدوق وما به تاسد على لا يصح مثله وفي سبب العاشي عن زرارة عن ابي بصير عليه  
 السلام فان كان على الحسين ع يقول ولاية في كتاب الله بعدتكم ما يكون الى يوم  
 امامة فقلت انه آية فان قول الله سبحانه ما شاء وسبب وعنده ما يكتب وفي قرب لاسناد  
 عن الرضا عليه السلام به فان كان موعدا له وان هو عني بن الحسين والحسين بن علي والحسن  
 بن علي بن ابي طالب عليهم السلام وانه يولا به في كتاب الله بعدتكم ما يكون الى ان تقوم  
 الساعة سبحانه ما شاء وسبب وعنده ما يكتب في سبب ذلك من الروايات الواردة في هذا الباب  
 (والمحصل) من جميع ذلك ان اسداء لا يكون الا في القضاء المستوفى وان لا يترتب به  
 لا يستلزم سنة اجدد والمعاداة اليه تعالى عمل لا لاداء به بسبب لقول الله سبحانه  
 العباد كما من كان يجمع ما شاء به عنه عاني وهذا ما لا يصح عن الاسراء به فان لم ي  
 لا كرمه وميثاقه المعصوم من صواب الله عليهم جميعا وان كانوا عاقلين باعقل ومثني شاعر  
 بجميع عواما اممكتات سعيدة ما عاثر بهم ذلك الا بهم غير عاقلين في عالم الربوبي وما  
 حافظ به عنه لهجرون فلا علم لهم بعقل مثبته حل وغلاز عدم تعلها بشيء الا فيما حرمهم  
 الله به عني نحو الجنة فاسى واوصى وان كان عالما بوجود ما هو مست تام لوجود شيء  
 في صفة لولا على امثلية لاله عدم وجوده لا به مع ذلك لا يكون عاقل وجوده ذلك  
 الشيء الا مع احبارة تعالى بعقل مثبته (ومن هذا يظهر) انه ليس في القول بالعدم  
 وامكان التمييز في قضاء المستوفى ما يعنى عصمة الرب و جلالة بل لقول الله هو الذي -

به لاحتاج المفهوم غير مفيد بعض أوصافه أو أفرادة ومثل هذا الإطلاق يوجب سعة دائرة المعنى دائماً (وأما) الإطلاق المتصف به الجملة التركيبية أعني به ما يقتضيه طبع نفس القضية الموجب لسعة مدلول القضية تارة وتضييقه أخرى ولا يقع اسبحث عنه في المقام ادليس لأطلاق الجملة التركيبية ضابط كلي يعرف به أحوالها من حيث ما برزت على طلائقها من الأحكام ضرورة إن إطلاق كل جملة له حكم يخصه ولا يعم غيره ولاجل ذلك أرم البحث عن إطلاق كل جملة بخصوصها في المورد المناسب له كما يبحث عما يقتضيه إطلاق صيغة الأمر في مباحث الأوامر وعما يقتضيه إطلاق القضية لشرعية مثلاً في مباحث المعاهيم وهكذا .

— يوجب انقطاع المدد إلى سيده وطبقة الاحكام لهه "وودع" للاءه و بوعه بلصاعه و سده عن المعصية وام نكار لهه والايام بين ه حرى هه فتم العذر كان لامعنة وهو يستمر أبأس عن هه الدعاء ويرث عذر لهه إلى حاهه في السكوت نعم السكوت كان وقوع ما طرأه المدد لا حاجة إلى الدعاء والعذر وإن كان السكوت خلافاً لم يرتب على الدعاء والصريح في الأصل ومن ذلك يصح ان السكوت هو التردد في الدعاء من الاهتمام بشأن الدعاء وانه ما عدته سبيء مثل الدعاء و اما لكون عدم دور الدعاء هو شترت في استنبطه مع القول بعدم قدرة الله على سبب ما جرى عنه فلم يعذر عن كلامه اهلولى يستمر بأس امد عن اجابة الدعاء وعدم وجهه إلى ربه في مدح طمسه وفضاء حاجه مدول "الله عذارة عن الاعتراف بكون العلم عاجبه تحت سلطان الله حلق عظيمة حدوثاً وبقاء وبان اواده الله تعالى ماضية ومشتتة باودة و لو كان ذلك عني خلاف قصده ان الموقف كما عرفت وسب شعري كيف عمل الله لهامه عن ذلك حتى اهم شمواعني اشعة في فهم الله زعم منهم انه يستمر منه لعلول وليد الله تعالى هه اهم لم يدبروا في كتمان عبد الله الابراز عن العذر فتم نصوا إلى ما ارادوه بلطف الدعاء لكنهم لباد لم يسبهو في ان قول لشعة بذلك اما هو على براسعهم لا فوا انهم لذين ذهب لله عنهم الرجس وظهر هم ظهراً فليتهم اذا لم يعرفوا معنى الله به مدونه و عرفتوا ما لو افع على ما هو عليه ولكن طالب الحقيقة قتل والمصعب مرس قل من يجامه والله هو الهادي إلى سواء السبل (واما المقام الثاني) فتحقيق الحد فيه هو ان لبي الوصي دا احمر بوهوع شبيء من عر تعليق بل على سبل احمر واجرم فهو يكشف لامعنة عن كونه مكتوناً نعم العشاء له محذور وعن تعلق المشية الالهية به على سبيل اليسو لجرم -

الثاني ان المتصف بالاطلاق قد يكون معنى المدلول عليها باحد اسماء الاحاس  
اعنى به نفس الطبيعة غير المقيدة بشيء من الخصوصيات المصنعة او المعردة المعبر عنها  
باللا بشرط المقسمى وقد ذكرنا ان اكثر المطلقات الواردة في المحاورات العرفية  
انما هي من هذا القبيل (وقد يكون) المتصف بالاطلاق المعنى المستفاد من السكرية عنى  
به الطبيعة المقيدة بالوحدة المعبر عنها، لخصه في كتاب بعضهم (ثم ان) كالا من اسم الجنس  
والسكرية اما ان لا يكون واقعا في سياق اللفظ او لا يكون وقعا في سياق احد هما  
اما على الثاني فلا اشكال في دلالة كل واحد على العموم والاستيعاب على ما تقدم من ذلك في  
مباحث العام والخاص واما على الاول اعنى به عدم وقوعهما في سياق اللفظ او المعنى فان  
كانت هناك قرينة تدل على اعتبار متعلق الحكم او موضوعه على نحو العموم البدلي فهو  
والا فالاطلاق يقتضى سرابية الحكم الى كل ما يمكن ان يطبق عليه معروضة وذلك

والمنصرفة مثل هذا المعبر عن في الخارج لامطاعة لما عرفت من ان الله تعالى لا يكذب به  
ولابيه واما ما احمره من على عدم صدق المثبة الالهية بخلافه فهو لا يكشف الاعى  
جريان الفناء الموقوف على طغفه و من الواضح ان صدق مثل هذا الخبر لا يستلزم وقوع  
المنصرفة في الخارج اذ المعروض فيه صدق الاحد بوقوع ذات اشياء عني بتدبير لا على كل  
مدير فلا بد من عدم تحقق المعنى عليه مطاعه الخبر لواقع لتي هو مضاف اصناف الخبر  
بالصدق ثم ان ما يدل على لا بشرط و لم يمس عدل الاحاد بشيء قد يكون من قبل لمراس  
المتصلة كتب في قول امر المؤمنين على ما رواه البخاري عن عمرو بن العلق عد احاد  
سلام الله عليه بالرجاء عد السجدة ويمحو ان شاء ويست وعنده ام الكتاب وقد يكون من  
قبل اقراء الفصل كما ورد ذلك في رواية علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن ابي  
عن ابيه عن جعفر عليه السلام حيث انه بعد ما احمره صادق سلام الله عليه بانه من مدعي  
العلماء وتفسيره قول الله عز وجل فانك حسي دا حنت الارض زجرهم وازست بذلك قال  
فمن جئت وذلك عني يكون ذلك قال عليه السلام ما به لم ومن لم يبقه وقول لكن اذا حدث كم شيء  
فكان كما هو هو لو اصدق الله ورسوله وان كان بخلاف ذلك فعولوا صدق الله ورسوله وتوجروا  
مريب الحسرو غير حسي بصدق احادهم عني كلا بتدبير من مدعي على ان يكون  
حادهم بوقوع شيء في الخارج مضافا بصدق اللفظية بخلافه في هذه الرواية  
دلالة ظاهرة عني ان حادهم عن شيء ما هو خارج عن الفناء الموقوف والم بصرفه  
على كونه احاداً عن الفناء المعصوم (من ان اطلاق) لفظ الله على اسمي احاد وراعي هو —

يستلزم كون العموم استيمانيا كما هو ظاهر (هـ ان) العربية الدالة على اعتبار العموم بدليا قد تكون في ناحية المادة كما في النكرة الدالة بالوضع على اعتبار الوحدة في المعنى المستعمل فيه لبعض وقد تكون في ناحية الهيئة كما في موارد تعلق الامر بشيء فان متعلق الامر و ان لم تؤخذ فيه الوحدة بحسب الوضع بل هو نفس المعنى الموضوع له احد اسماء الاحساس اعني بها مواد لأفعال الدالة على المعاني الحديثة لا ان هيئة الامر لما دلت على طلب ايجاد صرف الصفة احتره بالعدد الواحد منها في مقام الامثال .

الثالث انه قد ذكر سابقا ان سرمان الحكمة في العام لاصولي الى جميع افراده بعد جريان مقدمات الحكمة (١) في مدحول الاداة اسما هو بالدلالة اللغوية و هذا بخلاف السريان في المطلقات الشمولية فانه انما يكون بحكم العقل لاجل تساوي افراد الطبيعة في الوفاء بالفرض المترتب عليها ومن ثم يتقدم العام لاصولي على المطلق الشمولي عند تعارضهما ولاجل ذلك ايضا يتقدم المطلق الشمولي على المطلق البدلي لان التعبير الثابت بين اراد المطلق البدلي بحكم العقل انه يكون عدتساوي افراد الطبيعة الواحدة في الوفاء بالعرض المترتب عليها فمع فرض كون احد الافراد محكوما بحكم المطلق الشمولي يفترح هذا الفرد عن التساوي المبرور فيجنس التعبير بعرضه من الافراد لا محالة وقد بيانا تفصيل ذلك (٢) في بحث مفهده الواجب عند التعرض لكلام العلامة الاصاوي

- معنى الاداء حقيقة معني على التبريل و لاختلاف خلافه المشاكلة كدوقع بطر ذب في حجة من لاستمالات لفرآية كقولته تعالى لان عم نه فيكم صفا و قوله تعالى سلمي لغيرين احصى لماله و امدد وقوه تعالى لسلوكم ايكم احسن عملا و غيره مما لا يقتضي و يمكن و حه جميع ذات بوجه آخر دقيق قد تعرض له في محله و التفصيل لا يسعه لمحد و الاجمال و بما لا يساعده بعض لافهام فلا وفي الصبح عن يده و ايكال ذلك الى محله و الحمد لله على هد يته لباولاية اوبائه و الاصدقاء بهم و الاستصانة سور عمومهم و ستهجن و علان يعشرا معهم (١) قد ذكرنا غير مرة ان التمسك بالاطلاق لا يتوقف على جريان مقدمات الحكمة في مدحول الاداة وان نفس الاداة و ابعه ثابته عدم احصاء الحكم المذكور في القضية قسم خاص من اقسام مدحولها

(٢) وقد بيانا في ذلك المسحت نه لا و حه لتقديم احد لاطلافي على الآخر مجرد كونه شموليا والاخر بدليا مراجع

فدس سره في تعارض اطلاق المادة والهيئة فراجع  
لرابع انه لا إشكال في ان التقابل بين الاطلاق والمقيد على تقدير كونه لأطلاق ما حودا  
في الموضوع له كما نسب ذلك الى المشهور يكون من قبل تقابل الصادق كالأمر  
على ذلك امر و حودي يمنع اجتماعه مع الآخر في موضوع واحد ( و اما ) على تقدير  
خروج الاطلاق عن الموضوع له كما ذهب اليه سلطان العلماء ومن تبعه من المحققين  
المؤخرين قدس الله تعالى سرارهم فلا محالة يكون الاطلاق أمرا عدميا أعني به عدم  
التقييد وعليه فهل التقابل بينه وبين التقييد من تقابل الإيجاب والسلب (أو) انه من  
تقابل العدم والملكية (الحق) هو الثاني فان تقابل الإيجاب والسلب إما يختص بالعدم  
والوجود المحمولين بالإضافة الى كل مهية في حد ذاتها و لذلك يستحيل اجتماعهما و  
إزهاهما ( و اما ) لعدم التماس أعني به العدم الذي احد معه قابلية موضوعه للتأصاف  
بوجود ماضيف اليه العدم كالمسمى بالإضافة الى الحيوان و كذا كل عدم باعني أعني  
به العدم المأخوذ مما لموصوفه على ما تقدم بيانه في بعض مساحات العموم والخصوص فليس  
تقابلهما مع الوجود التقابل العدم والملكية ولا حل ذلك يمكن إزهاهما عن مورد لا  
يكون قابلا لشيء منهما ومن الواضح ان تقابل الاطلاق والتقييد إنما هو من هذا القبيل  
لان معنى كونه متعلق الحكم أو موضوعه مطلقا إنما هو ورود الحكم عليه غير مقيد  
بخصوصية من خصوصيات إضافته أو إرادته فالمقيد بين الأقسام التي يمكن انقسام ذات  
متعلق التكليف أو موضوعه بالإضافة اليها هو الذي يتعلق به الحكم عند الاطلاق كما ان معنى  
تقييده إنما هو ورود الحكم عليه بماله متخصص بخصوصية خاصة و عليه فإذا فرضا  
استحالة امتناع تقييد متعلق الحكم أو موضوعه بشيء كتقييد متعلق الأمر بقصد الأمر و  
تقييد موضوع الحكم بكونه عالما بالحكم انتم الاطلاق أيضا (١) إذ هو روض  
كون المتعلق قابلا للانقسام الى ما يقصده الأمر وما لا يقصد فيه ذلك انكون موضوع حكمه  
قابلا للانقسام الى كونه عالما بالحكم وغير عالما به إنما يتوقف على ثبوت الحكم و  
تحقيقه فمع قطع النظر عن الحكم لا يتصور هناك انقسام كي يرد حكمه على المقسم ثارة  
و على احد اقسامه اخرى وعليه فما يكون موجبا لاستحالة التقييد فهو بعينه موجب

(١) قد تقدم في مسند العددي والوصفي فصل كلام في ان استحالة التقييد لا يترتب  
استحالة الاطلاق وبالعكس فراجع وتقدر

لاستحالة الاطلاق ايضا ومن ذلك يظهر انه لا وجه لما افاده العلامة الاصري قدس سره من ان استحالة العقيد شئ مسلم لاطلاق بالاصح الى ذلك اشبه وقد استند قدس سره لاثبات الاطلاق في عدة موارد الى ما افاده في المقام من استلزام اعتناع العقيد شئ لاطلاق بالاصح الى ذلك الشئ (منها) انه قد جعل امتنع عقيد متعلق الامر بقصد القرينة مستلزما لاطلاق لمأموره ولا حل ذلك ذهب الى ان مقتضى لاصح هو كون الواجب توصيلا فماله نعم فريسه من الجارج على اعسار قصد القرينة بدفع الشك في اعتنائه بالاطلاق (ومنها) انه قد ذهب الى ان معروض الوجوب العبري اما هو مطلق المقدمه سواء في ذلك الموصله وعبرها واستدل على ذلك باستحالة احتصاص الوجوب العبري بالموصلة فيشت لاطلاق (ومنها) انه قد استدل على اشتراط التكليف بين العالم والجاهل به باعتناع عقيد موضوعه العالم بالتكليفات بعد معرفته من ان اعتناع العقيد شئ يستلزم مساع الاطلاق بالاصح الى ذلك شئ لا محالة عرف ودرجيم ذلك وقد ذكرنا في بحث الاستدلال والوصلي وفي بحث مقدمة الواجب انه لا محالة في هذه الموارد ومن الالتزام يكون متعلق الحكم او موضوعه مهملا (١) في مقام الحمل والتشريع والامد في اثبات نتيجة الاطلاق او العقيد في ثلث موارد من رعاية الدليل الجارجي فراجع الجاحس في تحرير محل النزاع في ان الاطلاق هل هو داخل في الموصوع له او انه خارج عنه ومسند من القرائن الجارجية كمقدمات لحكمه على ما ستعرف الحال فيما (يقول) ان الاطلاق قد يتصف به الاعلام اشخصية باعتبار ما يطرأ عليها من حالات والصعات لا باعتبار صدقها واصلها على كثير من لان ذلك مستحيل فيها على مرص وقد تنصف به لحمل لركيزة وقد تنصف به اسماء الاحاس (اما) لاطلاق في الاعلام الشخصية فهو خارج عن محل الكلام في المقام بداهة انه لم توسع الاعلام اشخصية لمعانيها باعتبار ما يطرأ عليها من الحالات ولصفات فيتعين كون الاطلاق فيها مستعدا من القرينة الجارجية كمقدمات لحكمه (واما) الاطلاق في الحمل لركيزة فان قلنا بان لاوضع للمركبات كما هو الحق فحاله حل الاطلاق في الاعلام الشخصية والافلاذراغ المذكور فيه محال

(١) قد تقدم في بحث بعضى واصل الى ان استحالة ثبوت الاحمال في الواقع من دون فرق في ذلك بين الانصاف والوصف وغيرها وانيه علام من في هذه الموارد من الالتزام بالعقيد او لاطلاق وقد مر بعض الجاحس في ذات مراجع



كما وقع النزاع في أسماء الاحساس فما هو القدر المتيقن في كونه محلاً للكلام في المقام  
 اما هو خصوص اسماء الاحساس (واما) المعاني الحرفية والمعاني الادوية فهي غير قابلة  
 للاطلاق وللتقييد (١) حتى لا يفتقد على القول بكون الموضوع له فيها عاماً وذلك اما عرفت  
 في محله من ان الحروف بما وضعت لان يكون روابط كلامية وهو وحدة للنسب في الكلام  
 وان معانيها غير قائمة بصدق على ما في الخارج لكونها قابلة للاطلاق والتقييد ولما كون تلك  
 المعاني كنية فهو وان كان صحيحاً كما مر في محله لان معنى الكنية في المعاني الحرفية غير  
 معنى الكنية في المعاني الاسمية وقد اورد صاحبنا ذلك في محله بما لا مزيد عليه فراجع  
 السادس في بيان ان المراد بالمصنف في محل الكلام هي المهية المفترسة على  
 النحو الا لشرط القسبي بيان ذلك ان المهية (قد تعتبر) بشرط لا معنى لها تعتبر على نحو  
 الاتحاد من ما يكون معها فتكون في هذا الاعتبار معابرة لما هي متحدة معه باعتبار آخر  
 والمهية المفترسة على هذا النحو تقابلها المهية المفترسة لا بشرط بالاضافة الى الاتحاد و  
 هذا كما في المشتقات بالاضافة الى مبادئها وكما في الجنس والفصل بالاضافة الى المادة  
 والصورة فثبت قد عرفت في مباحث المشتق ان المسمى لا يوجد بشرط لا كما هو الحال  
 في المادة والصورة فهي آية عن حمل بعضها على بعضها الآخر وعلى الذوات المعروفة  
 بها كما ان المادة والصورة آيتان عن حمل احدهما على الاخرى وعلى امر كـبـ مـبـها و  
 اما المشتقات فهي قابلة لحمل بعضها على الاخر وعلى الذوات الموصوفة بها كما ان الجنس  
 والفصل قابلان لحمل احدهما على الاخر وعلى النوع المركب منهما والاشترط بهذا  
 المعنى خارج عما هو محل الكلام في المقام (وقد يعتبر) المهية بشرط لا معنى لها تعتبر  
 على نحو لا يكون معها شئ من الخصوصيات اللاحقة بها ويعبر عنها بالمهية المفترسة  
 فهي بهذا الاعتبار تكون من انكليات عقلية التي تعتبر صدقها على الموجودات  
 الخارجية والمهية الماحودة بشرط لا بهذا المعنى يقالها امران (احدهما) المهية المفترسة  
 بشرط شئ اعنى بها المهية الماحودة معها فترابها بخصوصية من خصوصياتها اللاحقة  
 لها سواء كانت تلك الخصوصية وجودية ام كانت عدمية ويعبر عنها بالمهية المحلوطة و  
 (١) بمعنى الحرفية وان لم يكن منه للاصناف بالاصلاق والتقييد بمعنى ستة لمعهم  
 وصيه لانها قائمة للانصاف بها معنى آخر وقد عرفت لكلام في معنى ذلك في مبحث  
 المعاني الحرفية فراجع

المهية بهذا الاعتبار يستحصر صدقها بالأفراد الواحدة بتلك الخصوصية ومشمع صدقها على  
الفاقد لها (وتأنيها) المهية المعتبرة لا بشرط اعني بما لا يعبر فيه شيء من الخصوصات بين  
المعتبرين في المهية المجردة والمعلوطة ويعبر عنها بالمهية المطلقة والمهية الماخوذة  
على نحو الاشتراط القسمي و هو لمراد بلغة المطلق حيثما اطلق في هذه المباحث  
و المهية بهذا الاعتبار قائمة للصدق على جميع الافراد المفترق كل منها بخصوصية تدبر  
خصوصية الفرد الاخر فظهر بذلك ان الكلي الطبيعي الصادق على كثيرين احادها والاشراط  
القسمي دون القسمي و ذلك لان الاشتراط القسمي اعني تدبر الطسعة (١) من حيث  
هي جامعة بين الكلي المعبر عنه بالاشراط القسمي الممكن صدقه على كثيرين والكلي  
المعبر عنه بالمهية الماخوذة بشرط لا الممنوع صدقه على الافراد الخارجية والكلي  
المعبر عنه بالمهية بشرط شيء الذي لا يصدق الا على الافراد الواحدة لما اعتر فيه من

(١) كون الاشتراط القسمي هي من الماهية من حيث هي وان كان هو المعروف بينهم الا  
ان الصحيح انه غيرها بين ذلك انه رسالة لاهية من حيث هي فيكون اسطر مقصورا  
على الذات ولا لاهية معها شيء آخر خارج عن مذهب الماهية ولا منج من شيء عليها  
في هذا المعنى الا لادان او لادان معان لا لادان حوالا بصدق وحول او بصدق وربما  
الاحاط الماهية بالاهية نظر على مقام د بها ملاحظ معها شيء آخر خارج عن مقام د بها  
والماهية المنعقدة بهذا الناحية تنقسم الى اقسام ثلاثة لان الامر لخارج عن مذهب لادان المنعقدة  
بها (فقد يكون) تحريدا لاهية عن كل خصوصية يمكن ان تلحقها في خارج من خصوصيات  
افرادها واصنافها فلا يجعل عليها من هذه الناحية الا للمولود انما يوه به لادان الاسنان وع  
واجنوا حس واسطى فصل و لماشي عرس عدم لادان وعرس حارس لادان ولا سري  
الحكم لادان بها الى الافراد الخارجية وسر عن لاهية المنعقدة بهذا الناحية  
الماهية المجردة (وقد يكون) ذلك الامر لخارج اعتبار خصوصية من لخصوصيات البرورة  
فيصبح حيل الاوصاف لدرجة او لاسراعية عليها يقال لادان لعالم حرس لادان  
انجهد وسري احكم لادان بها الى الافراد الخارجية الواحدة للخصوصية المعبرة فب  
و يسر عن لاهية المنعقدة بهذا الناحية لاهية المنعقدة (وقد يكون) الامر لخارج  
لبرورة عدم دخل شيء من لخصوصيات البرورة في نظر الملاحظ وعدم كون شيء  
من معبرة في لاهية مذهب لادان صاحب بالقوة وسري احكم لادان بها الى جميع  
لافراد الخارجية وسر عن لاهية المنعقدة بهذا الناحية الملاحظة فظهر بذلك ان -

الخصوصية ومن الواضح انه يستحيل ان يكون الجامع بين هذه الاقسام هو الكلي الطبيعي لان الكلي الطبيعي هو الكلي الجامع بين الافراد الخارجية الممكن صدقه عليها فهو حينئذ تقسيم للكلي العقلي المعتمد صدقه على الافراد الخارجية ولا يقل ان يكون قسم لشيء مقسما له ولنفسه ضرورة ان انفسه لا بد من ان يكون متحققا في ضمن جميع اقسامه ولا يقل ان تكون المهمة المعتمدة على نحو تصديق على الافراد الخارجية متحققة في ضمن المهمة المعتمدة على نحو بمتنع صدقها على ما في الخارج و عليه فلا محاس من الالتزام بكون الجامع بين الاقسام هي المهمة الجامعة بين ما يصح صدقه على ما في الخارج وما يتم صدقه عليه فالمقسم ايضا وان كان قابلا للتصدق على الافراد الخارجية لانه متحقق في ضمن المهمة الماخوذة على نحو الا بشرط تقسمي و المعروف انها صادقة على ما في الخارج فالمقسم ايضا يكون قابلا للتصدق لا محالة في صدق على الكلي العقلي ايضا فيستحيل ان يكون الجامع بين الاقسام هي نفس الجهة الجامعة بين الافراد الخارجية المعبر عنها بالكلي الطبيعي (و الجامعة) المهمة الماخوذة بشرط لالو كانت فردا من افراد الكلي الطبيعي ومتخصصة بخصوصية فردية بطير الافراد الخارجية المعتمدة الجسماء المنسب لافلاطونية التي ذهب جمهور من الفلاسفة الى وجودها والى كون كل فرد منها مربوبا لكونه لكون الكلي كونه الكلي الطبيعي جامعا بين المهمة الماخوذة لاشرتها الجامعة بين الافراد الخارجية

— المهمة الماخوذة من حيث هي مدبرة المهمة الماخوذة على نحو الاشرط تقسمي وان ما هو المقسم بين الاجزاة والمجموعة و مقسمة اعمرها الاشرط التقسمي لا يتحقق به لاقى من احداهما كما هو الحال في كل قسم لا بد له من قسم كما ظهر ان المهمة المهمة على وجه من لاهم من دون قيد هذا الحد خاص حتى انماطها وصرها على مقام لها هو نفس الكلي التقسمي الذي يفرقه حد اعمها المتقدمة و قابل للتصدق على الافراد الخارجية و جهة جامعة نسب فكذلك ما افاده المحقق سروراني (قده) من ان الكلي التقسمي اب هو نفس الاشرط التقسمي لا يتم له شأن لا سناد قدس سره من كونه هو الاشرط تقسمي لان الاشرط تقسمي على ما عرف مفهومه بلحاظه على نحو يكون باعس فاي في جميع مصداقه واما الكلي التقسمي فهو ان لا يتصدق على لاجزائاته لانه هو انما هو باعس عيبه بخاصة فانه فيها قبحه و بندرت و ما ذكرناه يظهر الغل في جملة مصادقه شيئا لا سناد قدس سره ولا حاجة الى المرض بكل فقرة بخصوصها

والهمية المأخوذة بشرط لا الهى هي فرد عقلاى محال واسع ولكن ذلك خلاف التحقيق  
 ضرورة ان أهمية مأخوذة مجردة من الخصوصيات الخارجية لا تخرج عن حد المفهومية  
 الى كونها مصداقا بل هى تبقى على ما هى عليه من كونها مفهوما عينية الأفرانه لوحظ  
 على نحو الموضوعية اعنى المحاطة على نحو لا يكون قابلا فى مصاديقه كما فى مثل قضية  
 الإنسان نوع وعليه فلا يعقل ان يكون لكلى طبيعى هو جامع من أهمية المأخوذة و لأفراد  
 الخارجية التى يحمل عليها ذلك الكلى بالحمل اشباع ضرورة ان الجامع بين مفهوم  
 والأفراد الخارجية امر يـ بحيل (١) وجوده لا معنى لتراعى كونه كليا صريحا او غيره  
 فلاساس حينئذ من الأوامر يكون الكلى الطبيعى مخصص فى كونه حجة جامعة بين جميع  
 الأفراد الخارجية و حقيقة مشتركة بين المعارضين بالاشتراط التسمى و فسيما للهمية  
 المأخوذة بشرط لا الهى متضمن صدقها على الأفراد الخارجية المعنى بها الكلى العقلى فى  
 كلمات بعضهم وعليه فكون الجامع بينهما وبين أهمية المأخوذة شرط شئى الذى اخذ  
 فيها خصوصية من خصوصيات فردا هى أهمية المأخوذة على نحو الاشتراط المقسمى  
 وبذلك اصح ان الفرق بين الاشتراط التسمى والاشتراط المقسمى هو ان الاشتراط  
 المقسمى قد اخذ لاشتراط الاضافة الى خصوصيات الأقسام اشنة المعيار كل منها عن  
 الآخر باختصاصه بأحد أهمية على نحو يعبر إحاطتها فى اعنى لآخر واما للاشتراط  
 التسمى فهو قد اخذ لاشتراط الاضافة الى الخصوصيات والأوصاف اللاحقة لها باعتبار  
 اتصاف افرادها بها كاهلهم والحمل بالاضافة الى الانسان فماتصاف ليه بالاشتراطية فى كل  
 منهما معاير لما تضاف اليه الاشتراطية فى الآخر (ومن ذلك) بتمهانه يمكن تقسيم أهمية  
 الى اقسامها الثلاثة بوجه آخر وهو ان يقال ان أهمية المأخوذة لا تلاحظ على نحو الموضوعية  
 وغير قابلية فى مصاديقها الخارجية فهى أهمية مجردة بمأخوذة بشرط لا واما ان تلاحظ على  
 نحو الطريقة وقابلية فى مصاديقها وعليه فان لوحظت قابلية فى جميع المصاديق بحيث  
 يكون المحمول الشاىء لها نسا جميعها فهى أهمية لمظهرة مأخوذة على نحو الاشتراط

١- اعرض من هذا الكلام هو ان سحنة الجامع العقلى من نفس مفهومه ومصاديقه  
 خارجية و اما الجامع لا تراعى فوقه فعلا عن مصاديقه من اوضح لواصحاب كتب  
 قد عرفت ان كلى المقسمى نسا هو نفس أهمية يستحقه قسمها فى الخارج وفى كل قسم  
 من اقسام الماهية الملحوظ بلحاط يقتضى به

القسمي و ان لوحظت قابلية في قسم خاص دون غيره فهي المبهمة المعلولة الماخوذة بشرط شئ. (فقد تحصل عماد كرماء) فساد ما ذهب اليه المحقق السروراري و تبعه عليه حملة من المتأخرين كصاحب التفريرات و المحقق صاحب الكفاية قدس الله اسرارهم من ان الكلبي الطبيعي هو نفس المقسم و ان اللاشرط القسمي كلبي عقلي غير قابل لان يكون صادقا على الافراد الخارجية و من الغريب انه قدس سره توهم احتصاص القول بكون الكلبي الطبيعي هو نفس اللاشرط القسمي بمصعبه مع ان صريح حن المحققين كشير لارئيس و المحقق الطوسي و شراح التحرير وغيرهم هو ذلك وليت شعري كيف غفل هو و من تبعه عما ذكرناه مع وضوحه و تصريح اهل الفن به و من الغريب ايضا ما ذهب اليه المحقق صاحب الكفاية فده من ان المبهمة و احدها مقيدة بالارسال و السريان كانت من اقسام المبهمة بشرط شئ. وذلك لانه ان اراد من التعبد بالارسال احد المبهمة على نحو لا يكون معها خصوصية اعني به اعسارها بمجردة عن كل خصوصية فقد عرفت ان هذا لا يحوم الاعسار هو اعتبار كون المبهمة شرطا لارها و احسن عن اعتبار المبهمة بشرط شئ. كما هو ظاهر و ان اراد منه ان الالفاظ و ان كانت موضوعه لبعض المبهيات بما هي الا ان واضع الشرط ان لا يستعمل هذه الالفاظ الا بعد لحاظ تلك المبهيات السارية في افرادها فهو واضح الاطلاق ولعل الذي اوقعه فيما ذهب اليه انه تخيل ان المبهمة السارية هي التي احد اسريان فيها قيد او ان المقيد مكرر امر و حدودي يكون من قبل المبهمة بشرط شئ. مع علمه ان المبهمة السارية هي التي يكون السريان ثابتا لها في حد ذاتها المعبر عنها باللاشرط القسمي و بالكلبي الطبيعي و عن ان المبهمة بشرط شئ. هي المبهمة المقيدة بخصوصية خاصة من خصوصيات افرادها و اما المقيد بما هو وصف ثابت لبعض المبهمة فليس من المبهمة بشرط شئ. في شئ. اصلا و الحاصل ان المبهمة شككتها في شئ. لاشك في ان الاطلاق مساوق لاحد المبهمة على نحو يسرى المحكم لثباتها الى جميع افرادها فيكون معاد اعتق رقة مثلا بعد فرض تمامية الاطلاق في الكلام صادقا لمعاد اعتق اي رقة وهذا المعنى لا يتحقق في فرض كون اللاشرط القسمي كلبي عقليا ولا يفرق في ذلك بين القول بكون الاطلاق ماحودا في المعنى الموصوع له و القول بكونه مستفادا من طريقة خارجية كمقدمات الحكمة هذا مضافا الي ان كون اللاشرط

لقسمي كذا عقديا يستأرم تداخل الاشرط القسمي والمهية الماحودة بشرط لاوديت  
غير معقول

داعر من ذلك فاعلم انه قد وقع المراع في ان الاطلاق بالمعنى المربور هل هو دحل  
في المعنى الموضوع له او انه خارج عن حريمه اوصيه ولا بد في استعدته من الكلام من وجود  
دال آخر عليه كمقدمات المحكمة وبما هو اخرى لا شكك في ان لموجب لسراة المحكمة  
الى جميع مراد طبيعة ما اما هو اتحاد تلك الطبيعة في مقام المحكمة عليه على نحو الاطلاق  
وعبر مقيد به يد حاس اعني به لحاظها على نحو الاشرط القسمي واما الاشكال في كون  
الاطلاق بهذا المعنى حرة من الموضوع له بكونه وصفت له اسماء لاحاس هي اما هيئات  
الماحودة على نحو الاشرط القسمي او خارجا عنه ومستعدا من دال آخر كمقدمات  
المحكمة ليكون له وصف له اسماء الاحاس هي نفس الطبيعة المعبر عنها بالاشريط  
المعقسي كما مرث الاشارة الى ذلك في الامر الثاني (والحق) هو القول شى وفقا  
لسلطان المعنى ومن تاجر عنه قدس الله تعالى اسرارهم وحلا في ما سب في المشهور  
قله ويدل على المحار اما ترى وحدان صحة استعمال اسماء الاحاس في جميع الاقسام  
المنقسمة اليها المهية باعتبار ما حصر عنها من الاعبارات لثت اعمقمة الاعبابة في  
مستعملها في شىء منها فكم يصح ان يفل الاسان صاحبك كذلك يصح ان يقال  
الاسان نوع والاسان اعالم خبر من الاسان الجاهل وذا كن استعمال اللفظ في المهية  
الماحودة بشرط شىء او بشرط لا على نحو استعماله في المهية الماحودة نحو الاشرط  
القسمي في عدم الحاجة الى عمل عادة ورعاية علاقة كشف ذلك تدبيل لأن عن كون  
الموضوع له هي الجهة الجامعة بين جميع هذه الاقسام اعني بها نفس الطبيعة المعبر  
عنها بالاشريط المعقسي (هذا مضافا) الى ما كما يحتاج احبا الى اداة كل قسم من  
الاقسام المربورة للمهية كذلك تحتاج الى اداة نفس المهية التي هي جهة جامعة بين اقسامها  
ولمحكمة الداعية الى وضع الالفاظ نارة معاينها بعضي وصم لفظا مارة نفس المهية وادليس  
في اليك لفظ موضوع لها غير اسماء الاحاس ارم القول بوضعها بنفس الطبيعة الجامعة ليصح  
اعادة كن من لمقسم واقسامه نفس ذلك لا لفظ ولو كان ذلك نحو تعدد الدال والمدلول  
فيما اذا تعلق عرض لمتكلم باداة شىء من اقسامه و بذلك يستعني من تعدد الوضع

تعدد الأقسام (وإذا نسب) أن اللفظ موضوع بأراء نفس المفسر فلا بد في إثبات أن المتعلق  
أو الموضوع في القضية أو يد به المبهمة المعشرة على نحو الاشتراط لقسمي ليسرى الحكم  
الثابت لذلك المتعلق أو الموضوع إلى تمام إفراده ومصادقه من دلالة قرينة أخرى كمقدمات  
الحكمة لكاشفة عن تعلق إرادته المتكلمة بأقسام الحكم للطبيعة السارية إلى جميع أفرادها  
(ولا يحصى) أن مقدمات الحكمة إما يحتاج إليها على احتمال أن يراد موضوع القضية  
المبهمة إما حادثة بشرط شيء (ولما) احتمال أن يراد إمامية إما حادثة شرط لا (فهو مدفوع)  
بمس الموضوع في القضية فإن ما ارادناه بطريقه في قضية اعتق رقة مثلاً بما أنه موضوع  
لوجوب العتق بمنع أن يكون مأخوذاً شرط لأن إمامية بهذا الاعتبار من الكليات  
العقلية التي بمنع صدقها على ما في المعارض ولا يفتقر إلى وجوب العتق ونحوه بها من  
تعلق وجوب العتق مثلاً لطبيعة الرقبة كأنه عن عدم أحده شرط لا كما أن الموضوع  
في قضية الأساس وع مثلاً يكون نفسه كأنه عن كون الموضوع مأخوذاً  
المبهمة شرط لا (ثم إنه) إذا تحقق أن إمام كون موضوع الحكم أو متعلقه هي المبهمة المطلقة  
اعنى بها الاشتراط القسوى احتاج إلى دلالة قرينة على ذلك فعليه أن القرينة ربما تكون  
خاصة بمورد محصور فلا كازم لها فيها لأن ذلك أمر يحتاج باختلاف موارد وهو ليس  
له ضابط كلي وربما تكون القرينة عامة تشترك فيها جميع موارد المحاورات العرفية  
وهي التي لابد لها من التكلم فيها في المقام (فقول) أن القرينة العامة التي تكشف عن  
إرادة الأطلاق مؤلفة من مقدمات ثلث وهي المقدمات المسماة بمقدمات الحكمة (الأولى)  
أن يكون متعلق الحكم أو موضوعه قابلاً للانقسام إلى قسمين مع قطع النظر عن تعلق  
الحكم به أدمع عدم قوله للانقسام في مرتبة سابقة على الحكم كاقسام الواحد إلى  
مائة قصد به أمثال أمره وما لا يقصد فيه ذلك واقسام المكملات إلى العالم والجهل بالحكم  
يستحيل فيه الأطلاق (١) كما يستحيل فيه التقييد على ما أوضحنا سابقاً ذلك فيما تقدم  
(الثانية) أن يكون احتكام في مقام البيان من الجهة التي تحاول التمسك بالأطلاق

(١) سبحانه أسعبدوان كاس لا سبدره اسبحالة الأطلاق كما بشر إيه آء' إلا أنه منصرف في صحة  
التمسك بالأطلاق في مقام إثبات من أن يكون العبد ملحوظ ذلك المقام أمر أممكناً ليكون  
تركة الاختيار كاشفاً عن أن العبد المحتمل دونه في متعلق الحكم أو موضوعه غير دحيل  
فيه وإصاً وقد مر الكلام في ذلك في بحث العبد والتوصلي مراجع

كلامه في مقام الانتساب لكن كيف الاطلاق من تلك الجهة في مقام اثبات ضرورة انه مع  
عدم كونه في مقام اسان اصلا كما اذا كان في مقام التشريع فقط او كان في مقام بيان  
حكم اخر كما في قوله تعالى (فكلوا مما امكروا) او رد في مقام بيان عدم كون ما  
افترسه ككتاب المعلم باصطلاحه عنه لا يمكن التمسك بالاطلاق (ق فطعا) (بدها) ان كون  
المولى في مقام اشريع يكون قريبة على انه ليس في مقام بيان تمام مراده فكيف يمكن  
ان يتمسك في انتساب مراده باطلاق كلامه (واما) اذا كان المتكلم في مقام بيان حكم  
حر فلا يكون هناك دال على كونه في مقام ان من الجهة التي يرتد انتمسك بالاطلاق  
لانها كانت ظاهرة موصفا للمساك من المبدأ باطلاق الكلام، عدم تقيد حور الاكل  
بمثل ذلك الموضع (ون قلت) ان ساء العمل، اما هو على حمد كلام المتكلم على  
انه في مقام انتساب عندا شك فيه ادعى ذلك بدور التمسك بالاطلاقات في المجاورات  
العربية ضرورة انه بل مذهب حور في كونه لمولى في مقام ان ساء العمل مع قصص  
لنظر عن هذا لاسل المتقاضي وعليه فيكون الجهة التي شك في كون المتكلم في مقام  
البيان من تلك الجهة مع احراز كونه في مقام بيان حكم آخر من موارد الاصل المتقاضي  
فيثبت انتساب كونه في مقام لبيان من كلنا، لجهتين فيصح التمسك بالاطلاق بلحاظ كل  
هما (وان) ساء العمل، وان استقر على ذلك الا انه يخص بما اذا احتسب كون المتكلم  
في مقام الاحمال والاحمال وعدم كونه في مقام البيان اصلا كما اذا دار الامر بين كون لمولى  
في مقام البيان او كونه في مقام التشريع فقط (واما) اذا كان المولى في مقام بيان حكم اخر  
فليس من العقلاء ساء على كونه في مقام البيان في غير مذهب كونه في مقام بيانه لان كونه  
في مقام بيان حكم ما يمكن في كونه فتمهله (وهو مخرج حله عن الاهمال فيحتاج اثبات انه  
في مقام بيان حكم اخر غير هذا الحكم المعلوم كونه في مقام ساء الى دليل موقوف في المقام  
على العرص (ثلاثة) ان لا ياتي المتكلم في كلامه ما يدل على اعتبار خصوصية وجوده او  
عديه في متعلق حكمه او موضوعه لا متصلا بكلامه ولا متصلا به ضرورة انه مع اثبات  
بالقربة امتنعه لا يحقد ظهور للكلام من اول الامر الا في الجهة المأخوذة بشرط شيء ومع  
الانسان، القربة المنفصلة لا ينفذ الظهور لتصدق الكاشف عن مراد المتكلم وقد يسا  
سابقا ان مرتب لدلالة ثبوت الاول (الدلالة التصورية الناشئة من سماع اللفظ عند ابعاله



بالوصف (الثانيه) الدلالة التصديقية اعنى بها انعقاد الظهور فيما قاله المتنكلم بحيث يكون قابلاً للعمل بالمعنى وهذه الدلالة تنوقف على عدم وجود القرينة المتصلة ولا بصريها وجود القرينة المفصلة (الثالثة) الدلالة التصديقية الكاشفة عن مراد المتنكلم واقعاً وهذه الدلالة تنوقف على عدم وجود القرينة مطلقاً سواء كانت منفصلة ام كانت مفصلة وعلى ذلك ستنى لزوم المحصر عن المقيدات و المخصصات المفصلة وما اذا كان ذلك المولى حارياً على اوجه مرامه فرائض منفصلة و لخاص هذه المرتبة من الدلالة سيما في محله على كون المقيد و المعصر المخصصين واردين على صلبى العموم والاطلاق و الامتصاص المرتبة الثانية من الدلالة بكونها حائضين عليهما على ما يأتى بان ذلك فى بحث التعادل و انتراجيح اشاء الله تعالى و اذا تمت هذه المقدمات الثلاثة فطريق الان يستكشف تعلق الارادة بالمطلق وعدم تعلق المراد الواقعى بخصوصية خاصة فعدم التقييد فى عالم الائنات يكون دليلاً على عدم التقييد فى عالم الموت (واما) ما حمله بعض المحققين من مقدمات التمسك بالاطلاق و هو ان نفس بعض الافراد دون بعضها الاخر بلا مرجح و كون الحكم ثابتاً لبعض الافراد من دون تعينه عند المكلف عراً بالجهل (فهو) مما لا يحتاج اليه فى المقام بعد ما عرفت من ان عدم التقييد فى مقام الائنات يكشف عن عدم التقييد فى مقام الشكوى نحو لان (واما) ما حمله المحقق صاحب الكفاية قدس من المقدمات و هو ان لا يكون هناك قدر متيقن فى مقام الاحتياط وان كان هناك قدر متيقن من العاريج (فالحق) انه ليس من المقدمات وان وجود القدر المتيقن مطلقاً لا يصح بالتمسك بالاصلاح (نوصيغ ذلك) انك قد عرفت ان المراد من كون المتنكلم فى مقام البيان هو كونه فى مقام بيان ما تعلقت به رادته واقعاً و عليه فالمتمكلم الحكيم الملتفت لاندله من انقضاء كلامه على طلب مرامه اطلاقاً وتقييداً اذا كانت ارادته مختصة بنم حاس من المطلق المذكور فى كلامه لزمه ان يصعب عليه قرينة متصلة او مفصلة و بمجرد اليقين بدخول ذلك القسم فى موضوع حكمه او فى متعلقه لا يصلح لان يكون قرينه على اختصاص الحكم به فاذا علم كون بعض افراد المصالح الذى تعلق به الامر معجزاً فى مقام الامتنان لم يكن ذلك قرينة على اختصاص الامر به ثلاثاً لا يجوز لانيان معيره من افراد الطبيعة المأمور بها فى مقام الامتنان و عليه فاذا كان احتكلم فى مقام البيان ولم يأت بما يكشف عن اختصاص ارادته

نقسم خاص كشف ذلك كشفاً اياً عن عدم اختصاص ارادته بذلك القسم سواء كان هناك قدر متيقن في مقام المخاطب ام لم يكن كي يؤولوا ان وجود القدر المتيقن في مقام لتخاطب مصر بالتمسك بالاطلاق لما حذر التمسك بالمصنفات في غير موارد ورودها اذ المورد من طهر موارد وجود القدر المتيقن في مقام المخاطب والمحقق المبرور (قده) وان لثبوت ذلك في بعض الموارد فلم ياحذر بالطلاق المطلق فيه في غير موارد ورودها الا انه لم يلزم به في جميع الموارد، التمسك في كثير منها بالاطلاق في غير موارد ورودها (هذا) مع ان وجود قدر متيقن في مقام التخاطب وحواجز الامثال به يقينا لو كان مانعاً من حوار التمسك بالاطلاق الكار وجود لقدر المتيقن من الخارج ايضاً كذلك ضرورة ان كون شيء قدر متيقناً في مقام التخاطب لخصوصية له نوجب اختصاصه بالمراد من التمسك بالاطلاق ولو كان ذلك، لكان معه ملاك كونه قدراً متيقناً في ثبوت الحكم له ويلزم القبول بكون وجود القدر المتيقن ولو كان من الخارج مانعاً من الاحتذاء بالاطلاق وعليه فلا يبقى مورد للتمسك بالاطلاق الا نادراً ومن جميع ذلك يظهر ان الامر كما ذكرناه ولو سيبا على ان الامر من كون المتكلم في مقام بيان هو كونه في مقام بيان سرب القبول و القاعدة كما هو مختاره (قده) بداهة ان ليعين يكون قسم خاص مشمولاً لحكم القاعدة لا يوجب احصاء القاعدة به اذا كان المتكلم في مقام بيان الكسرى الكلية و مع ذلك سكنت عن بيان قيد خاص ولم يمه عليه كشف ذلك بطريق الا عن عدم دخل ذلك القيد في الكسرى الكلية واقفاً سواء في ذلك وجود القدر المتيقن في مقام التخاطب او من الخارج وعدمه نعم لو كان المراد من كون المتكلم في مقام البيان هو كونه في مقام اتمام المخاطب بكلامه شيئاً ما بحيث لا يسمى متحيزاً في مقام المخاطبة بالكلية لكان وجود القدر المتيقن على اطلاقه مانعاً من التمسك بالاطلاق ضرورة انه مع وجود القدر المتيقن ولو كان ذلك من الخارج يستفيد المخاطب من كلام المتكلم شيئاً ما ويحرج بذلك عن التحيز لامحاله فلا يمكن التمسك بالاطلاق حينئذ (لكنه قده) ايضاً لا يلزم بكون المراد من مقام البيان هو ذلك

## (وينتهي التبيين في المقام على أمور)

الأول أن الأصراف وإن كان ماعاً من حواجز التمسك بالأصلاحي إلا أنه يفتن بعض  
 أقسام الأصراف ولا يعم جميعها (نوصيحه ذلك) أن الأصراف قديماً من علة الوجود  
 في الخارج كالأصراف لعدده في تعداد التي هي الدجالة وفي مكان آخر إلى غيره ويسمى  
 هذا الأصراف بدوياً روي في الغالب وهذا هو كونه ماعاً من التمسك بالاطلاق  
 وقديماً من التشكيك في أهلية في منافعهم أعرف وهذا يكون على قسمين فإن التشكيك  
 نازع يكون بحيث يرى أعرف من المصاديق خارجاً عن كونه فرداً يعينهم من العطف  
 فيصرف العطف عنه لا محالة كالأصراف لعدده لا يؤكل جمعة عن الأمان وأخرى يكون  
 بحيث يشك أعرف في كونه فرداً مصادقاً لمعهوم العطف عند اختلافه فيصرف العطف إلى  
 غيره كالأصراف لعدده في غير هذا المخرج والكثير (أما القسم الأول) ولا يربى في  
 أن للعطف المطلق فيه يكون من قبيل الكلام المجهول بالقرينة المصولة فلا يصدق له  
 ظهور الأفي غير ما يصرف عنه للعطف (وأما القسم الثاني) فلا أصراف فيه وإن لم يوجب  
 ظهور المطلق في إرادته خصوص ما يصرف إليه الآن المطلق مع هذا الأصراف يكون  
 في حكم الكلام المجهول ما يصلح لكونه قرينة فلا يصدق له ظهور في الإطلاق فلا صرف  
 لما شئ عن التشكيك في المعهية ومع من العدد الظهور في الإطلاق على كل حين وأما  
 تقسيم الأصراف في كلام بعض المحققين في ما يريد على عشرة أقسام فلا فائدة ترتب عليه  
 وأما أهمها هو المذكور (الثاني) أن استعماده الكثرة الكلية من عدم وإن كانت  
 تتوقف (١) على إخراج مقدمات المحكمة في معنى عموم كما أشار إليه مراداً لأن  
 المطلق يترق عن عدم بغير (أولاً) أن كون المتكلم في مقام بيان في موارد التمسك  
 بالاطلاق لا بد من أن يخرج من الخرج ولو كان ذلك من جهة بناء العقل على ذلك  
 وهذا هو مورد التمسك بالعموم فإن إداة العموم نفسها متكاملة بإفادة كون المتكلم  
 في مقام البيان ضرورة أنه لا معنى لكونه في مقام الإهمال والإحتمال ومعد ذلك بلقي كلامه

١ - قدم الكلام في عدم توقف استعماده للكثرة نسبة من إمام على حريان معدمات  
 العكس في أنه هو الذي تقدم العام على المطلق في مقام استعماده مرجع

على نحو العموم والاسباع وعليه فلا يتوقف احراز كونه فى مقام بيان على دليل حرجى (التاسى) ان سرابة الحكمة الى جميع افراد المطلق اما تكون لاجل تساوى افراد الصبغة فى صدقها عليها واماسرابة الحكمة الى جميع افراد العم هي استفادة من اداة العموم بالدلالة الاعضية وقد بين سابقا ان هذا هو السر فى تقديم العام على المطلق فى مورد تعارضهما مع ان كلامهم يحتاج الى احراء مقدمات احكامية فى استنباط الكبرى الكلية منه (الثالث) ان كل مضائق يمكن تقسيمه تقسيمات عديدة باعتبار ما يلاحظه من الخصوصيات لوجودية واهدية مثلا قسم الانسان الى باع وغير باع وانى عالم وغير عالم وهكذا فقيس مضائق بتدليل مفصل ورفع اليد عن اطلاقه بمحاطة بعض تقسيماته لا وحب رقة اليد عن الاطلاق فى غيره من التعيينات اذ عيه ما يترتب على ذلك انتفاء قيد ما هو كون ذلك امدا دخيلا فى مراد المولى وحرره منه فداخر به المصلحة فيه ولا يستكشف به عدم كون المولى فى مقام بيان بالاشارة الى عدم دخول لغو الاخر فى مراده عدم اذمة بين تاخير عن قيدهما وعدم كون المسئلة فى مقام بيان من الجهات اخرى فلو شك فى دخول شىء من تلك الوجود فى مراده مع عدم دليل عليه لاعتصلا ولا مفصلا كان اطلاق كلام المولى رفعا له اذ باع التقييد الى حد يسير المصحح والاستمهال فى فرض كون المنظم فى مقام البيان كشف ذلك عن عدم كونه فى مقام البيان من اوان الامر فلا يمكن التمسك باطلاق كلامه مطاوعا لكن ابن ذلك من لغو على تقييد او تقييدتين

## فصل

احتجوا فى استلزام التقييد كون المطلق محذرا على قوال نشأ القول بالاستلزام فى موارد التقييد بالمفصل دون المتصل ولا يخفى ان محل الكلام فى المقام اما هو التقييد فى المعانى الافرادية فى غير الاعلام الشخصية اذ به يتوهم احد ان الاطلاق فى الاعلام الشخصية ما حوذا فى المعنى الموضوع له ليوحب تقييدها استعمالا للفظ فى غير ما وضم له فيكون مجازا واما لتقييد المعاني التركيبية فاستلزامه لكون المطلق مجازا يتوقف على القول بثبوت الوضوح للمركبات وكون الاطلاق ما حوذا فيها فى المعنى الموضوع له وقد عرفت فى محله انه لا وضم للمركبات فلا يبقى مجال لتوهم احد الاطلاق فيها

في المعنى الموضوع له وكيف كان ( فالحق في المقام ) ان تقييد المطلق لا يستلزم كونه  
محراراً سواء في ذلك التقييد بالمتصل والتعبد بالمتصل وفقاً للمحقق سلطان العلماء ومن تأخر عنه  
قدس الله تعالى أسرارهم ( والسرفه ) ما عرفت من ان اسماً واحداً إما وصفت ببعض المفاهيم  
اعني بها الاشارة المقسمة وان الاطلاق إما يستفاد من مقدمات لحكمة عند التجرد  
عن التعبد فما تستعمل فيه الالعاد في حالتها الاطلاق والتقييد شيئاً واحداً ولا بد في استفادة  
كل من الاطلاق والتقييد من دال آخر فكما ان استفادة التقييد من الكلام تتوقف على  
وجود ما يدل عليه كذا ان استفادة الاطلاق تتوقف على وجود ما يدل عليه عاين الامر ان  
الدال على الاطلاق يكون عائلاً هو سكوت المتكلم في مقام البيان وتجرد كلامه عن  
ذكر التقييد وهذا لا يكون عارفاً بينهما وكاشفاً عن احد الاطلاق في المعنى الموضوع  
له كما هو واضح وقد ذكرنا في بحث عدم استلزام التخصيص لكون العام محرراً ما عرفت  
في المقام فراجع ( ثم ) انه لو ساء على احد الاطلاق في المعنى الموضوع له بحيث كاس  
مفهوم لفظ رقة مثلاً مساوفاً لمفهوم اى رقة لكان الالتزام هو الالتزام بكون المصداق عند  
تقييده محرراً او كان التقييد بمتصل بداهة ان التقييد دال على الاطلاق والسرفه ان  
ان يجرى اللفظ حين تقييده عن خصوصية الاطلاق الماحودة في مفهومه فيكون حينئذ  
مستعملاً في غير ما وضع له ومن هنا يظهر انه لا يفترون التقييد بالمتصل عن التقييد بالمتصل  
سواء قلنا ما هو الصحيح من عدم كون الاطلاق ماحوداً في المعنى الموضوع له ام قلنا  
بما نسب الى المشهور من كونه ماحوداً فيه لما عرفت من انه على لمحصار لا يستلزم تقييد  
المطلق كونه محرراً او كان التقييد بمتصل واما على القول باحد الاطلاق في المعنى  
الموضوع له فلا محاسن من الالتزام باستلزام التقييد لكون المصداق محرراً لو كان التقييد  
بمتصل بالتفصيل في المقام بين التقييد بالمتصل والتقييد بالمتصل لا وجه له اصلاً

### فصل

اذا ورد مطلق ومقيد متساويان سواء توافقا في الایجاب والاسماء مع تعاقب ذلك  
فهل القاعدة تقتضي حمل المصداق على المقيد فيه خلاف والحق هو الفصل  
وقيل الخوص في بيان المقصود سعى السبب على امره وهو لا اشكال في ان  
كل امرئ في نفسه ظاهر في كونه نفساً الا انه يحتمل ما اداله بكل متعلق الامر او

السبب خاصة خاصة من مركب اعسارى جعله المولى متعلقا بحكمه السكبي او الوضعي  
او خصوصية من خصوصيات ذلك المركب واما فيما اذا كان متعلق الامر والسبب شئ من  
هذين الامرين فلا يكون الامر الا ظاهرا في الارشاد الى كون الخصوصية لمتعلق بها الامر  
او الماحودة في متعلق الامر شرعا للمامورة او لحكم وصفي ثابت في مورد كمالا يكون  
السبب لظاهر في الارشاد الى كون تلك الخصوصية ماحدة من تحقق المامورة او عن  
حكم وصفي ثابت في مورد والاستعداد من الامر بالصلوة اي انقضاء الامر باستشهاد  
شاهد عدلين عند اطلاق لاكون اسمعلا عليه شرطا في صحة صلوة وكون الاستشهاد  
الامر وشرط الحكم وقوع احد الاقوال كمالا يستعداد من السبب عن الصلوة في غير ما كقول  
من الحيوان او السبب عن غير العرر الاكون وقوع الصلوة فيما لا يؤكل حصة ماحدة من  
صحتها ولزوم غير ما عدا من صحة البيع وهذا كله مما لا اشكال فيه اما الاشكال في ان  
تعلق الامر والسبب خاصة من المطلق او خصوصية من خصوصياته بوجوب قييد المطلق  
دعوى انهما مكويان طهرين اي في الارشاد الى الشرطية او الماحدية او انه لا يوجب  
تقييد المطلق بدعوى ان ظهور الامر والسبب في الارشاد الى الشرطية او الماحدية يحتمل  
موارد كون المامورة او السبب منه حصة من المركب او خصوصية من خصوصياته  
اللازم ارفع اليد في غيرها من ظهور كل من الامر والسبب في كونه مسبا (وقد ذهب  
الى كل من الوجهين قبيل ولا بد لنا في تحقيق الحال في المقام من التكل في مقامين (الاول)  
فيما اذا كان المطلق بدليا (والثاني) فيما اذا كان شموليا اما المقام الاول فالحق فيه  
وجوب حمل المطلق على المقيد ولو لم يكن ظهور دليل المقيد في التقييد في نفسه اقوى  
من ظهور المطلق في الاطلاق من دون فرق بين كونهما متوافقين في لايجاب او السلب  
وكونهما متخالفين في ذلك

وتوضيح ذلك انما يرسم مقدمات (الاولى) في بيان ان ظهور القرينة في الكلام  
يتقدم على ظهور دى القرينة ولو كان ظهور دى القرينة اقوى من ظهور القرينة في حد  
انفسهما (و السرفى ذلك) هو ان الشك في ارادة ما يكون دى القرينة ظاهرا فيه وعدمها  
يكون مسبا عن لشك في ارادة ما يكون القرينة طاهرة فيه وعدمها مباحة ان الاخذ  
بظاهر القرينة بوجوب رفع الشك فيما اريد دى القرينة ولزوم حمله على غير ما يكون  
ظاهرا فيه لولا القرينة فان مؤدى القرينة نفسها هو عدم ارادة ما يكون دى القرينة ظاهرا

فيه لولا القرية وهذا بخلاف الواحد طهردى القرية فيه لا موجب رفع لدفع ظاهر القرية الا الملاممة العقاية والاصل المنشئ في مدالين الانعاش وان كان حجة لان انشائه الموازم المدلول بتفرع على حرمانه في نفسه لانسات نفس مودده كما مررت الاشارة الى ذلك فيما تقدم وحيث لا يجرى الاصل لانسات نفس مودده حتى تنسج انسات لوازم مودده به والمقام من هذا التعيل لان اصله المظهر في طرف ذي القرية لا يجرى لانسات ما يريد به فكيف يشت بها لوازمه من ذلك اس حريان اصالة المهور في طرف ذي القرية يتوقف على عدم حرمان اصالة المهور في ناحية القرية لان حرمانها في ناحيتها يكون رافعا لشك في ناحيتها فلو توقف عدم حرمانها في ناحيتها على حرمانها في ناحيتها لزم الدور وهذا هو السر في تقديم الاصل الحاكم على الاصل المحكوم في جميع الموارد واوهمنا على حجية الاصول المنسبة والاحل ذلك بتقديم ظهور كلمة برعى في قولنا رايت اسدي برعى في روى اصل مع كونه ظهورا اصريا فبا على ظهور نطق اسدي في الجواب المعترض مع انه ظهور مستند الى اوضح والظهور الوصفي في حد ذاته قوى من ظهور لاطلافي ولا فرق فيما ذكرناه بين القرية المتصلة والمنفصلة (بهم) يسهما من من جهة اخرى وهي ان القرية متصلة توجب عدم اعتماد الظهور التصديقي في ناحية ذي القرية من اهل الامر بخلاف القرية المنفصلة فيها لا يكون مدمر الا عن الظهور التصديقي في الكشف عن المراد الواقعي وقد مر بيان ذلك عن قريب فراجع (الثانية) ان تنسج كون حرمان الكلام قرية على حرمانه الاخر وان لم يكن له مبرر ان كل تعبيره القرية عن ذي القرية لثلا يبقى مورد للشك اصلا الا ان الظاهر انه لا اشكال في ان كل ما يكون قصدا في الكلام كما وصف ونحوه يكون قرية على ما يكون عمدة فيه فان انشأ ان الفصلة في الكلام بها توتى بها الاجل الكشف عن تمام المراد فتكون هي قرية على غيرها ولا بعد ان يكون لعدم اعتمادها في الكلام في الجهة الفعلية قرية على الجرحين الاخرين من اهل الامر او ممنوع به كما في لاصرب احد فان ظهور الصرب في خصوص المؤمن يكون قرية على تحتبص مدلول لفظ الاحد بالاحياء هذا في المتصل وفي المنفصل فالعبران فيه تحتبص كون شبيء قرية على غيره هو فرصة متصلا في كلام واحد فان كانت في هذا امرض قرية سارفة لظهور من مرض اتصاله به وميسة للمر دعه كانت قرية له في فرض اتصاله عنه

ايضا واما اذا لم يكن كذلك بل كان ظهور كل منهما في نفسه معايبا لظهور الاخر ومما من  
اعقده بالمعمل كشف ذلك عن تعارضهما وعدم كون احدهما مخصوصه قريبه على الآخر  
(الثانية) ان حمل المطلق على المقيد يتوقف على ثبوت التمسك في الدليلين كما اشربا  
اليه وانما في بين الدليلين يتوقف على وحده السكيب المتكامل باثباته كل من الدليل المطلق  
والدليل المقيد وهي متوقعة على ثلثة امور (اول) ان يكون الحكم في كل من المطلق  
والمقيد مرسل او معلما على شيء واحد بدهاة انه اذا كان الحكم في المطلق معلقا على  
شيء وفي المقيد معلما على شيء اخر كما اذا قال المولى ان طهرت فاعتق رقية وان افطرت  
فاعتق رقية مؤمنة والا موحب لحمل احدهما على الآخر اصلا واما اذا كان الحكم في احدهما  
معلقا وفي الآخر مرسل غير معلق كما اذا ورد في احد الدليلين ان طهرت فاعتق رقية وورد  
في الآخر منها اعتق رقية مؤمنة فهي حمل المصالح في على المقيد خلافا (والحق هو الثاني)  
لان حمل اطلاق متعلق السكيب في احد الدليلين على ما هو المقيد في الدليل الاخر يتوقف  
على ثبوت التماسك بينهما المتوقف على وحدة السكيب الناشئة من حمل اطلاق الموحوب  
في احدهما على المقيد في الاخر من بقيد اطلاق ووحوب اعتق لرقية المؤمنة في مرسوم  
المشايين متحقق الظاهر الماحود قيدا للوحوب في الدليل الاخر ومن الواضح ان  
الحمل المرور اعني به حمل اطلاق احد الوحوس على مقيدهما يتوقف على ثبوت  
التماسك بينهما المتوقف على وحدة متعلبيهما الناشئة من حمل اطلاق احد المتعلقين على  
مقيدهما فيتوقف الحمل في كل من الطرفين على الحمل في الطرف الاخر وهو مستلزم للدور  
(وبالجملة) ان كان متعلق كل من السكيبين متعلقا بالآخر لم يحمل المصالح منهما  
على مقيدهما لثبوت التماسك بينهما كما انه اذا كان كل من السكيبين مطلقا او معيدا معا  
قيد به الآخر لم يحمل اطلاق متعلق احدهما على ما هو المقيد بهما لثبوت التماسك بينهما ايضا  
واما اذا كان متعلق احد الحكمين معاير المصالح الحكم الاخر بالاصلاق والمقيد ومع ذلك  
كان نفس احد الحكمين مطلما والآخر مشروطا فلا موحب لحمل المطلق على المقيد في شيء  
من ناحية الحكم و متعلقه الاعلى ووجه دورى وعليه فيثبت في امثال ذلك تكليف مستقلان  
احدهما مطلق والآخر مشروط وقد نعلق احدهما بالمطلق والاخر بالمشروط (ان قلت) اذا  
قطعا الطرفين متعلق كل من الحكمين فيما اب احدهما مشروط والاخر مطلق لا بد من



حمل مطلقهما على العقيد فيثبت بذلك وحدة التكليف المعصية لحمل المطلق على لمفيد  
 في ناحية المتعلق وبمارة أخرى ان اطلاق الحكم في أحد الدليلين وان كان كاشعا عن عدم  
 اشتراط الحكم المحمول من قبل المولى بما هو شرط للحكم في الدليل الآخر الا ان تقييده  
 به في ذلك الدليل كاشف عن اشتراطه به وما ان دليل لتقييد أقوى من دليل الاطلاق  
 بتقديم عليه فوجب دفع البدع لاطلاق فكور لشحه هو اشتراط الحكم المحمول من  
 قبل المولى بالشرط المبرور وبما ان متعلق ذلك الحكم مطلق في أحد الدليلين ومفيد  
 في الآخر لابد من حمل المطلق على العقيد (فان) تقييد حكم خاص بعيد في أحد الدليلين بما  
 يقتضي انتهاء ذلك الحكم الخاص المتشخص بموضوع ومصادفه عند انتهاء قدره في الخارج  
 واما الحكم الآخر ثبت في غير ذلك الدليل بموضوع غير الموضوع لأول او لمعنى  
 غير المتعلق الاول فلا يكون تقييد الحكم الاول بعيد بمسبب الارتقاء عند ارتفاع ذلك  
 التقييد في الخارج وعليه فلا موجب لتقييد الحكم الثاني بغيره عليه حمل المطلق على العقيد  
 في ناحية المتعلق نعم اذا ثبت من الخارج وحدة المصلحة في ارم حمل مصادره من حكمين على  
 مفيد هما كما انه اذا ثبت وحدة الحكمين ارم حمل المطلق من المتعلقين على العقيد  
 معهما وامام عدم احرار ذلك فلاموجب لحمل المطلق على عقيد في شبيء معهما والحاصل  
 ان حمل المطلق على العقيد يتوقف على حرار وحدة التكليف مع عدم احرارها لاحتمال  
 كون التكليف الصادر من المولى متعددا خصوصية اذا كان ظاهر كلام المولى هو ذلك  
 كيف يمكن حمل المطلق من التخليطين على العقيد معهما لحرز به موضوع نحو حمل المطلق  
 من المتعلقين على العقيد معهما (الامر الثاني) ان يكون كل من (١) التخليطين الراميا والا  
 ١ - لانه من عسك انه لا يصر في حمل المصطفى على مصادره لا كون خصوص الدليل المقيد  
 الراميا واما كون الدليل المصطفى مصادره فلا يصر في حمل المصطفى على مصادره اذا لم يصر  
 استثنائي متعلق في دليل وعنى مصادره في مصادره في دليل آخر فلا بد من دفع الاستثنائي  
 طلاق الدليل المصطفى وعنى مصادره في دليل المقيد مصادره في دليل كون الامرام المتعلق  
 بالعقيد رشديا مصادره ليس شرعية انعقادها في مصادره في مصادره الاستثنائي وكونه  
 موبوءا مصادره ليس ووجب العقيد في مصادره مصادره لا مصادره مطلق بالادامه حال اظهاره  
 فانه بعد فرض كونه مصادره ليس شرعية انعقادها في مصادره الاستثنائي لاسيما محال  
 سوهم صحة التمسك بطلاق مصادره على مصادره لافعة من غير عقيد بها يكونها حال لصحارة  
 من الحديث فلا مصادره من الامرام يكون نسخة لامين هو محض انطلق الاستثنائي -

لم يكن موجباً لرفع الدفن، إطلاق المطلق بحمله على المقيد منهما والوجه في ذلك هو أنه إذا كان الحكم المطلق بالمقيد غير إرادي حازم مخالفته فلا يكون مصادفاً حيث يشد به و بين إطلاق متعلق الحكم الآخر المسارم لحوار تطبيعه على كل فرد أراد لمكلف تصدقه عليه في الخارج وهو الواضح أنه مع عدم المسافات بينهما لا موجب لرفع الدفن إطلاقاً بحمله على المقيد ولا فرق في ذلك بين كون الدليل المطلق مثلاً للحكم الإرادي وعدمه ضرورة أن المسافات إنما ترتفع بعدم الألام بالمقدّم وبالترخيص في ترك امتثال الحكم المتعلق به فلا يكون هناك مانع من المصادف إطلاقاً متعلق الحكم الآخر سواء كان إرادياً أم كان غير الإرادي وذلك يظهر سرماً ذهب إليه المشهور من عدم حمل إطلاقاً المستحبات على مقيداتها (نعم) لو كان المطلق في باب المستحبات ناظر إلى انبات درجة خاصة من الطلب و كان الدليل المقيد ناظر إلى انبات تدرج فيها تدرجاً في المسافات بينهما الموحدة بحمل المصادف على المقيد ولكنه عرس ماذر بكاران لا يحق بالمعذور (المراد أن) أن يكون متعلق كل من الحظرين صرفاً لوجود الشيء بطلق قهراً على أول وجود ناقص لعدم ذلك متحقق لعدم ذلك لأن دليل أن إطلاق متعلق الحكم في الدليل المتعلق بقضي حوار الأكفاء غير المقيد في مقام الاستثال إذا افترض أنه له فوجد ذلك المقيد في متعلق الحكم أنه ثبت بالدليل المصدق ويستكشف به عدم دخله في عرس الحوالى وفي ملاك حكمه كما أن عبيد متعلق الحكم في دليل المقيد يقتضى عدم حوار الأكفاء غير المقيد في مقام الاستثال لعدم عرس أنه أحد ذلك المقيد في متعلق الحكم الثالث بذلك الدليل ويستكشف ما حده فيه دخله في عرس حوالى وفي ملاك حكمه وعليه فيثبت المسافات بين دليلين وشوارد المعنى والاثبات على موضوع واحد وبذلك يستكشف وحدة الكلف بعد تحقق الأمرين الأولين المعشرين في حمل المطلق على المقيد ومما ذكرناه علم أن وحدة الكلف إنما يستكشف من نفس الخطابين

— بإقامة حاب لصحابة وعدم كونهما حال الحدث مطبوعة لمولى ومثال الثاني الأمر المصدق بمصوه الصبح ملافاً للمعدة بوجوب نقد الأمر الاستثنائي لتعلق بدال الصبوه في فوه عليه السلام الصبوه حر موضوع من شاء استقل ومن شاء استكثر سير متممه لأن لو جب يمسح كونه مصداقاً لمسحوب بالضرورة فالبيان في لزوم حمل المطلق على المقيد بما هو كون الدليل المصدق له من سواء كان الدليل المطلق مع ذلك إرادياً أم لم يكن

فتوهم انه لابد في احرار وحدة التكليف من قيام دليل اخر عليها من اجماع وسجوه  
معالامجال له اصلا

( اذ اعرفت ) هذه المقدمات فاعلم انه اذا ورد دليل مطلق كما في قضية اعتق رقعة

فالحكم المشتمل عليه الدليل المقيد اما ان يكون ابدا بياكها في قضية اعتق رقعة  
مؤمنة او يكون سلبيا كما في قضية لا اعتق رقعة كافر وعنى الثاني ان تعارض اعمالي يكون من

ظهور الشيء في الحرمة المستلزم لحمل المصدق على المقيد وظهور المطلق في الاطلاق

المستلزم لحمل الشيء في حرمة المقيد على الاكراه وقد ذكر في المقدمة الاولى ان

ظهور الحرمة يتقدم على ظهور حرمة كونه لا محذور الا في هذه الحالة وفيما

المقيد يتبين في كونه قربة على ما اراد من ان يكون مقيد على المقيد فانه من الاخذ

بظهور الشيء في الحرمة ورفع اليد عن المطلق فحينئذ يحمله على حرمة المطلق الشيء

واما على الاثر والتدريس بما يكون بين ظهور الدليل الا في هذه الحالة في مقيد وظهور الدليل

المطلق في الاطلاق المقيد يحمل الامر بالمقيد على الاستصحاب معنى ان المقيد هو

افضل الاثر داول حمل المقيد على كونه واحدا في واجب وحمل كل من المطلق المقيد

على كونه واحدا مستقلا ما حمل الامر بالمقيد على الاستصحاب وهو ان ظهوره في الواجب

المقيد على ظهور المطلق كما عرفت (واما) حمل الامر على كونه واحدا في واجب وهو

مضافا الى مضافته لظهور الدليل المقيد في ان الواجب فيه هو مجموع المقيد والمقيد

دون المقيد نفسه (بعد) في حدوداته من وجود واجب في واجب من لثمة مكان

لا يمكن حمل مورد ما عليه من دواسة قربة تدل عليه وهذا بخلاف حمل الامر على

الاستصحاب فانه لو لم يكن مضافا الى ما كان في الامر به حرره صلا (وما)

حمل المقيد على كونه واحدا مستقلا في قدر مصدق (بعد عرفت) في المقدمة لثمة

مضافاته (١) لتعلق كل من لخصائص بصرى او وجود للمعنى على اول وجود باطنية الساقص

١- نوضح ذلك ان استكليف المعنى حدها بصرى وجود للمعنى والاخر بصرى وجود

للقيد وان كانا في مقام الاستصحاب من لا يلازم من لثمة تكونها في الواقع وليس

الامر بكتيب وحدا ادبوكا بكتيبين مستحسنين من ملاكبين لم يمس فاما ان يكون

الاتيان بالمقيد واجباً بكتلا لثمة لا يكون وفي بعض حدها لا يسبب اى انشائي

لانه خلاف مذهب الامر لتعلق بصرى لوجود المعنى على اعمد بقاء ولا الى الاول -

لعدمها المطلق هذا كله في المقدم الأول (و ما المقدم الثاني) اعني به ما اذا كان اطلاق  
بمطلق فهو لبيان تفصيل الكلام فيه بان بعض الدلائل المفروضة في بعض الكلام اذا كان احد  
هما محصور من الآخر صريحا وكلامه في الامتصاص والسلب فلا اشكال في بطلان حمله  
عليه سواء كان يحكم اثبات المطلق من الاحتكام المستكشفة ام كان من الاحتكام الوصفية  
و اما اذا كان موافقا له في الامتصاص او السلب كما داورد في احد الدلائل ان في العلم  
السائمة ركوة وورد في الاحزاب في اعلم ركوة و لا موجب لحمل الثاني على الاول لما  
عرفت من ان الموجب يحمل المطلق على المقدم محصور بثبوت المضاف بينهما المتوقفة  
عنى وحده المكاتب المستكشفة من بطلان صرف الوجود وما ان المفروض في المقام  
عدم تعلق المكاتب صرف الوجود او المفروض بطلان كل فرد فرد لا يمكن استكشاف  
وحده المكاتب المستكشفة للموت من ان ان يدرج عليها وجوب حمل المطلق  
على المقيد (مع) وانما من اخرج ان عدم ما اى به في الكلام لافاده المفهوم و  
بيان تصديق المراد او قعى و هو مؤيد به مداع آخر فلا بد من حمل المطلق على المقيد  
ايضا و لا بد من التمسيد في دليل لا موجب رفع المدعى لاطلاق في دليل آخر مع عدم

[illegible]

المساكن بينهما ( واما ) اد كانت النسبة بين الدليلين لمقروصين بسبه المعلوم من وجهه  
فاما ان تكون تلك النسبة بين موضوعي الحكمين المتكاملين هما الدليلان او بين نفس  
المتعلقين في ديتك لديدين اما على الاول فيدخل الدليلان بذلك في باب المعارض ولا بد  
فيه من اعمار قواعد بينهما واما على الثاني فيستثنى حوار المقيد وعدمه على حوار اجتماع  
لازم وليس له وعدمه وقد شاعرا لكلام فيه في محله ورجع هذا كما اذا كان للدليلان  
امعروصين مختلفين في اليجاب والسلب واما اذا كانا متعنيين في ذلك فلا موجب لتقييد  
احدهما بالآخر سواء في ذلك كون بسبه لعموم من وجهه بين موضوعين وكونها بين  
متعلقين ووجهه في ذلك ظاهر لا يخفى (نفي) هالك تسميان فداشرا اليهما في معادى  
هذا ذكره (الاول) به لا موجب لحمل المطلق على المقيد في باب المستحبات فان لموجب  
به انه هو الساقى بين الدليل المتعني والدليل المقيد ودا فرضا ترخيص الدليل المقيد  
لترك متعلق الحكم المتكامل به فلا يقع الساقى بينهما الا يكون هناك موجب للحمل  
اصلا وهذا فيما دام سكون ال دليل المقيد قضية ذات مفهوم في اية الوضوح واما فيما  
'د كان قضية ذات مفهوم وعدم حمل المطلق على المقيد فيه وان لم يكن ،ذلك الطهور  
الا ان لظاهر فيه ايضا هو عدم الحمل لان كون القضية ذات مفهوم وان كان يقتضى في حد  
داته عدم مطلوبية فاقد التقييد من رأس الا ان العلم الخارجى يكون المستحبات ذات  
مراتب (١) باعتبار قيودها موجب صرف القضية عن كونها ذات مفهوم فلا تتحقق المساكنات  
بين القضيتين لتحمل احدهما على الاخرى (الثاني) ان حمل بمصطلح على المقيد في غير  
لمتخالفين في اليجاب والسلب مما ان ملاكها كان هي المساكنات بين الدليلين المشقة من  
تعلق التكليف بصرف الوجود لا فرق فيه بين ما اذا كان الدليل المقيد بالا على تقييد المتعلق  
او الموضوع وما اذا كان دلالى تقييد نفس الحكم فكما يحتمل المطلق على المقيد في

١ - كون المستحبات ذات مراتب اما هو باعتبار عاب موده ومن لو صح ن مجرد  
ثبوت النسبة في ذلك لا يصح لصرف ظهور القضية الشرطية في كونها ذات مفهوم والارم  
الالتزام بعدم التقييد فيها اذا كان التمسك بمنعزل ،صا مع انه خلاف لوقع وامعروص بالصحيح  
في موارد كون القضية ذات مفهوم هو حمل لمطلق على المقيد والحكم باختصاص لطلب  
لاستعجابى بالمقيد والحديثه على صفة والآله وصلى الله على محمد وعترته لظاهرين

متعلقات التكليف و موضوعاتها كذلك يحمل مطلقات التكليف على مقيداتها فان  
مالك الحمل و هو تمام التكليف بصرى الوجود الموح للصفات مشترك فيه  
بين المعين

### فصل

لاشكال في ان مفهوم المحمل كمفهوم امين من المفاهيم البينة ولاشكال ايضاً  
في انهما كما تحفظان في المفاهيم الافرادية تحفظان في المفاهيم التركيبية اما لاشكال  
في مصاديقهما اذ لم يكن مسا عند شخص ومحملاً عند اخر من جهة علم الاول  
بالوضع دون الثانى او من جهة احتفاء الكلام بما يصاح لكونه قرينة عند الثانى دون  
الاول وقد مثونا للمحمل امثله ممكن المناقشة في كثير منها ولا يترتب على البحث عن  
ذلك عرس اسوائى ولاولى ابناى بحث عن ذلك انى محاب والحمد لله اولا و آخر  
وصلى الله على محمد وآله الطاهرين و سلمه الله على اعدائهم جميعين الى يوم الدين و  
وفقنا ما يحب ويرضى ولا نبى الا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ربح مسلمون قد تم الجرح الاول من التقريرات في  
مباحث الاصلط بعونه تبارك و تعالى وسبيله التوفيق لانتم الجرح الثانى اشاء الله تعالى  
انتهى كلامه الشريف

والحمد لله على التوفيق طبع هذه لمجموعة شريفة وبشرها و سئله ان يوفقنا  
في طبع الجرح الثانى من هذا الكتاب ايضا لكيلا يتناع افعالنا للمعام و الحقيقة  
وقد بدأت جردى في تصحيح هذه المسحود مما لها و ايا الاحقر حسن المصطفى التبريرى  
وهم ذلك لقد وقعت اعلاط حرجية غير متوقعة نرجو من المستفيدين ان يصححوها  
بالفهرست الاتى

# الخطأ والصواب

أتعز على فهم المطلب بتصحيح الكتاب قبل مطالعته

صحيحه	سطر	الخطا	الصواب	صحيفة	سطر	الخطا	الصواب
٢	٤	كررت	كررت لظن	١٤	٤	نم	نم انه
٢	٦	نم	نم	١٤	١٨	كلمة	مضى كلمة
٢	٧	الاصلا	لا حلال	١٥	٢٥	صرف	حرفا
٣	٤	انسم	انصت	١٨	٥	بين ان يكون	بين كون اعلماني
٣	١١	انسم	انصت				لعرفة اعددية
٣	١٤	العلم	العلمه				ور تكون
٣	٢٣	عن كل	هي كل	١٨	٣	هي	م
٤	٤	مرس	لمرس	١٨	١٣	وصح	وصف
٤	١٨	من فرض	من فرض	١٨	١٨	انعمومة	لههومة
٥	٦	المدكور	المدكورة	١٨	٢١	وامشعده	ار لشيعة
٥	١٤	لوموع اهوم	لوموع لاه	١٩	١٥	لصق	نصق
٧	١٦	ترتيب	يترتب	١٩	٢٤	ديما	ما
٨	١٤	اها	ا	٢١	١٦	(١)	(٢)
٨	٢٢	قدمه و	وعدمه	٢١	٢٣	(٢)	(١)
٩	١٧	الارعة	لادلة لارعة	٢٣	٩	والاشياء	من لاشياء
٩	٢٣	بماه	تداهيه	٢٣	٢٠	تفصلا	دهم الحروف لا
١٠	٢٢	بالفرض	بالفرض	٢٤	٤	له في حدته	له في حدته
١٠	٢٥	واما كونه	وما عدم كونه	٢٤	١٧	لكور هنة	كون الهيئة
١١	١٣	هو لمرحج	هو لمرحج			موسوعة	موسوعة
١١	١٧	والحمية	والحمية	٢٥	١	دسة	للسة
١١	١٨	والجدة	والجدة	٢٥	٢	يفترق	فترق
١١	٢٦	المعنى	المعنى	٢٥	١١	المكاتم	لمكلم
١٢	٢٠	المكلم	لمكلم	٢٦	١	هر	هو
١٢	٢١	سرع	يسرع	٢٧	٢٠	يصوص	لصوص
١٢	٢٤	سا	رما	٢٩	٢٥	لشخص	الشخص
١٢	٢٥	تميبا	تميبا	٣٠	١٩	(٢)	(١)
١٣	١٩	لم يشأ	لم يشأ				

صحيحة سطر	الخطأ	الصواب	صحيحة سطر	الخطأ	الصواب
٤٥	٢٥	لا حوار	٧٩	١٧	تتامي
٤٨	١٣	الا	٨٠	١٥	لا اشكال
٥٠	٨	الانه	٨١	٢	سهما
٥١	١٩	علامه وحدة لشئ	٨١	١٦	مكون
		كما هو ظاهر للمعنى	٨٤	١٣	يوجد
		ولا مانع من حمل علامه	٨٤	١٤	يكون ما لا
		علامة	٨٥	٦	حمل معاني
		وحدة لشئ كما هو ظاهر	٨٥	١٩	مع عدم قيام
٥٣	٢٦	سرع			المعنى بالذات
٥٤	٣	لعرس	٨٦	١	الخرقة من كانت حنة
٥٤	١٨	يتعق	٨٨	١٧	يكون
٥٤	٢٢	ظاهر مراد	٨٨	١٨	يكون
٥٤	٢٤	مد سمي	٩٠	١٣	شاه لا
٥٩	١٠	القول	٩٧	٧	فانه سقط
٦١	٦	(مد اسعر سامة رند)	٩٩	٢٢	وحوب
٦٢	٢	لان يوضع	١٠٢	١٥	مروم عنة
٦٣	١	مينة	١٠٢	٢٦	اجتهاد
٦٣	١٣	معول	١٠٤	٢٢	مضى
٦٣	١٥	مهما	١٠٦	١٧	مى
٦٤	٢٤	محمها	١٠٧	٢٥	صمى
٦٥	٢٤	ترك	١٠٨	٢٢	لا يحصى عانة
٧٤	٧	فهما	١٠٨	٢٥	اما
٧٤	١٩	انها لمضى	١٠٩	١٢	حسن
٧٧	١٤	لا يدل	١١١	١٧	يكون
٧٧	٦	عنه والحاصل	١١٤	١٥	قفل
		وسمه له خصوصه او	١١٥	٢٠	حى
		الاشترك لخصه	١١٧	٢٢	عمارة
		بين المتضمن وكلامها	١٢٠	٢٣	الاسباب الى
		واضح الطلاق ولا	١٢٠	٢٥	ذلك
		يلتزم بهما احد و	١٢١	١٨	نابهما
		الحاصل	١٣٦	٢	الواجب بهما
					مطلقا حاليا ويكون
					الواجب امر استقباليا



صواب	خطاء	صحيحة	خطاء	صواب
الفرع	العرق	١٦ ٢٢٤	قدرته	٩ ١٣٧
بحدول	لحدول	١٧ ٢٢٤	المولى ليس ولا	٢٣ ١٣٧
المنة عن معدول	استعمل عن عت	١٣ ٢٢٥	الشيء على	٩ ١٣٩
فكها	و كها	٣ ٢٢٦	قدرته	١٥ ١٣٩
رام كون لطيف	كون لصف	١٠ ٢٢٦	من لشر	١٩ ١٤٢
مداد	مدول	١٣ ٢٢٨	واوصه	٨ ١٤٣
مكث	مكث	١٦ ٢٢٩	لا يفي ن التسعة المرفوعة (١) لو قدم	١٤٩
في مقام	في ا مقام	٨ ٢٣٥	هذه لصحيحة متعلقة بالسطر الخامس من	
مستعمل	مستعمل	٢٧ ٢٣٩	صحيحة ١٥٥	
مكون	مكون	٤ ٢٤٣	مصلحته	١٩ ١٥٣
مربا	مربا	٤ ٢٤٣	من من	١٤ ١٥٤
لا يحد	لا يحد	٢ ٢٤٤	ولا سيما	٢٥ ١٥٤
ر	ر	٦ ٢٤٥	معه ليست	٢٢ ١٥٧
مدمية	مدمية	٢٠ ٢٤٥	اختلافها	٣ ١٥٨
مور	مور	٢٢ ٢٤٥	على المرض فلا	١٧ ١٦٠
وجود	وجود	١٧ ٢٤٦	بعد ان	
جوع	جوع	١٨ ٢٤٦	القصص	٢٥ ١٧٦
عادة معوار حد	عادة	٢١ ٢٤٦	من كلمة (وان ي) لى كلمة (كما	١١ ١٧٧
لا جره عدمه			عرفت) يتامها زائدة	
ملاو حه	فلا	٢٦ ٢٤٦	سنة	٢٦ ١٧٨
جبه مصلحه	جبه مصلحه	١٢ ٢٤٧	بل	٧ ١٨٣
عنى تركه	عدمه	١٩ ٢٤٩	الاحمالى	٢٣ ١٨٣
تم نقص	نقص	١٨ ٢٥٢	مما	١٣ ١٨٥
شرك	سمرق	٢٣ ٢٥٣	مما	٢٠ ١٨٥
لكل من نصدين	من نصدين	١٨ ٢٥٦	انقص	٩ ١٨٩
لا استبد حيد	لا استبد	١٩ ٢٥٧	وعدم لزوم	١١ ١٩٣
لوفر من	ووفر من	٧ ٢٥٨	ذلك حد ذلك اسماء ذلك الماه حد	٢١ ٢٠٠
عنى عدم	عنى علم عدمه	١١ ٢٥٨	ذلك	
فما من	فما دام	١٦ ٢٦٠	الاحراء	٢٥ ٢٠٥
مدمية	عدمه	٢٠ ٢٦٢	لا لاجل	١١ ٢٠٦
بالأمور	بالأمور	١٩ ٢٦٣	للحقوق	٣ ٢٢١
مخرج	مخرج	٩ ٢٦٤	للحقوق	٤ ٢٢١
والقدرة دجينة	ودخلا	١١ ٢٦٥	للشروط	٨ ٢٢١
الساعة	السابق	٢ ٢٦٨	الواضح	٨ ٢٢٣

صحيحة سطر	خطاء	صواب	صحيحة سطر	خطاء	صواب
٢٦٩ ١٦	على حالب	على حده	٣٣٨ ٢٥	سحبها	سحبها
٢٧١ ١٦	في حله موردين	في موردين	٣٤٠ ١٤	حري	واعتصال حبة اخرى
٢٧١ ١٨	اذا مضي	اذا اضم بعض	٣٤١ ١٩	اوسى	اوسى
٢٧٣ ٢	واحد	امرواحد	٣٤٢ ٩	ماخود	بماله ماخود
٢٧٣ ٥	كن	كن	٣٤٢ ١٠	لاصحح	لاصحح
٢٧٤ ١٠	يكون	يكون	٣٤٣ ٢٤	هذه لمعية	للمرقة (١) رجه
٢٧٥ ١٠	حوار بدر	بدر	ابى لسطر (١٧) من صحيفة ٣٤١		
٢٨٢ ٣	يسقط	تسعد	٣٤٤ ١٢	عرس الامر	عرس الامر
٢٨٤ ٣	غيرها	غيره	٣٤٤ ١٦	ينبها	ينبها
٢٨٧ ١٤	ذكرناه	ذكرنا	٣٤٦ ٤	بالنعة	بالنعة
٢٨٨ ١٨	فانت	لامك	٣٤٩ ٧	والاكان	وان كان
٣٠٣ ٣	رما	دافعا	٣٥٠ ١٥	نالتعارس	لتعارس
٣٠٣ ١٠	بشوان	بشوانه	٣٥٣ ١٢	جبة	جبة
٣٠٥ ٧	زمان	زمان واحد	٣٥٥ ٢٥	بدم	لدم
٣٠٩ ١١	كلمة العرس الى آخر السطر زائده		٣٥٦ ٢٤	بخصوصه	بخصوصه
٣١٢ ١١	احراز	احراز	٣٦١ ٥	وبوجود الصلحة	وبوجود الصلحة
٣١٣ ٢٤	والعروس	ادامروس	٣٦٧ ٦	من مشابة	من لشابة
٣١٣ ٢٤	لامر	هو لامر	٣٧٠ ٧	فماها	فماها
٣١٤ ٧	معدل	معدل	٣٧٠ ١٢	مسمعى	كل من مسمعى
٣٢١ ٢٤	وجوب	الوجوب	٣٧٤ ٢١	لامكان	الامكان
٣٢٧ ٥	كلمة بعد	كلمة بعد	الاسماء د		
٣٣٤ ١٨	عن كونه	من لاسرهم يكون	٣٧٥ ١٧	لاشاركه	لاشارك
٣٣٦ ٣	عرس من	لاحر في عرس الاحر	٣٧٦ ١٢	مطرار	الامطرار د
٣٣٦ ١٨	صحح	صحح	٣٧٩ ٢٧	فما	فما
٣٣٧ ٢	ولوخط	ولوخطا	٣٨٠ ٢٤	ي شرب	الى شرب
			٣٨٢ ٤	اولى	الاولى

## الخطاء والصواب للجزء الثاني من احوال التقريرات

صفحة	مطر	خطاء	صواب	صفحة	مطر	خطاء	صواب
٢٨٥	١٩	تعد ايضا في	عم في	٤٥٥	٦	محمه	محملة
٣٩١	٢٤	وتكون	تكون	٤٥٥	٢٢	حكم من مراده	حكم افراده
٣٩٦	١٣	سجحت	تسعت	٤٥٦	٣	والاعم	او الاعم
٣٩٦	١٢	الى المجت	الى البعث	٤٥٧	٢١	زيدا	زيد
٣٩٧	٥	لها	سواها	٤٦٢	١٠	وقفي محله	في محله
٣٩٨	١٢	والنهي	المنهي	٤٦٦	٢٤	وركان	وان كان
٣٩٩	١٢	لهي	الامر	٤٦٨	٢١	انصاف	عالي انصاف
٤٠١	٩	لنلاطلاق	لاطلاق	٤٧٠	١٢	لمويه	للمويه
٤٠٢	١٩	اشككته	سكته	٤٧٦	١٤	ليشك	شك
٤١١	١١	لطلابها احد	لطلابها احد	٤٨٩	٤	ملاحظه	ان ملاحظه
٤١١	١٤	لعدل من	العدل من	٤٩٤	١٦	اشتباه	اشتباه
٤١٢	٤	الشرعة	الشرعة	٤٩٤	٢٤	ههنا	ههنا
٤١٣	١٨	لعمه وعقبه	لعمه وعقبه	٤٩٧	١٥	موجب	موجب
٤١٣	٢١	بين اصمراء	في سلرام	٥٠٠	١٧	اد كان فرس	د فرس
٤١٤	١٨	قد	قد	٥٠٠	٢٣	القول لعمري	في
٤١٥	٢	د كرمه في	د كرمه في	٥٠١	٨	يبدأ بموم	س اسطون
٤١٥	٣	لتميق	لتميق	٥٠٥	١٧	مخالفة كتاب	مخالفة مكتب
٤١٥	٧	و كلال التدبيرين	و كلال التدبيرين	٥٠٦	٨	مختار	لمختار
٤١٦	١٦	المعوم	لعلول	٥٠٧	٩	الحقيقه	الخارجيه
٤١٨	١٤	كانت	كان	٥٠٨	٨	الالتزام	الالتزام
٤١٩	١	لا يدل له	لا يدل له	٥٠٨	١٠	الالتزام	الالتزام
٤٢٢	١٣	التجسس	تجسس	٥١٠	٢٤	شيين	تعين
٤٢٣	٤	يتجسس	سجن	٥١١	١٣	فيه موارد	في موارد
٤٢٧	٢٠	متيقن	المتيقن	٥١٨	١	مضي	مضى من المعاني
٤٣٠	٨	وله	ولو	٥٢٠	١٩	استعالة امتناع	امتناع
٤٣٢	٣	لتفيد	للتفيد	٥٢٠	٢١	تكون	تكون
٤٣٣	٢٣	عمرنا كد	عمرنا كد	٥٢٥	٩	حقيقه	حقيقه
٤٣٤	١٣	في السائبة	بالسائبة	٥٣٢	١٨	مرادنا	مرارنا
٤٣٥	٤	اد	اذا	٥٣٧	١٨	مبه	مبهما
٤٤٦	١٧	المختصين والمتصل	المختصين والمتصل				

# فهرس الجزء الاول

من تقـ سريرات الحجـة الخوئي دام ظله

صفحة	صفحة
٨٦	٢ رتبة علم لاهود ما نفيس الى غيره من العلوم
٨٨	٣ تعريف علم الاصول
٩٣	٣ تحديد كلي موضوع العلم
٩٣	٤ المآثر من لوازم الدقة والعمق
٩٤	٨ لمآثر من لوازمه واستنباطه والاحكامه
٩٦	٩ موضوع علم الاصول
١٠٣	١٠ دلالة لاهود اعادة وجلاء
١١٠	تقسيم الوضوء والموضوع له بلحاظ المقوم
١١٣	١٣ والمخصوص
١١٥	١٦ الاستدلال على استحباب العلم لحرمة
١١٦	٢٢ الحديث الوارد في انواع الكلمة والبراهين
١١٧	٢٨ احكامه في وسع بحروف و لغيره
١١٨	٣٩ تسمية لدلالة الإرادة وعدمها
١٢٣	٣٢ لزوم اوضح العلم بامر كذا وعدمه
١٢٤	٣٣ الحقيقة الشرعية
١٢٥	٣٤ الصحيح والاعم
١٢٦	٤٤ ما ذكر من اشهر امثله الصحيح والاعم
١٢٧	٥١ الاشتراك والترادف
١٢٨	٥١ استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد
١٢٩	٥٢ تحرير الشرائع في المشتق والبراهين
١٣٠	٦٣ سلطة معصية مشعاع وترتيب
١٣١	٧٢ لغويين امثلي و لمصدر في المعهوم
١٣٢	٧٤ لمصدر في مشتبه المشتق
١٣٣	٨٢ اشكال لغوي ارادي وحواشيه
١٣٤	٨٤ الاشكال في حمل صفة لاري والحواشيه
١٣٥	٨٥ اشتراط قيام المبدء بالذات في صدق لمشتق
١٣٦	٨٦ ما يتعلق بما قاله الامر
١٣٧	٨٧ احكام الصلوات الارادة معوموم وعدمه
١٣٨	٨٨ هدم اساس التوفيق
١٣٩	٨٩ دفع الشبهة لموردته على لحدث لفسد
١٤٠	٩٠ دلالة صيغة الامر على الوجوب وعدمها
١٤١	٩١ مدح لمدح والوصول
١٤٢	٩٢ امكان احكامه الامر في معنى الامر وعدمه
١٤٣	٩٣ الاقوال في امرين، مدح و مدح
١٤٤	٩٤ وجوه الاستدلال على اصابة التعمدية
١٤٥	٩٥ مدح لمدح لمدح
١٤٦	٩٦ مدح لمدح لمدح
١٤٧	٩٧ الاستدلال لمدح لمدح
١٤٨	٩٨ مقتضى الاصل العملي ضد الشك في التعمدية
١٤٩	٩٩ والتمويه
١٥٠	١٠٠ اختلاف المحصلات الشرعية ولاسياب اعادة
١٥١	١٠١ في الاصل العملي وعدمه
١٥٢	١٠٢ مقتضى الاصل العملي على معنى المعرفه من
١٥٣	١٠٣ لمدح لمدح لمدح
١٥٤	١٠٤ تقسيم الوجوه الى مدح و امشروص و مدح
١٥٥	١٠٥ الفقه خارجة والخبرة
١٥٦	١٠٦ دفع مدح لمدح لمدح
١٥٧	١٠٧ بين الفقه والخبرة
١٥٨	١٠٨ وجوه امسار الفقه الخبيثة عن الفخارجيه
١٥٩	١٠٩ مرجع لمدح لمدح لمدح
١٦٠	١١٠ الفقه عدلية
١٦١	١١١ الفرق فيما يؤخذ في انكشاف من لأمور
١٦٢	١١٢ الاختيارية وغير الاختيارية

صفحة	صفحة
١٧٢	اشراط التكليف شيىء بصور عني يحوي ١٣٤
١٧٤	الواجب لعلو وذهبى مكانه و سحائه ١٣٦
١٨١	احتصاص اصل اسراع فى نوح لعلو ١٤١
١٨٦	بالفصل الخارجيه ١٤١
١٨٩	قياس الاحكام فى لغايات اجمعية ممكنه ١٤١
	فى باب الوصية و دفع معدود اهلاك الامشاء ١٤٣
	عن الشاء ١٤٣
١٩٠	النفس باب الصوم على اعادة اشرحه اسأحر ١٤٥
١٩١	والوجوب المتيقن و اعواء عنه ١٤٥
١٩٩	لاشكك بالواجب استدرجيه على حاة ١٤٧
١٩٣	اشرحه المتأخر و اوجاب المتيقن و اجواب عنه ١٤٧
١٩٣	موارد وجوب المقدمة قبل وجوب ذبيها وما ١٤٨
	اجيبه عن الاشكال الوارد فيها ١٤٨
	دفع لاشكال فى مورد وجوب استدمه قبل ١٥٠
	وجوب ذبيها باعده عنه مصادق الامساع ١٥٠
	بالاحتمال للاحصار ١٥٠
	مورد دعدة عدم مصادق الامساع بالاحتمال ١٥٠
	للاحصار ١٥٠
	اقسام القدرة من حيث اعتبارها فى التكليف ١٥٠
	وحكم كل منها ١٥٠
	مورد التفرقة بين فناء القدرة فى الحكم ١٥٣
	و اختلاف حد القود اذ ليس لى الواجب الواحد ١٥٣
	عدم صحه الاستدلال بعدة عدم مصادق الامساع ١٥٤
	بالاشتياق للاختيار لوجوب العلم قبل الوقت ١٥٤
	تنبيه لكلام فى دفع لمعدور عن لعدمات ١٥٦
	المصونة بسهم لعلو ١٥٦
	دفع اشكال لوجوب لعلو فى الوقت ١٥٦
	اعرف بين لعدمات المصونة و سب العام ١٥٧
	الاشكال فى وجوب التمتع قبل الوقت فى موارد ١٥٨
	ثلاثة الامتلاء و دفعه ١٥٨
	حكم الشيخ (فده) فسق نارك حلم مسائل ١٥٨
	الشك و السهو فيما يسلى به عامه لمكلمين ١٥٩
	شرط الوجوب شرط للواجب ام لا ١٦٦
	الواجب اما عسى او عبرى ١٦٦
١٧٢	برسب لثوب: عدمه على امسأها واحدا عبرى ١٧٢
١٧٤	لاشكك فى عادته اصبهان الثلاث ١٧٤
١٨١	نفسه: واجب لى عيسى و تحيرى ١٨١
١٨٦	امكان لتخصر من لافس والاكثر و عدمه ١٨٦
١٨٩	الوجوب لمعدور و لو احر احصين ١٨٩
	الاجواب عن الاشكال المتوهم فى الواجب الموسع ١٩٠
١٩١	حكم احوق ذات فى الوقت ١٩١
١٩٩	تمعية الفناء للاداء و عدمه ١٩٩
١٩٣	المره و التكرار ١٩٣
١٩٣	اعور و اسراحي ١٩٣
	الايتان بالمأمورية على وجهه هل يقتضى لافراء ١٩٣
٢٠٧	لاخره و عدمه فى اسو موضوعات ٢٠٧
٢٠٧	عدم لافراء فى مورد لاحتكامه عليه ٢٠٧
٢٠٨	لانه نسخ الوجوب على فناء الجواز و عدمها ٢٠٨
	هل الامر بالامر امر بالفعل المتصدق للامر التامى ٢٠٩
٢٠٩	حصة ٢٠٩
	صفحة البحث عن جواز امر الامر مع علمه بالفاء ٢٠٩
٢٠٩	شرطه ٢٠٩
٢١٠	الاول من مفعله بالظن و الادراء ٢١٠
٢١٢	مسئلة وجوب مقدمه و حب صومه ام لا ٢١٢
٢١٥	المقدمة بد حاة و اجزائه ٢١٥
٢٢٠	امساع لشرحه لتأخر و حوازه ٢٢٠
٢٢٥	المختار فى مسئلة الشرط المناخر ٢٢٥
٢٢٦	مقتضى القاعدة فى العضولى النقل او الكشف ٢٢٦
	بمقر حوب مقدمه و حوب رهاى لا طلاق ٢٢٦
٢٣٢	ولا شرط ٢٣٢
٢٣٧	سحائه احصان ابو حوب باعده لموصلة ٢٣٧
٢٤٣	الشرائع المذكورة لمبعث المقدمة ٢٤٣
٢٤٨	مقدمة المستحب و مقدمة الحرام ٢٤٨
٢٥٠	اقضاء الامر بالشىء النهى عن صدمه و عدمه ٢٥٠
٢٦١	قودا كفى باسأها مسأحو لحوه عنه ٢٦١
٢٦٢	البحث عن ثمره مسئلة اقضاء الامر بالشىء ٢٦٢
٢٧٠	مردود على لعدمه و الترحم ٢٧٠

صفحة	صفحة
٢٨١	حكم التزحم في قيود ائتمالات
٢٨٥	حرير معدن في جوامع الامور الهوى
٣٠٧	مخصص البرهان على جوهر التزحم
٣٠٩	مخصص البرهان على جوامع ائتمالات
٣٢٧	النواهي
٣٢٧	الاطلاق في ائتمالات التزحم
٣٢٨	البرهان على ائتمالات

## ( فهرس الجزء الثاني من اجود التقريرات )

٤٢٠	مفهوم التزحم في ائتمالات	٣٨٥	دلالة التزحم عن ائتمالات او المعاملة على ائتمالات
٤٢٣	حكم معدن في جوامع الامور الهوى	٣٨٥	البرهان على ائتمالات
٤٢٦	مخصص البرهان على جوامع ائتمالات	٣٨٥	البرهان على ائتمالات
٤٣٢	مخصص البرهان على جوامع ائتمالات	٣٨٦	البرهان على ائتمالات
٤٣٣	مفهوم التزحم في ائتمالات	٣٨٧	البرهان على ائتمالات
٤٣٦	مفهوم التزحم في ائتمالات	٣٨٨	البرهان على ائتمالات
٤٣٨	مفهوم التزحم في ائتمالات	٣٨٨	البرهان على ائتمالات
٤٤٠	البرهان على ائتمالات	٣٩١	البرهان على ائتمالات
٤٤٠	البرهان على ائتمالات	٣٩٣	البرهان على ائتمالات
٤٤١	البرهان على ائتمالات	٣٩٣	البرهان على ائتمالات
٤٤٣	البرهان على ائتمالات	٣٩٣	البرهان على ائتمالات
٤٤٣	البرهان على ائتمالات	٣٩٤	البرهان على ائتمالات
٤٤٦	البرهان على ائتمالات	٤٠٠	البرهان على ائتمالات
٤٥٢	البرهان على ائتمالات	٤٠٣	البرهان على ائتمالات
٤٥٤	البرهان على ائتمالات	٤٠٨	البرهان على ائتمالات
٤٥٧	البرهان على ائتمالات	٤١٣	البرهان على ائتمالات
	البرهان على ائتمالات	٤١٥	البرهان على ائتمالات

صفحة	صفحة
٥١٣	٥٥٨
٥١٤	٥٦١
٥١٤	٤٦٤
٥١٩	٤٧٤
٥٢٠	٤٨٠
٥٢١	٤٨١
٥٢٢	٤٨٩
٥٢٧	٤٩٢
٥٢٨	٤٩٨
٥٣٠	٤٩٨
٥٣٢	٥٠٤
٥٣٣	٦٠٦
٥٣٤	
٥٤٣	

امكان النسخ والبداء

المصدق و بعد

تعريف المطلق

امرى من العام لاصولى واسمطلق لاصولى

في كيفية استعادة لعموم

نوع استعادة من الاطلاق والتمسك

مر لمرار في دحور الاطلاق في اوصاف

وعدمه

المراد من المطلق من حيث اقسام الماهية و

اعترافها

نصوص دحور الاطلاق في اوصاف و عدمه

مقدمات الحكمة

عدم وجود القدر المتيقن في مقام الخطاب

من مقدمات الحكمة ام لا

اقسام مصر من المطلق الى من مراده

و احكامها

استفزام التيقن المعازية وعدمه

حكم لخص من رايه دايستافين

السجل والبيان

خاتمة

وعدمه

توجيه قوى مشهور بالبيان في الوداد امر

استدس كونه عادته و كونه غير عادته

حرس لاستصحاب في الاعدام لارلية وعدمه

جواز استدس بالعموم في لسمه لعدمه فيه

ادان لخص لخص لخص و عدمه

حوار لخص بالعموم لخص عن المخصص

وعدمه

الفرق بين المخصص عن المخصص والمخصص عن

لخصه في موارد لاصول لخصه

لخصه لخصات لخصه بالخصم

و عدمه

سوت لخصه و عدمه في موارد لخصه لخصه

النام الى بعض افراده

حكم لخص لخصه الاستدس الواحد

حكم لخص لخصه و لخصه

لخصه لخصه الى لخصه و لخصه

حوار لخص لخصه لخصه لخصه

حكم لخص لخصه لخصه لخصه

لخصه







